العلاقات الأردنية - العراقية
(١٩٤٦ - ١٩٥٨)

اعـــــداد

ارشيد فالح عيسى العبداللات

إشـــراف

الأستاذ الدكتور عبد العزيز عوض

١٤١٣ هـ/ ١٩٩٣ م

العلاقات الأردنية - العراقية
(١٩٤٦ - ١٩٥٨)

اعـــــداد
ارشيد فالح عيسى العبداللات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في جامعة اليرموك
تخصص تاريخ حديث ومعاصر

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. عبدالعزيز عوض .... **رئيساً**

أ.د. عبدالكريم غرايبة .... **عضواً**

د. ممدوح الروسان .... **عضواً**

١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م

فهرست المحتويات

المختصرات المستخدمة في البحث:

د.ك.و : دار الكتب والوثائق (بغداد)

د.ن : المصدر بدون اشارة للناشر.

د.ت : المصدر بدون اشارة لتاريخ النشر .

د.م : المصدر بدون اشارة لمكان النشر .

ج : الجزء .

ع : العدد .

F.O.: Foreign Office

الإهـــــداء

الـى روح والـــدي رحمـــه اللـــه

الـى والدتي اطال الله في عمرها

الـى إخــــوانـــي واخـــواتـــي

الـى اهـــلـــي وعـشيــــرتـــي

الـى كـل هــؤلاء اهـــدي هــذا الجهـد المتـواضـع

ارشيد فالح العبداللات

شكر وتقدير

بعد أن وفقني الله بانجاز هذا العمل العلمي ، ارى لزاماً علي أن اتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لكل من قدم لي مساعدة اسهمت بشكل أو بأخر في انجازه واخص بالذكر استاذي المشرف الاستاذ الدكتور عبدالعزيز عوض والذي منحني من وقته وجهده الشيء الكثير، كما كان لملاحظاته القيمة ورعايته ودعمه المستمرين أكبر الاثر في خروج هذه الرسالة والتي اعتبرها ثمرةغرسه .

ولاحدود لشكري وامتناني لكل من قدم لي يد العون والمساعدة اثناء اعداد هذه الرسالة وأخص بالذكر الزملاء ابراهيم الشياب وعبدالسلام زيادة ، كما اذكر بالعرفان الأخوة العراقيين طلبة الدراسات العليا والذين زودوني بما لديهم من وثائق ومصادر عربية واجنبية أثناء وبعد زيارتي للعراق واخص بالذكر عبدالامير محسن وحسين طعمه وغيرهم ممن لاتحضرني اسمائهم . كما اشكر جميع العاملين في مكتبات الجامعة الأردنية واليرموك ومديرية المكتبات والوثائق الوطنية بعمان ، ودار الكتب والوثائق ببغداد ، على ماقدموه لي من تسهيلات اثناء مراجعتي لهم وانني اذ أشكر لكل منهم فضله على هذه الدراسة مقروناً باسمه وان لم يسعفني المقام على ذكره .

ارشيد العبداللات

عمان في ٩٣/٦/٦

المقـــدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

لما للعلاقات الأردنية العراقية (١٩٤٦ - ١٩٥٨) من خصوصية مميزة عن غيرها من العلاقات الأردنية العربية ، فقد اخذت على عاتقي دراسة هذا الموضوع يحفزني على ذلك عدة أسباب منها :-

ان موضوع العلاقات الأردنية العراقية لم يحظ بما يتفق وأهميته من الباحثين العرب ، كما ان فترةالبحث (١٩٤٦ - ١٩٥٨) مميزة حيث تمُثل جزءً هاماً من تاريخ الأردن والعراق على حد سواء وأنها ذات سمات تميزها عن غيرها من الفترات ، حيث شهدت متغيرات أثرت على سير الأحداث اللاحقة سلباً او أيجاباً ، ليس على الاردن والعراق فحسب بل وعلى الوطن العربي. وكان اختيارنا لبداية عام ١٩٤٦ حيث حصل الأردن على الاستقلال واعلان الملكية فيه ، بينما مثّل عام ١٩٥٨ والذي شهد قيام الاتحاد العربي وانهياره اثر انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨ نهاية هذه الفترة. كذلك فأن المكتبة العربية تفتقر الى مثل هذه الدراسات ، وقد واجهت صعوبة في الحصول على مصادر البحث الأولية والمتمثلة في الوثائق الأردنية ، فقصدت العراق للاطلاع على الوثائق العربية والأجنبية والتي ساهمت في بناء فصول هذه الرسالة .

وجاءت الدراسة في اربعة فصول وخاتمة . الفصل الأول ويمثل مدخلاً للعلاقات الأردنية العراقية (١٩٢١ - ١٩٤٥) والعوامل المؤثرة فيها كالانتداب البريطاني الذي كان له اكبر الاثر في نمو العلاقات بين البلدين ، كما شمل طبيعة العلاقات بين الاردن والعراق خلال الحرب العالمية الثانية ، حيث انسجمت مواقف البلدين خلالها ، مع ايضاح دور الجيش العربي الأردني في القضاء على ثورة رشيد الكيلاني أيار ١٩٤١، والذي ترك اثاراً سيئة في نفوس العراقيين امتدت الى سنوات لاحقة ، كما عرضنا لموقف البلدين من مشاريع الوحدة العربية وطرحهما لمشروعي سوريا الكبرى والهلال الخصيب والذين لقيا معارضة شديدة من الدول العربية والأجنبية ، وأخيراً اوضحنا موقف الأردن و العراق من قيام الجامعة العربية فقد ايداها علناً الا انهما عارضاها سراً .

وقد افردنا الفصل الثاني (١٩٤٦ - ١٩٥٠) للحديث عن محاولات الأردن الاتحاد مع

العراق سنة ١٩٤٦ حيث انتهت الى توقيع معاهدة أخوة وتحالف بين البلدين في نيسان ١٩٤٧ والتي لاقت معارضة شديدة من الأحزاب العراقية بإعتبارها أداة لتنفيذ مخططات السياسة البريطانية ، كذلك اوضحنا أثر حرب ١٩٤٨ على العلاقات الأردنية العراقية ، وكيف أن العراق أيد الأردن خلالها وذلك عندما وقفت قواته عند الأجزاء المخصصة للعرب في مشروع التقسيم لسنة ١٩٤٧ كما اشتمل على موقف العراق من حكومة عموم فلسطين ووحدة الضفتين .

أما الفصل الثالث (١٩٥١ - ١٩٥٢)فعرضنا لمحاولات الملك عبدالله الاتحاد مع العراق عام ١٩٥٠. حيث لم يكتب لها النجاح بسبب معارضة الأحزاب العراقية والدول العربية والاجنبية . كذلك اشتمل على محاولات العراق ضم الأردن اليه في اعقاب اغتيال الملك عبدالله ، والتي باءت بالفشل كذلك عرضنا لموقف العراق من التطورات الداخلية في الاردن التي حدثت بعد وصول الملك طلال الى الحكم في الأردن ، وماتبعها من مرض الملك طلال ، وتسلم الملك حسين السلطات الدستورية في ٢ أيار ١٩٥٣.

واخيراً تناولنا في الفصل الرابع (١٩٥٣ - ١٩٥٨) العلاقات الأردنية العراقية في عهد الملك حسين وموقف الأردن الرافض لحلف بغداد ، والى الاعتداءات الاسرائيلية وموقف العراق منها الذي بادر الى نجدة الأردن حين طلب منه ذلك . كما تعرضنا لقيام الاتحاد العربي وأسباب قيامة ومحاولة ضم الكويت اليه .

واختتمت الرسالة بخاتمة اوضحت فيها اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها من خلال الدراسة .

واعتمدت في هذه الدراسة على مجموعة متنوعة من المصادر اهمها :-

١- الوثائق الأجنبية والعربية غير المنشورة مثل وثائق وزارة الخارجية البريطانية والتي اطلعت على قسم كبير منها في الجامعات والمعاهد العراقية ، إبان زيارتي للعراق (كانون الاول ١٩٩٠) والقسم الاخر أمدني به مشكوراً الدكتور ابراهيم حمدان العنزاوي، وكذلك وثائق البلاط الملكي العراقي والمحفوظة لدى دار الكتب والوثائق ببغداد والتي بتوظيفها استطاعت أن تغني جوانب عديدة من البحث ، واخص بالذكر تقارير المفوضية - فيما بعد السفارة - العراقية في عمان كذلك اطلعت على الوثائق العربية المنشورة ومن اهمها الجريدة الرسمية الأردنية وملحقاتها ووحدة ضفتي الأردن وقائع ووثائق ، ومحاضر جلسات مجلسي النواب

والأعيان في كل من الأردن والعراق .

٢- الصحف والدوريات العربية والاجنبية :- خاصة الصحف الاردنية والعراقية منها ، وعلى قصاصات الصحف العربية والمرفقة في تقارير المفوضيات والسفارات العراقية في الخارج .

٣- كما اعتمدت على المصادر والمراجع العربية والأجنبية الحديثة والمتوفرة ، والتي من اهمها كتاب عبدالرزاق الحسني " تاريخ الوزارات العراقية " بأجزائه العشرة، وكتاب الدكتور ممدوح الروسان " العراق وقضايا الشرق العربي القومية " وكتاب الدكتور علي محافظة " العلاقات الأردنية البريطانية " ومن الكتب الأجنبية كتاب لنشوفسكي Lenczowski والموسوم بـ"The Middle East in World a ffairs " وكتاب شوادران Shwadran والموسوم بـ "Jordan astate of tension " وغيرها من الكتب المثبته في ثبت قائمة المصادر .

٤- كما واطلعت على المذكرات والتراجم الشخصية العربية والأجنبية لعدد من الشخصيات التي عاصرت تلك الفترة ، إلا أنني تعاملت معها بحذر شديد لأنها تعبر في معظمها عن وجهة نظر كاتبيها .

واخيراً فقد حاولت جاهداً الحرص على الموضوعية كما حاولت الاجتهاد في أن أقدم جديداً مفيداً ، فإن وفقت في بعض ما قدمت فذلك هدفي ، وإلا فحسبي نصيب المجتهد وأجره، فللمجتهد إن أصاب أجران وإن أخطأ أجر واحد . ولايفوتني أن اتقدم بالشكر والتقدير الى اعضاء لجنة المناقشة الاستاذ الدكتور عبدالكريم غرايبة والدكتور ممدوح الروسان على تفضلهما بمناقشة هذه الرسالة .

والله الموفق

ارشيد فالح العبداللات

عمان بتارخ ١٦-ذو الحجة -١٤١٣هـ

الموافق بتاريخ ٦-حزيران -١٩٩٣م

الفصل الأول

العلاقات الأردنية - العراقية
«في عهد الأمير عبد الله بن الحسين»
١٩٢١ - ١٩٤٥

١- الهاشميون والوعود البريطانية.

٢- الإنتداب البريطاني وأثره على العلاقات الأردنية - العراقية.

٣- زعامة الأسرة الهاشمية .

٤- الأردن والعراق خلال الحرب العالمية الثانية.

٥- مشاريع الوحدة العربية وموقف الأردن والعراق منها.

٦- موقف الأردن والعراق من الجامعة العربية.

الهاشميون والوعود البريطانية

قاد الشريف حسين بن علي الثورة ضد الحكم العثماني بمساندة بريطانيا لتضمن وقوف العرب الى جانبها ، بعد أن وعدتهم بالمساعدة في بناء دولة عربية مستقلة في المشرق . ولكن بعد حوالي تسعة أسابيع من أخر رسالة(١) وجهها السير هنري مكماهون Sir Henry Macmahon الى الشريف حسين شرعت بريطانيا ممثلة بالسير مارك سايكس Sir Mark Sykes والمسيو جورج بيكو M. Georges Picot ممثلاً عن الحكومة الفرنسية بتقسيم الأملاك العربية الآسيوية . وبموجب اتفاقية (Sykes-Picot) لم تنل البلاد العربية الوحدة والاستقلال حسب ما ورد في مراسلات الحسين - مكماهون(٢) بل تم تقسيمها بين بريطانيا وفرنسا ، فكان لبريطانيا البلاد العربية الواقعة بين الخليج العربي والمنطقة الفرنسية وكان لفرنسا الجزء الأكبر من سوريا وجانب كبير من الأناضول ومنطقة الموصل .

وهكذا وضعت الدولتان عراقيل مصطنعة في طريق الوحدة ومني الهاشميون بخيبة أمل شديدة ، حيث لم تتحقق أمانيهم في الوحدة والاستقلال . واستمرت بريطانيا وفرنسا بالتآمر على وحدة البلاد العربية حيث اتفق كل من لويد جورج Lloyd-George رئيس وزراء بريطانيا وكليمنصو Clemenceau رئيس وزراء فرنسا على تقسيم البلاد العربية الأسيوية ، فكانت الموصل وفلسطين من نصيب بريطانيا تعديلا لاتفاقية (سايكس - بيكو) (٣) وكان ذلك في كانون الأول من عام ١٩١٨. وفي ١٥ أيلول ١٩١٩ توصلت بريطانيا وفرنسا الى عقد اتفاقية ثنائية نصت على انسحاب القوات البريطانية فوراً من سوريا (باستثناء فلسطين) على أن تحل محلها القوات العربية في سوريا الداخلية ، والقوات الفرنسية في الساحل السوري كذلك ضم ولاية الموصل الى العراق والاعتراف بالانتداب البريطاني على فلسطين والعراق وشرق الأردن(٤) .

---

(١) حول هذه المراسلات أنظر : قدري قلعجي : جيل الفداء ، دار الكاتب العربي ، (د.م) (د.ت) ، ص٢٠١-٢٢١. كذلك أنظر : طالب محمد وهيم : مملكة الحجاز (١٩١٦-١٩٢٥) ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٢ ، ص٤٦-٥١.

(٢) George, Antonius, The Arab awakening, Lebanon BookShop, Beirut, 1969,pp.244-246.

George, Lenczowski, The Middle East in world affairs, Cornell University Press, New York, 1962,pp.70-72.

(٣) علي محافظة : العلاقات الأردنية البريطانية (١٩٢١-١٩٥٧)، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص١٨.

(٤) المصدر السابق ، ص١٨-١٩.

وكان الأمير فيصل قد حضر مؤتمر الصلح الذي عقد في كانون الثاني ١٩١٩ لتسوية المشاكل الناجمة عن الحرب ، وقد حضر الأمير فيصل المؤتمر مندوباً عن مملكة الحجاز التي دعيت للمؤتمر بصفتها دولة حليفة . ورغم الجهود المضنية التي بذلها الأمير فيصل في عرض قضية العرب المتمثلة في الاعتراف باستقلال العرب ووحدتهم في الشرق العربي إلا أن هذه الجهود اصطدمت باطماع فرنسا وبريطانيا(٥). وأسفر المؤتمر عن ارسال لجنة تحقيق الى كل من سوريا وفلسطين والعراق لمعرفة رغبة السكان فيها ، وعندما رفضت بريطانيا وفرنسا المشاركة في هذه اللجنة قامت لجنة أمريكية برئاسة هنري كنج Henry King وتشارلز كرين Charles Crane بالسفر الى سوريا وفلسطين(٦).

وقد أثارت التطورات السياسية السابقة سخط الرأي العام في سوريا ضد الحلفاء فتمت الدعوة الى عقد مؤتمر قومي في دمشق (المؤتمر السوري العام) في الفترة ما بين ٧ حزيران – ٢ تموز ١٩١٩ حضره تسع وستون مندوباً من مختلف المناطق في بلاد الشام . وفيه تم الاعلان عن استقلال سوريا بما فيها فلسطين واختيار الأمير فيصل ملكاً عليها والغاء اتفاقية (سايكس – بيكو) ووعد بلفور وأي مشروع لتقسيم سوريا ، ورفض الوصاية السياسية والمعونة الفرنسية بكافة اشكالها(٧).

وتسارعت الأحداث في المشرق العربي فتمت دعوة المؤتمر السوري العام مجدداً (٦–٨ آذار ١٩٢٠) حيث أعلن المؤتمرون استقلال سوريا (بما فيها فلسطين ولبنان) دولة ذات سيادة وملكية دستورية وعلى رأسها الأمير فيصل ملكاً ، وقد تم اضافة بند الى القرار يحفظ للبنان حقه المكتسب في الحكم الذاتي داخل إطار الوحدة السورية وأن يعتمد كيان الحكومة في كل من سوريا والعراق على أساس اللامركزية ، كذلك اجتمع الزعماء العراقيون وأصدروا قراراً مماثلا ونادوا بالأمير عبدالله ملكاً على العراق(٨). وأصدرت

---

(٥) وهيم : مملكة الحجاز ، ص١٧٦–١٧٧.

(٦) حول نتائج هذا الاستفتاء أنظر : الكتاب الأبيض الأردني ، الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية ،المطبعة الوطنية عمان ، ١٩٤٧ ، ص٥ . وأنظر:

Antonius, The Arab awakening, pp 294-296.

(٧) محافظة : العلاقات الأردنية البريطانية ، ص١٩–٢٠.وأنظر أيضاً :

Antonius, The Arab awakening, pp 293-294

(٨) محمد عزة دروزة : الوحدة العربية ، المكتب التجاري للطباعة ، بيروت ، ١٩٥٧، ص١٢٢. وأنظر: الكتاب الأبيض الأردني ، ص٦–٩.

الخارجية البريطانية تعليماتها في برقية الى المندوب السامي في مصر في ١٣ أذار ١٩٢٠ بوجوب ابلاغ الأمير فيصل على الفور بأن « ... الحكومة البريطانية لا تستطيع الاعتراف بحق مؤتمر دمشق في تحديد مستقبل سوريا وفلسطين أو الموصل أو ما بين النهرين ، لأن هذه الأقطار قد انتزعت من الأتراك على يد الجيوش الحليفة وأن مستقبلها لا يمكن أن تحدده إلا الدول الحليفة بالاتفاق فيما بينها ، وأن الحكومة البريطانية بالاتفاق مع الحكومة الفرنسية مضطرة الى القول بأنها تعتبر هذه الاجراءات باطلة ولاغية »(٩).

وهكذا وقفت بريطانيا وفرنسا ضد المطالب العربية الداعية للوحدة والاستقلال ، وتابعت بريطانيا وفرنسا ردود فعلهما تجاه قرارات المؤتمر السوري (٨ أذار ١٩٢٠). فتمت الدعوة الى مؤتمر سان ريمو San Remo (١٩-٢٥ نيسان ١٩٢٠). حيث حصلت بريطانيا على فلسطين والعراق ، بينما حصلت فرنسا على سوريا ولبنان والتزمت بريطانيا بتنفيذ وعد بلفور Balfour (١٠). وزحفت القوات الفرنسية على دمشق بقيادة الجنرال غورو Gouraud بعد أن وصلت الأمور بين الملك فيصل وغورو الى طريق مسدود، ودارت معركة ميسلون بين القوات العربية بقيادة يوسف العظمة وزير الدفاع والقوات الفرنسية ، وانتهت بدخول القوات الفرنسية دمشق في ٢٤ تموز وارغام الملك فيصل على مغادرة دمشق الى أوروبا(١١).

عزم الأمير عبدالله على استعادة سورية بقوة السلاح فخرج من الحجاز على رأس قوة صغيرة ، ولدى وصوله معان في تشرين الثاني ١٩٢٠ وجه نداء الى السوريين ناشدهم فيه الوقوف معه ضد الفرنسيين(١٢). وقد تزامن مع وجود الأمير في معان انحسار الثورة العراقية الكبرى (حزيران - تشرين الثاني ١٩٢٠) ضد الانتداب البريطاني وقد كلف اخمادها الحكومة البريطانية خسائر مادية وبشرية

---

(٩) وميض نظمي : الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤، ص١٧٣.

(١٠) سليمان موسى : الحركة العربية (١٩١٨-١٩٢٤) دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص٥٤٥-٥٤٨ . كذلك أنظر: Antonius. The Arab awakening . p. 305

(١١) لمزيد من التفاصيل حول معركة ميسلون وسقوط المملكة السورية أنظر: ساطع الحصري : يوم ميسلون، دار الاتحاد بيروت ، (د.ت) ص١٦١-١٦٢.

(١٢) عبدالله بن الحسين : مذكراتي ، مطبعة بيت القدس ،١٩٤٥، ص١٦٧-١٧٠،وأنظر أيضاً: قلعجي : جبل الفداء ،ص٤١٥-٤١٨.

كبيرة*، أدت الى قيام حملة شديدة في بريطانيا لتخفيض نفقات الالتزامات البريطانية في الخارج.

وكانت الحكومة البريطانية قد قررت نقل المستر تشرشل Mr. Churchill من وزارة الحربية الى وزارة المستعمرات ، فبادر الوزير الجديد الى عقد مؤتمر في القاهرة لتوطيد المصالح البريطانية في الشرق الأوسط(١٣). وافتتح المؤتمر برئاسة تشرشل في ١٢ أذار ١٩٢١ وحضره بيرسي كوكس Percy Cox وهربرت صموئيل Herbert Samuel المندوبان الساميان في العراق وفلسطين بالإضافة الى عدد من المختصين بالشؤون العربية(١٤).

وتبين للمؤتمرين وثلاثة من كبارهم من أنصار الهاشميين (تشرشل ، لورنس ، غيرترود بيل) أن عدم الوفاء للأسرة الهاشمية كفيل بزعزعة سمعة بريطانيا في المشرق العربي، وعلق تشرشل قائلا « ... سنصلح ما الحقناه بالعرب والأشراف في مكة من أذى»(١٥). وقرر المؤتمر ترشيح فيصل لعرش العراق وأن تُقدم إمارة شرق الأردن الى الأمير عبدالله شقيق فيصل، ولتهدئة المعارضة في العراق تقرر استبدال الانتداب بمعاهدة تحالف تعقد مع فيصل عند تسلمه العرش(١٦). واعتبرت بريطانيا تنصيب حاكم هاشمي على كل من شرق الأردن والعراق وفاء لالتزاماتها للشريف حسين، مقابل مشاركته في الحرب ضد الاتراك(١٧). وكانت الحكومة البريطانية قد طلبت من الملك فيصل اقناع أخيه عبدالله بأنها لن تسمح باتخاذ شرق الأردن قاعدة للانطلاق ضد الفرنسيين في سوريا ، فقد خشيت بريطانيا

(*) أنظر التفاصيل في : عبد الرزاق الحسني : الثورة العراقية الكبرى ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٢ ص٢٤٣-٢٥٣.

(١٣) عبد الرزاق الحسني: تأريخ الوزارات العراقية، ج الأول ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص٣٥-٣٦. وأنظر أيضاً:

العراق في الوثائق البريطانية (١٩٠٥-١٩٣٠)، ترجمة فؤاد قزانجي، دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد، ١٩٨٩، ص٣٢-٣٣.

(١٤) أمثال لورنس Lawrence ، كلايتون Clayton ، كورنوالس Cornwallis ، غيرترود بيل Gertrade Bell ، وغيرهم. أنظر:.Lenczowski, The Middle East in world affairs, pp. 96-97

(١٥) James, Morris, The Hashemite Kings, Faber and Faber, London, 1959,p 80.

(١٦) Lenczowski, The Middle East in world affairs, P.P 96-97.

(١٧) Naseer, Aruri, Jordan : a study in political development (1921-1965) ,Martinus Nijhoff, The Hague, 1972, p.22.

من هزيمة عبدالله أمام الفرنسيين لأنه لم يكن يملك القوة الكافية القادرة على التغلب على الفرنسيين ، مما يمكن الفرنسيين من احتلال شرق الأردن الخاضعة للنفوذ البريطاني(١٨). ونقل فيصل للحكومة البريطانية بأن أخيه عبدالله لن يسبب أية متاعب للحلفاء ، ثم بدأت الخطوة التالية وهي اقناع الأمير عبدالله بالتخلي عن عرش العراق الذي رشحه له المؤتمر السوري في أذار ١٩٢٠، كي يتسنى منحه الحكم في شرق الأردن . ونجح لورنس في هذه المهمه عندماتوجه مع الأمير عبدالله الى القدس لمقابلة تشرشل(١٩).وهكذا اضطر الهاشميون الى التخلي مؤقتاً عن حلمهم في وحدة عربية ، واكتفوا بانشاء كيانات صغيرة تحت الاشراف البريطاني.

الانتداب البريطاني واثره على العلاقات الأردنية - العراقية

كان للانتداب البريطاني على شرق الأردن والعراق أكبر الأثر في التنسيق بين مصالحها في القطرين ، فنجحت بريطانيا في ايجاد اتصال بري بين الأردن والعراق. وذلك من خلال عقد اتفاقية (حداء)(٢٠) بين الأردن وحكومة نجد في ٢ تشرين الثاني ١٩٢٥. وبموجب هذه الاتفاقية ومن خلال التطبيق العملي للمادة الأولى منها(٢١)، يتبين لنا بأن الحكومة البريطانية لم تسمح باتصال حدود نجد مع سوريا. لأن

---

(١٨) Raphael, Patai, The Kingdom of Jordan, Princeton University Press, Princeton, 1958, p.35.

(١٩) عبدالله بن الحسين: مذكراتي، ص١٧٦-١٧٨.
وفي معرض تعليقه على لقائه مع تشرشل قال الأمير عبد الله لعوني عبد الهادي «... لقد قصم الوزين (تشرشل) ظهري». ويلاحظ من هذه العبارة مدى تاثر الأمير عبد الله لما آلت إليه الأمور. انظر: عوني عبد الهادي أوراق خاصة، إعداد خيرية قاسمية ، منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث،بيروت، ١٩٧٤ ،ص٤٨.

(٢٠) تقع حدّاء على بضع كيومترات من ميناء جده . وقد قام بتوقيع هذه الاتفاقية ، الحكومة البريطانية بصفتها الدولة المنتدبة على شرق الاردن والسلطان عبدالعزيز آل سعود سلطان نجد ، وتقع الاتفاقية في ست عشر مادة . انظر: منيب الماضي وسليمان موسى: تاريخ الاردن في القرن العشرين عمان،١٩٥٩،ص٢٥٣.

(٢١) نصت المادة الأولى على «تبدأ الحدود من نقطة تقاطع خط الطول ٣٩° شرقاً وخط العرض ٣٢° شمالاً، حيث تنتهي الحدود بين العراق ونجد. وتمتد على خط مستقيم الى نقطة تقاطع خط الطول ٣٧° شرقاً بخط العرض ٣١،٣٠° شمالاً، ويتبع خط الطول ٣٧° شرقاً الى نقطة تقاطعه بخط العرض ٣١،٢٥°، شمالاً. ثم يمتد من هذه النقطة على خط مستقيم الى نقطة تقاطع خط الطول ٣٨° شرقاً. بخط العرض ٣٠° شمالاً، تاركة ما برز من أطراف وادي السرحان لنجد، ثم تتبع خط الطول ٣٨° شرقاً الى نقطة تقاطعه بخط العرض ٢٩،٣٥° شمالاً». أنظر:كامل محمود خلة: التطور السياسي لشرق الأردن، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، الجماهيرية العربية الليبية العربية الاشتراكية، ١٩٨٣،ص٣٣١.

ذلك كان يعني قطع الاتصال البري بين الأردن والعراق وبالتالي قطع الطريق البري (الأمبراطوري) بين البحر المتوسط وبغداد. كما تكوّن نتيجة لتلك المادة (الأولى) ما يسمى بالممر الأردني بعرض يصل الى ١٠٠كم بين نجد وسوريا(٢٢). وبهذا أصبحت الحدود الأردنية العراقية مشتركة وهو ما هدفت اليه السياسة البريطانية من وراء عقد هذه الاتفاقية. وفي ١ تشرين الثاني ١٩٢٦ قرر مجلس التنفيذي الأردني «الموافقة على أن تكون الحدود الأردنية العراقية خطاً مرسوماً من تقاطع الدائرة ٣٩ شرقاً وموازياً للدائرة ٣٢ شمالاً، الى أقرب نقطة على الحدود بين سوريا والأردن»(٢٣).

وحرص الملك فيصل والأمير عبدالله على توثيق العلاقة بينهما، فوصل الى عمان في ٢٥ أذار ١٩٣١ وفد عراقي برئاسة نوري السعيد للتوصل الى معاهدة صداقة وحسن جوار بين العراق والأردن، والتي وقع عليها كل من نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي وعبدالله سراج رئيس الوزراء الأردني(٢٤). وقد اعتبرت هذه المعاهدة الحد الأدنى للتفاهم بين عمان وبغداد، وذلك من أجل الوحدة وضمان مستقبلهما.

فقد ورد في ديباجة المعاهدة «أنه وبناء على رغبة كل من الملك فيصل والأمير عبدالله في تأسيس علاقات ثابتة وودية بين بلديهما، وفي تقديم نموذج عملي لحسن التفاهم الذي يرغب في وجوده بين ملوك العرب والحكومات العربية، فقد تقرر عقد هذه الاتفاقية» والتي اعترفت بموجبها الحكومتان ببعضهما البعض، واتفقتا على أن تكون العلاقات بينهما قائمة على أساس التعاون الوثيق، وعلى مراقبة الأمن عند الحدود، وعلى منع التعديات كل منهما من جانبه(٢٥).

---

(٢٢) Lenczowski, The Middle East in world affairs. p.446. وأنظر أيضاً:

خلة: التطور السياسي لشرق الأردن، ص٣٢١.

ابراهيم حمدان العنزاوي: رئيس الدولة في النظام الديمقراطي، (د.ن) (د.م) (د.ت). ص٦١٩.

محافظة: العلاقات الأردنية البريطانية، ص٥٩-٦٠.

(٢٣) الماضي وموسى: تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص٣١٦.

(٢٤) الجريدة الرسمية الأردنية، تاريخ ٢٧-٤-١٩٣١.

(٢٥) المصدر السابق. وأنظر أيضاً:

الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج الثالث، ص١٠٩-١١٠.

زعامة الأسرة الهاشمية

كان الشريف حسين بن علي محط أنظار الحركة القومية العربية التي تطلعت اليه لقيادة ثورتها ضد الدولة العثمانية، نظراً لما يتمتع به من شخصية قيادية ومكانة دينية. وبعد وفاة الشريف حسين في حزيران ١٩٣١ انتقلت زعامة الأسرة الهاشمية الى الملك فيصل على الرغم من أن الأمير عبدالله يكبره بثلاثة اعوام، ويبدو أن السبب في اختيار فيصل لزعامة الأسرة شعبيته في البلدان العربية خاصة في فترة قيام الدولة العربية في سوريا، بالاضافة الى علاقته الوطيدة مع الحكومة البريطانية ولنقله مركز حركة الوحدة العربية من دمشق الى بغداد، والتي إتجهت أنظار القوميين العرب اليها. وخاصة بعد حصول العراق على الاستقلال عام ١٩٣٢ وانضمامه الى عصبة الأمم، وكان بذلك أول بلد عربي يحصل على الاستقلال. فنظر اليه القوميون العرب سنداً لهم وملجأً للفارين من ملاحقة وتنكيل السلطات الاستعمارية(٢٦)، ولكن هذه الأمال ذهبت أدراج الرياح لسيطرة بريطانيا على الأمور في العراق من خلال المعاهدة العراقية - البريطانية.

وأدت وفاة الملك فيصل في ٨ أيلول ١٩٣٣ في مدينة بيرن Berne السويسرية وهو في التاسعة والأربعين من عمره، الى انتقال الزعامة الهاشمية الى الأمير عبدالله بن الحسين الذي اعتبر نفسه المفكر السياسي لحركة الوحدة العربية منذ بروزها. فقد كان مستشاراً لأبيه وفيما بعد وزيراً للخارجية، وعندما تولى زعامة الأسرة الهاشمية حاول الأمير توثيق علاقاته مع ابن أخيه الملك غازي، فقام بعدة زيارات للعراق (في نيسان ١٩٣٤، وشباط ١٩٣٥) لم تسفر عن توطيد العلاقات بين البلدين، لإختلاف وجهات النظر والمصالح. فالأمير عبدالله كان ينظر للأمور من خلال خبرته بينما كان الملك غازي يمتلكه طموح الشباب ولكنه يحتاج الى الخبرة، بالإضافة لاختلاف نظرتهما الى بريطانيا فقد اتسمت علاقة الملك غازي مع بريطانيا بالفتور.

ولذلك قام الأمير عبدالله بزيارة العراق بعد الانقلاب العسكري الذي وقع في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦، فقد عز على الأمير عبدالله أن يحدث انقلاب عسكري على ابن أخيه غازي.كما عز عليه مقتل وزير الدفاع جعفر العسكري وخروج رئيس الوزراء ياسين

---

(٢٦) تصور القوميون العرب أن العراق سيلعب دور بيدمونت Piedmont أو بروسيا في خلق الوحدة العربية.

أنظر التفاصيل في:

Richard, Frye, The Near East and great powers, Kennikat Press, New York, 1969,pp.137-138.

الهاشمي من العراق، فحاول الأمير بصفته زعيماً للأسرة الهاشمية أن يوجه أنظار الملك غازي الى الاخطار المحدقة بمملكته، وكان الأمير عبدالله قد لاحظ وجود جماعة تسيطر على الملك غازي فلما عاد الى عمان أرسل ابنه طلال لمساعدة ابن عمه غازي، ولكنه لم ينجح في مهمته(٢٧).

ولم يكن الأمير عبدالله، مرتاحاً من الوزارة العراقية الجديدة والتي أعقبت الأنقلاب وترأسها حكمت سليمان، فما كان من الأخير إلا أن عمل على توجيه بعض الصحف لانتقاد مواقف الأمير عبدالله تجاه بعض القضايا العربية المعاصرة، كذلك عمل على التفريق بين الأمير عبدالله والملك غازي. وربما سبب ذلك العداوة القديمة بين الأمير عبدالله وحكمت سليمان، حيث إتهمه الأمير عبدالله بأنه أحد أعضاء فرقة الاتحاد والترقي المعادية للثورة العربية(٢٨). وفي ليلة ٤ نيسان ١٩٣٩ وبينما كان الملك غازي يقود سيارته بين قصري الحارثيه والزهور، انحرفت سيارته عن الشارع واصطدمت بعمود الكهرباء وأسفر الحادث عن وفاة الملك غازي(٢٩).

وقد اتجهت الشكوك حول مقتل الملك نحو بريطانيا ونوري السعيد، وذهب صلاح الدين الصباغ الى القول بأن «... المصالح البريطانية قضت باغتيال الملك غازي الذي ناصب السياسة البريطانية في المنطقة العداء»(٣٠). وتم عقد اجتماع خاص في البلاط الملكي العراقي للتداول في أمر الوصاية على عرش العراق، حيث تم ترشيح ثلاثة أمراء من البيت الهاشمي تم استبعاد اثنين منهم الأمير عبدالله وذلك بحجة انشغاله بشرق الأردن، والأمير زيد بحجة ان زوجته سيدة تركية، فلم يبق سوى الأمير عبدالاله الذي فاز بالوصاية. ويعود الفضل في تنصيب عبدالاله وصياً على عرش العراق الى نوري

---

(٢٧) الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج الرابع، ص٢٦٣.

(٢٨) كتبت جريدة الدفاع (العراقية) وبتحريض من حكمت سليمان مقالاً بعنوان «عقوق عبدالله» هاجمت فيه الأمير بقساوة، دون أن تراعي قرابة الأمير بالملك غازي. أنظر: الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج الرابع، ص٢٦٣-٢٦٤.

كذلك هاجم حكمت سليمان موقف الأمير من مشروع التقسيم لسنة ١٩٣٧.

أنظر: Benjamin, Shwadran, Jordan astate of tension, Council for Middle East affairs press, New York, 1959,p 230.

(٢٩) فاروق صالح العمر: حادثة مقتل الملك غازي في ضوء الوثائق البريطانية، مجلة كلية آداب المستنصرية، ع الثامن، ١٩٨٤ ، ص٥٥٣-٥٦٥.

(٣٠) صلاح الدين الصباغ: فرسان العروبة في العراق ، مطبعة الشباب العربي، دمشق، ١٩٥٦، ص٨٨-٩٠.
وأنظر أيضاً: العمر: حادثة مقتل الملك غازي، ص٥٥٣-٥٦٥.

السعيد[٣١]، الذي عمل على استبعاد الأمير عبدالله عن الوصاية، خشية رغبته في السيطرة على العراق.

الأردن والعراق خلال الحرب العالمية الثانية

في الثالث من أيلول ١٩٣٩ أعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب على المانيا، وفي نفس اليوم أرسل الأمير عبدالله برقية الى الملك جورج السادس George VI أعلن فيها عن وقوفه ووقوف شعبه الى جانب بريطانيا وأعلن حالة الطوارىء في البلاد. وفي ١٦ أيلول أعلن توفيق أبو الهدى رئيس وزراء الأردن الحرب على المانيا[٣٢]، ووضعت امارة شرق الارن كافة امكانياتها تحت تصرف المجهود الحربي البريطاني.

وكان موقف العراق مماثلاً للموقف الأردني. فقد بادر الوصي عبد الاله بارسال برقية تأييد الى الملك جورج السادس أعلن فيها عن تمسك العراق حكومة وشعباً، بمعاهدة التحالف المعقودة مع بريطانيا روحاً ونصاً [٣٣]. وتم قطع العلاقات مع المانيا والقبض على الرعايا الألمان المقيمين في العراق، وتسليمهم الى السلطات البريطانية واعتبارهم أسرى حرب وتسفيرهم الى الهند، كذلك تم طرد وزير المانية المفوض في العراق الدكتور كروبه Dr. Fritz Grobba[٣٤].

وجاء الموقف المتضامن مع بريطانيا بحكم العلاقة التي تربطهم ببريطانيا. فالعراق مرتبط بمعاهدة ١٩٣٠ مع بريطانيا وشرق الأردن خاضعة للانتداب والسيطرة البريطانية. كما كان على رأس السلطة التنفيذية في الأردن والعراق كل من توفيق أبو الهدى ونوري السعيد فقام كل منهما بعدة إجراءات ساعدت على تدعيم موقف بريطانيا خلال الحرب. ومع تطور الأحداث خلال الحرب ترأس الوزارة العراقية الجديدة رشيد الكيلاني في ٣١ أذار ١٩٤١، وعلى الرغم من استقالة نوري السعيد إلا أنه عاد

---

(٣١) جهاد محي الدين: العراق والسياسة العربية (١٩٤١-١٩٥٨)، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، ١٩٨٠، ص٢٤. كذلك أنظر، عبد الرزاق الحسني: الأسرار الخفية في حركة ١٩٤١ التحررية، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٧١، ص٢٩.

(٣٢) الجريدة الرسمية الأردنية، تاريخ ٢١-٩-١٩٣٩.

(٣٣) Majid, Khadduri,Independent Iraq (1932-1958),Oxford University Press, 1960,p 146.

وأنظر: الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج ٥، ص١٠١.

(٣٤) لوكاز هيرزويز: المانيا الهتلرية والمشرق العربي، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١، ص٩٦. وأنظر أيضاً: Khadduri, Independent Iraq, P.P 145-146.

الى الحكم وزيراً للخارجية في وزارة الكيلاني، وبذلك بقيت السيطرة البريطانية واضحة على الوزارة الجديدة(٣٥).

وظهر جلياً أثر الدعاية التي قامت بها دولتا المحور (المانيا وايطاليا) حيث غزت الدعاية المنطقة العربية، خاصة بعد أن استغلت دول المحور القضية الفلسطينية وذلك حين أوحت للعرب بأنها تقف الى جانبهم وتساندهم من أجل التحرر والاستقلال. وقد وجدت هذه الدعاية طريقها الى العرب الذين راهنوا على خسارة بريطانيا، ورأوا في المانيا الهتلرية مُخلصاً لهم من الاستعمار. وارادت بريطانيا التأكد من سياسة الوزارة العراقية الجديدة فطلبت منها قطع العلاقات مع ايطاليا وتنفيذ العراق لالتزاماته تجاه معاهدة ١٩٣٠، بالإضافة لوضع حد للدعاية النازية. لكن وزارة الكيلاني رفضت هذا الطلب وأصرت على سياسة الحياد التام، الذي أصبح شعاراً للسياسة الخارجية(٣٦). وكانت الحجة التي اعتمد عليها الكيلاني في سياسته هي انه «اذا فازت بريطانيا سنكون نحن من السالمين على كل حال، واذا كان النازيون هم الفائزين فإن أملنا الوحيد أن لا نعمل شيئاً يستفزهم الآن»(٣٧).

أغضب هذا الموقف الحكومة البريطانية فطلبت من الوصي على العرش إقالة وزارة الكيلاني، وازدادت الأمور تعقيداً بعد أن علمت الحكومة البريطانية بالاتصالات السرية للحكومة العراقية مع دول المحور حول امكانية مساعدة العرب في الحصول على الاستقلال(٣٨). وقدمت حكومة الكيلاني استقالتها بعد أن وصلت الى طريق مسدود مع الوصي على العرش، وكلف طه الهاشمي بتشكيل الوزارة الجديدة في ٣١ كانون الثاني ١٩٤١.

---

(٣٥) هيرزوير: المانيا الهتلرية والمشرق العربي، ص١٠٩. وأنظر: Khadduri, Independent Iraq, p.160.

(٣٦) الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج ٥، ص١٦٠-١٦١.

(٣٧) Lenczowski, The Middle East in world affairs, p 276.

(٣٨) حول هذه الاتصالات أنظر: هيرزويز: المانيا الهتلرية والمشرق العربي، ص١١٥-١٢٠.

وأنظر: عثمان كمال حداد: حركة رشيد عالي الكيلاني لسنة ١٩٤١، المكتبة العصرية، صيدا، ١٩٥٠، (كان عثمان حداد يعمل سكرتيراً للحاج أمين الحسيني «المفتي» ومندوبه الى الحكومة الالمانية). كذلك أنظر: ممدوح الروسان: الوساطة التركية في النزاع العراقي البريطاني ١٩٤١، بحث مقدم الى المؤتمر الثالث للعلاقات العربية التركية، مكتب ارتباط جامعة اليرموك، ١٩٨٥، ص٩-١٦.

وكانت ثورة رشيد الكيلاني، هي حسماً للصراع القائم بين اتجاهين سياسيين متعارضين فالأول: يؤيد وقوف العراق الى جانب الحلفاء ضد المحور، وتقديم كافة التسهيلات اللازمة وترأس هذا الأتجاه نوري السعيد بدعمه الوصي على العرش، أما الثاني: فيؤيد وقوف العراق على الحياد وتجنيبه ويلات الحرب، وكان يتزعم هذا الأتجاه رشيد الكيلاني مدعوماً من قبل العقداء الأربعة (٣٩) أو ما يعرف «بالمربع الذهبي»(٤٠). والذين قرروا في الأول من أيار ١٩٤١ الاطاحة بوزارة الهاشمي واعادة رشيد الكيلاني الى الحكم. وقد اضطر الوصي على العرش الأمير عبد الآله ومعه مجموعة من السياسيين العراقيين الى اللجوء الى الأردن.

كان رد الفعل البريطاني على الانقلاب سريعاً خاصة وأنه جاء في ظل ظروف حرجة تزامنت مع الانتصارات الكبيرة لدول المحور ضد الحلفاء، فقررت الحكومة البريطانية اجهاض هذه الحركة وهي في طور نموها خوفاً من اتساع نطاقها وبالتالي صعوبة السيطرة والقضاء عليها. فصدرت الأوامر الى القوات البريطانية في الهند بالتحرك بأتجاه العراق والقضاء على الانقلاب. وتم تعزيز هذه القوات بقوات بريطانية من فلسطين والأردن واختير جلوب باشا Glubb قائد الجيش الأردني لمرافقة هذه القوات، وذلك حتى يقوم بالاتصال مع القبائل والفئات الموالية للوصي عبد الآله(٤١)، وفي وقت لاحق ارسل له مبلغ ستين الف دينار عراقي وضعت تحت تصرفه (٤٢) . ويعود السبب لإختيار جلوب لخبرته السابقة في العراق وخاصة مع القبائل البدوية فيه.

واتخذ الأمير عبدالله موقفاً عدائياً من الانقلاب وطالب بسرعة القضاء عليه، وذلك لأن نجاح الانقلاب العراقي كان يعني نهاية طموحات الأمير في تحقيق مشاريعه الوحدوية الخاصة بسوريا الكبرى والاتحاد مع العراق. ففي رسالة وجهها الى شعبه في ١٦ أيار ١٩٤١ ذكر فيها «إن فئة اغتصبت سلطة الحكم ورغبت في اتباع سياسة خاطئة، ترمي الى

---

(٣٩) وميض نظمي وأخرون: التطور السياسي في العراق المعاصر، جامعة بغداد، بغداد، (د.ت) ص٢٠٦-٢٠٧. كذلك أنظر: علي محافظة: موقف فرنسا والمانيا وايطاليا من الوحدة العربية (١٩٣٩-١٩٤٥)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص٣٥٧-٣٥٨.

(٤٠) وهم (صلاح الدين الصباغ، كامل شبيب، محمود سليمان، وفهمي سعيد) وكان لهؤلاء العقداء الأربعة نفوذ وسيطرة كبيرة في أوساط الجيش العراقي.

(٤١) المحافظة: العلاقات الأردنية البريطانية، ص١٠٩.

(٤٢) Alec. Kirkbride, Acrackle of thorns, John Murray, London, 1956,p 133.

تعريض هذا البلد (العراق) الى القلاقل والفتن، وان العزم منصرف الى اعادة الحالة الطبيعية للعراق »[٤٣]. كذلك أرسل الأمير عبدالله برقية الى الجنرال ويلسن Wilson طالبه فيها سرعة ضرب الاعداء في العراق، وسمح الأمير عبدالله لكتيبة من البادية الأردنية في المشاركة مع القوات البريطانية المتجهة للعراق. إلا ان قسماً من هذه الكتيبة قام بحركات معادية للانجليز تجلت في تمردهم ورفضهم مواصلة المسير، ويعزو جلوب باشا هذا التمرد لوجود بعض المهيجين[٤٤]. وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت الحملة وقامت الكتيبة الأردنية بواجبها ونالت استحسان المسؤولين عنها[٤٥].

بينا حظيت ثورة الكيلاني بتعاطف جماهيري واضح في شرق الأردن حيث شعر سكانها بأن هزيمة بريطانيا في الحرب ليست إلا مسألة وقت، وبمجرد تحرك القوات البريطانية - الأردنية باتجاه العراق اندلعت مظاهرات صاخبة في عمان في الوقت الذي لم تتوافر فيه قوات أمن كافيه، كما أن بعض الضباط الأردنيين لم يعودوا موضع ثقة الانجليز[٤٦]. كما قامت مظاهرات طلابية في عمان واعتقلت أجهزة الأمن بعض الشخصيات بتهمة تحريض الطلاب، لا بل أن أحد الطلاب وهو نظمي البطيخي هتف (يحيا هتلر) وعبارات أخرى فالقي القبض عليه[٤٧].

---

(٤٣) عبدالله بن الحسين:مذكراتي، ص٢٢٨-٢٢٩.

(٤٤) عباس مراد: الدور السياسي للجيش الأردني (١٩٢١-١٩٧٣)، منظمة التحرير الفلسطينية مركز الابحاث، بيروت، ١٩٧٣، ص٤٠-٤٢. وأنظر:

احمد طربين: الوحدة العربية (بين ١٩١٦-١٩٤٥)، معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٥٩، ص٢٢٧-٢٢٨. وقد أكد لنا المؤرخ العراقي عبد الرزاق الحسني، في مقابلة معه في بغداد في ٩-١٢-١٩٩٠، بانه واثناء وجوده في معتقل الفاو عام ١٩٤٢ اضطرت احدى الطائرات الأمريكية للهبوط اضطرارياً، وبعد أن أصلح المهندسون الخلل تركوا ورائهم جرائد قديمة فجاء بها أحد العمال وقراء بأن فصيلة من الجيش الأردني تمردت، واعيدت الى الأردن عندما علمت انها ذاهبة للعراق.

(٤٥) يقول رشيد عالي الكيلاني عن دور الجيش الأردني في القضاء على الانقلاب « ... كدنا ننتصر لولا لم يتدخل جلوب بقواته في اللحظة الأخيرة، لقد طعن الجيش العراقي من الخلف، ....». أنظر: اسماعيل ياغي: حركة رشيد عالي الكيلاني، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٤، ص٢٤٥-٢٤٩.

وأنظر أيضاً: Kirkbride, Acrackle of thorns, p 134.

(٤٦) Kirkbride, Acrackle of thorns, p.p. 132-133.

(٤٧) سليمان موسى: صفحات من تاريخ الأردن الحديث - توفيق أبو الهدى - جريدة الرأي تاريخ ٢١-٧-١٩٩١.

واستطاعت القوات البريطانية - الأردنية انهاء مهمتها في ٣١ أيار ١٩٤١ بعد أن استسلمت بغداد، وعادت الى عمان في ٤ حزيران القوات الأردنية فاستقبلها الأمير عبدالله ومنح افرادها وسام النهضة العالي الشأن من الدرجة الثانية، وسيفاً ذهبياً للقائد جلوب باشا(٤٨). وهكذا عاد الوصي على عرش العراق الى بغداد ولدى عودته، أرسل برقية شكر الى الأمير عبدالله، وكذلك فعل نوري السعيد(٤٩).

ويصف كيركبرايد Kirkbride أهمية استعادة النفوذ البريطاني في بغداد بقوله « ... إذا كانت العلمين نقطة تحول فان استعادة بغداد بالنسبة للأردنيين هي نقطة التحول »(٥٠). ولعل من أهم نتائج ثورة رشيد الكيلاني « التي جاءت تتويجاً للاتجاه القومي العربي على الأتجاه الأقليمي الأممي »(٥١) . إتجاه أنظار القوميين العرب الى القاهرة بدلاً من بغداد(٥٢).

ومهما يكن من أمر، فإن اشتراك قوات الأمير عبدالله في اعادة الوصي على عرش العراق، كانت بداية لمرحلة جديدة من العلاقات الأردنية - العراقية تقوم على سياسية التفاهم المشترك لحل مشاكلهما(٥٣). وظهرت مشاريع هاشمية تهدف الى الوحدة والاتحاد بين الدول العربية، منها مشروع الأمير عبدالله ومشروع نوري السعيد.

مشاريع الوحدة العربية وموقف الأردن والعراق منها

عمل الأمير عبدالله على تأسيس دولة تضم الحجاز والعراق بالاضافة الى سوريا الطبيعية، فخلال حكمه في شرق الأردن تطلع نحو

---

(٤٨) عبدالله بن الحسين: مذكراتي، ص٢٣٢-٢٣٣.

(٤٩) المصدر السابق، ص٢٣٢-٢٣٥.

(٥٠) Kirkbride. Acrackle of thorns. p.135.

(٥١) ممدوح الروسان: العراق وقضايا الشرق العربي القومية (١٩٤١-١٩٥٨) المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٩، ص١٧.

(٥٢) محافظة: العلاقات الأردنية البريطانية، ص١١١.

(٥٣) Mohammad. Faddah. The Middle East in transition. Asia publishing house. London. 1974. p.162.

كذلك أنظر:

خلة: التطور السياسي لشرق الأردن، ص٣٥٥.

محي الدين: العراق والسياسة العربية، ص٣١٤.

ثلاثة أهداف رئيسية هي(٥٤):

أ – عرش سوريا الموحدة: تنفيذاً لبرنامج الأسرة الذي تم وضعه منذ بداية الثورة العربية:

ب– عرش العراق المتحد مع شرق الأردن: ضماناً لمستقبل الإمارة وبشرط ان يتم هذا الاتحاد بعد انجاز الهدف الأول.

جـ– عرش الحجاز: واستعادة مسقط رأسه. (مكة المكرمة).

وأدرك الأمير عبدالله أن تحقيق هذه الأهداف لا يتم إلا بالتعاون الوثيق مع بريطانيا، لا سيما وأن معارضة السياسية البريطانية سوف تكون لها نتائج سلبية إن لم تكن مدمرة. كما أدرك الأمير أن تحقيق هذه الاهداف أكبر من امكانياته إلا أنه سعى الى تحقيقها مستعيناً بالزمن والصبر، فالأمير يرى أنه «اذا كان هناك هدف لا يمكن تحقيقه اليوم أو حتى غداً فانه لا يوجد هناك سبب للتخلي عنه، وأن الزمن قادر على تغيير الأوضاع»(٥٥) .

وفي بداية الأربعينات أصبحت الوحدة العربية وسيلة دعاية بين الحلفاء ودول المحور، حيث عمل الطرفان على استمالة العرب الى جانبهم وذلك من خلال مداعبة أمانيهم القومية في الوحدة والاستقلال(٥٦). فسارعت بريطانيا باتخاذ خطوات مضادة لدعاية المحور وتمثلت في تصريح أنتوني ايدن Anthony Eden وزير الخارجية البريطاني ٢٩ أيار ١٩٤١ « ... إن حكومته تعطف على أماني سوريا في الاستقلال وتؤيد أية خطة من جانب العرب لتقوية الروابط الثقافية، والاقتصادية وحتى السياسية بين البلدان العربية، وستقدم حكومته دعمها المطلق لأي مشروع في هذا الصدد ينال موافقة العرب»(٥٧).

---

(٥٤) غانم محمد صالح: العراق والوحدة العربية (بين ١٩٣٩–١٩٥٨) الفكر والممارسة، مطابع دار الحكمة، بغداد، ١٩٩٠، ص٢٢٣.

(٥٥) Shwadran, Jordan astate of tension, P.P 222-223.

(٥٦) اذاعت الحكومة الالمانية في ٢٣ تشرين الأول ١٩٤٠ بياناً أوضحت فيه بانها تراقب كفاح الأمم العربية من أجل استقلالها، وأن «الشعوب العربية تستطيع أن تعتمد وتضمن عطف المانيا في المستقبل» أنظر: هيرزويز: المانيا الهتلرية والمشرق العربي، ص١٢٧.

(٥٧) Richard, Frye, The Near East and the great powers, p. 139.

Shwadran, Jordan astate of tension, p 223

ولم يلق تصريح ايدن ردود فعل ايجابية في البلاد العربية باستثناء الهاشميين، حيث رحب به الأمير عبدالله الذي تلقى البرقيات من الهيئات الشعبية تطالبه بتنفيذ ما ورد في التصريح، وذلك بصفته وارث النهضة العربية (٥٨) . أما العراق فتريث في الرد الى أن انتصر الحلفاء في معركة العلمين تشرين الأول ١٩٤٢، ويعود ذلك لانشغال العراق بأموره الداخلية وخاصة قضية محاكمة المشتركين في ثورة أيار ١٩٤١(٥٩).

ومهما يكن من أمر، فإن التصريح البريطاني بعث الحياة من جديد في مشاريع وحدوية قديمة، فتبنى الأمير عبدالله مشروع سوريا الكبرى وتبنى نوري السعيد مشروع الهلال الخصيب. وكان الأمير عبدالله ومنذ قدومه الى عمان يعتبر شرق الأردن الجزء الجنوبي لسورية ، وكان الأمير يتطلع الى توحيد سوريا ولبنان وشرق الأردن وفلسطين (سوريا الكبرى) معتبراً شرق الأردن الخطوة الأولى في مشروع الوحدة(٦٠).

وفي الثامن من حزيران ١٩٤١ أصدر الجنرال كاترو Catroux قائد قوات فرنسا الحره في الشرق الأوسط بياناً "أكد فيه الغاء الانتداب الفرنسي عن سوريا ولبنان واعلان استقلالهما"، ورأى الأمير عبدالله أن الفرصة قد حانت لتحقيق وحدة سوريا الكبرى(٦١). وعقد مجلس الوزراء الأردني في الأول من تموز ١٩٤١ جلسة قرر فيها الطلب من الأمير الأتصال بالحكومات السورية واللبنانية والفلسطينية من أجل تحقيق الوحدة السورية، بناء على ما ورد في تصريح الجنرال كاترو في ٨ حزيران ١٩٤١، وتم ارسال نسخة من القرار الى الحكومة البريطانية(٦٢).

وعلى الرغم من الرد البريطاني غير المشجع حيث طلبت الحكومة البريطانية من الأمير التريث ،حتى تصبح الأمور أكثر وضوحاً واستقراراً في المنطقة(٦٣). إلا أن الأمير عبدالله استمر في مساعيه دون كلل منتهزاً أية فرصة تسنح له للمطالبة بتحقيق الوحدة السورية.

---

(٥٨) الكتاب الأبيض الأردني، ص٢٣-٢٤.

(٥٩) طربين: الوحدة العربية، ص٢٤٢.

(٦٠) Shwadran, Jordan a state of tension, p 223.

(٦١) علي محافظة: نظرة جديدة في موقف بريطانيا من مشروع سورية الكبرى، مجلة كلية الاداب، الجامعة الأردنية، ع الثاني، ١٩٧٢، ص٥١-٥٢. وانظر الروسان العراق وقضايا الشرق العربي القومية . ص٢٤ - ٣٥.

(٦٢) الكتاب الأبيض الأردني، ص٣٣-٣٥.

(٦٣) المصدر السابق، ص٣٦.

وكما ذكرنا سابقاً فقد جاء رد فعل العراق على تصريح إيدن متأخراً بعض الشيء، واستغل نوري السعيد التصريح ليطرح مشروعاً اتحادياً آخر، وكان ذلك في كانون الثاني ١٩٤٣ عندما قدم مشروعاً سمي بالهلال الخصيب (الكتاب الأزرق) (٦٥) الى المستر ريتشاد كيزي Richard Casey وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط والمقيم في القاهرة.

حاول نوري السعيد من خلال مشروعه «الهلال الخصيب»(٦٦) أن يضمن زعامة العراق للمنطقة بالإضافة الى تحقيق أماني العرب القومية. وتنص خطة نوري على:

أ- توحيد سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن (سوريا الكبرى) في دولة واحدة يقرر فيها الشعب شكل الحكم، سواء كان ملكياً أم جمهورياً متحداً أو اتحادياً مع اعطاء اليهود في فلسطين والمسيحيين في لبنان ما يشبه الاستقلال الذاتي وفق ضمانات دولية.

ب- بعد توحيد سوريا الكبرى تنضم سوريا الكبرى الى العراق وتلحق بها الدول العربية الأخرى إذا رغبت في ذلك (٦٧).

وفي ٢٤ شباط ١٩٤٣ كرر وزير الخارجية البريطاني إيدن تأييد بريطانيا التام لأي مشروع يقدم عن وحدة العرب، إلا أنه اضاف قائلاً « ... المبادرة لأي مشروع من هذا القبيل

---

(٦٤) أنظر التفاصيل في الكتاب الأبيض الأردني، ص٣٧-٦٤.

(٦٥) سمي بالكتاب الأزرق، لأن غلافه كان أزرقاً وكتب على غلافه «سري ليس للنشر»، وتم توزيعه على الزعماء العرب عام ١٩٤٣. نوري السعيد: استقلال العرب ووحدتهم (مذكرة في القضية العربية مع اشارة خاصة الى فلسطين رامية الى حل نهائي، مربوط بها نصوص جميع الوثائق المتعلقة بالقضية) ،مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٣.

(٦٦) المقصود بالهلال الخصيب: هو السهل الشاسع والذي يبدو على الخريطة شبيها بالهلال. بدايته تمتد شرقاً من الخليج العربي داخل العراق الى الموصل شمالاً، وينحرف غرباً الى سوريا ولبنان وفلسطين وقد يمتد الى دلتا النيل، ويضم الهلال بين دفته العراق وسوريا وفلسطين وشرق الأردن. طربين: الوحدة العربية، ص٢٥٧.

(٦٧) أنظر التفاصيل: السعيد: استقلال العرب ووحدتهم ص٤-٢٢. كذلك أنظر:

Patrick, Seale, The struggle for Syria, Oxford University Press, London. 1965. pp. 11-12.

J.C.Hurewitze. Diplomacy in the Near East and Middle East. (a documentary record. 1914-1956) Van Nostrand Co. New York, 1956. pp, 236-237.

يجب أن تأتي من جانب العرب أنفسهم، وأنه بالنسبة لمعلوماته لم يقدم بعد أي مشروع يحظى بموافقة الجميع»(٦٨). ويتبين مما سبق أنه إذا كان تصريح ايدن Eden الأول قد اعطى الهاشميين وبخاصه الأمير عبدالله الأمل والتشجيع لتحقيق حلمه، فإن تصريح ايدن الثاني كان محبطاً جداً للهاشميين ومخيباً لآمالهم وتوقعاتهم، ففي هذا التصريح أوضح ايدن بما لا يدعو للشك موقف بريطانيا وردها على مساعي الأمير عبدالله ومشروع نوري السعيد الهلال الخصيب، حيث رفضت بريطانيا هذه المشاريع بدبلوماسية مهذبة.

وعلى الرغم من ذلك فقد واصل الأمير عبدالله جهوده في هذا المجال فدعى الى عقد مؤتمر وطني في ٥ أذار ١٩٤٣ في عمان، حضره عدد من المجاهدين القدماء، وبعد التداول خرج المؤتمرون بمشروعين لتحقيق وحدة سوريا الكبرى(٦٩) . وقام الأمير عبدالله بارسالهما الى وزير الدولة البريطاني المستر كيزي Mr. Casey مع مذكرة يطلب فيها من الحكومة البريطانية الضغط على الحكومة الفرنسية للموافقة على الوحدة المطلوبة. وتضمن المشروع الأول الدعوة لقيام دولة عربية موحدة في سوريا ضمن حدودها الطبيعية، (سوريا الشمالية، شرق الأردن، لبنان وفلسطين) مع وضع ادارة خاصة في كل من لبنان وفلسطين، والغاء وعد بلفور أو تفسيره تفسيراً يزيل مخاوف العرب والمسلمين، ويكون الأمير عبدالله رئيساً للدولة السورية الموحدة والتي سوف تتحد اتحاداً تعاهديا مع العراق، ويكون الباب مفتوحاً للدول العربية الأخرى للانضمام اليه(٧٠). أما المشروع الثاني فيدعو الى تأسيس دولة اتحادية تضم شرق الأردن وسوريا الشمالية ولبنان وفلسطين وعاصمتها دمشق، ويسمى الأمير عبدالله رئيساً لها واذا تخلف لبنان عن الانضمام للاتحاد تعاد الأراضي السورية الملحقة بلبنان دون رغبة اهلها بالاستفتاء الشعبي الى سوريا. وعند انضمام فلسطين للاتحاد لابد من قيام حكومة وطنية دستورية مع اعطاء اليهود في مناطقهم ادارة لامركزية شريطة موافقة الوكالة اليهودية على هذا الحل(٧١) .

ولعل من أهم ما يؤخذ على كل من مشروع الأمير عبدالله ومشروع نوري السعيد ،

---

(٦٨) محافظة: نظرة جديدة في موقف بريطانيا من مشروع سورية الكبرى، ص٥٥.

(٦٩) أنظر التفاصيل: الكتاب الأبيض الأردني، ص٦٤-٧٠.

(٧٠) أنظر: الكتاب الأبيض الأردني، ص٦٥-٦٧.

(٧١) المصدر السابق، ص٦٨-٧٠.

اهمالهما لشبه الجزيرة العربية ومصر واقتصار الوحدة على أقطار منطقة الهلال الخصيب وربما كان السبب في ذلك هو صعوبة تحقيق مثل هذه الوحدة دفعة واحدة، لذى رأى القائمون على هذه المشاريع التدرج في عملية الاتحاد حتى تصل في النهاية الى الوحدة الشاملة.

على كل حال فقد تعرض مشروع سوريا الكبرى الى معارضة شديدة. فقاوم حكام سوريا المشروع وخاصة بعد فوز الكتلة الوطنية بالانتخابات السورية، في تموز ١٩٤٣ وانتخاب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية فقد هاجم القوتلي المشروع ووصفه بأنه يتعارض مع طموحات سوريا الوطنية واضاف «... إذا كانت الأردن حقيقة ترغب في الوحدة، فلتنضم الى الوطن الأم سوريا، كجمهورية حرة»(٧٢).

واستمرت المعارضة السورية للمشروع بعد انقلاب حسني الزعيم الذي انضم الى محور الرياض القاهرة المقاوم للمشروع. وقد هاجم حسني الزعيم الأردن والعراق في ٢٩ نيسان ١٩٤٩ بعد زيارته لمصر، ومما جاء في هجومه «... إن الجمهورية السورية لا تريد سوريا الكبرى والهلال الخصيب - وقال - أنه تلقى تأكيدات بريطانية بتأييد الوضع الراهن»(٧٣) . أما لبنان فإن موقفها لم يكن ليختلف عن الموقف السوري. فقد عارضت لبنان هذا المشروع حيث صرح وزير خارجيتها فليب تقلا في ١٣ و ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٦ بأن موقف لبنان صريح «... لا نريد سوريا الكبرى مع لبنان أو بدونه وأضاف إن لبنان اشترك في الجامعة العربية، على أساس استقلاله الناجز بحدوده الحاضرة واستقلال كل دول الجامعة»(٧٤) . كما عارضت السعودية المشروع وذلك للعداء التقليدي بين العائلتين الهاشمية والسعودية وخشية من محاولة الهاشميين استرداد عرشهم في الحجاز(٧٥) .

---

(٧٢) Reeva, Simon, The Hashemite "conspiracy", Hashemite Unity attempts, 1921-1958, International Journal Middle East Studies, Volume 5, 1974, p 317.

(٧٣) Seale, The struggle for Syria, P.P 56-57

وللمزيد حول الموقف السوري أنظر: Frye, The Near East and great powers, pp. 155-167.

(٧٤) الكتاب الأبيض الأردني، ص.٢٥و٢٥٥. وللمزيد أنظر:

Frye, The Near East and the great powers,P.P 145-146.

(٧٥) Simon, The Hashemite conspiracy, P.P 322-323.

وأنظر أيضا: محافظة: موقف فرنسا والمانيا وايطاليا من الوحدة العربية، ص١١٦.

أما مصر فقد تبنت معارضة المشاريع الهاشمية وذلك حرصاً على مركزها المرموق بين الدول العربية، ولأن مثل هذا المشروع لا بُد له من أن يخلق مركزاً مساوياً لها في السطوة والنفوذ (٧٦) . لا سيما وأن المشاريع الهاشمية عملت على استبعاد مصر من هذه المشاريع كما اسلفنا سابقاً. أما موقف العراق من مشروع سوريا الكبرى فلا بُد لتوضيحه من معرفة موقف الأمير عبدالله من الهلال الخصيب، الذي تزعمه نوري السعيد. فالأمير عبدالله لم يكن على استعداد لأن يترك لوطنيي سوريا وفلسطين ولمسيحي لبنان أن يقرروا شكل نظام الحكم الخاص بهم، يضاف الى ذلك أن مشروع نوري السعيد حول الجامعة العربية سوف يعطي العراق الأولوية في مثل هذا الاتحاد، ومن هنا فإن الأمير عبدالله لن يقبل مشروع نوري السعيد(٧٧). ولكن الاستجابة الضعيفة لمشروع الهلال الخصيب أضعف من اصرار الأمير عبدالله في مقاومة المشروع. ويمكننا القول بأن الموقف العراقي من مشروع سوريا الكبرى قد تراوح بين التأييد ثم الحياد والتنصل من المشروع، واخيراً المعارضة السرية له. ففي البداية جامل العراق الأردن في سياسته الخارجية خاصة بعد المذكرة التي بعث بها الأمير عبدالله الى الحكومة العراقية عام ١٩٤٣، موضحاً فيها «دور شرق الأردن والعراق في السعي للسير على سياسة هاشمية موحدة، وتوحيد الجهد للقضاء على من يريد اخراج القضية العربية عن مبادىء النهضة الأولى، خاصة بعد أن قام تفاهم بين السعودية وسوريا ولبنان وأن واجب شرق الأردن والعراق إعادة الدعوة الهاشمية الى تلك الديار »(٧٨).

ونتيجة لهذه المذكرة عبر ممثلو شرق الأردن والعراق عن وجهات نظر متشابهة في محادثات الاسكندرية عام ١٩٤٤ ومؤتمرالقاهرة ١٩٤٥ منها أنه في المشاورات التمهيدية(٤٣ - ٤٤) ظهر إتجاه يدعو الى وحدة سوريا الكبرى بزعامة الأمير عبدالله، فأيد العراق هذا الأتجاه باعتبار أن اي مكسب تحصل عليه شرق الأردن اليوم إنما هو مكسب للعراق في الغد (٧٩). كذلك طلب الأمير عبدالله من ممثله الى مشاورات الوحدة العربية توفيق ابو الهدى ان يؤيد مساعي مصر والعراق ويصر أن على مصر والعراق السعي لوحدة سوريا أو اتحادها قبل أي

---

(٧٦) Shwadran, Jordan a state of tension. p 226.

(٧٧) Shwadran, Jordan a state of tension, p. 235.

(٧٨) عبدالله بن الحسين: الاثار الكاملة للملك عبدالله بن الحسين، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٣، ص٢٠٤، وأنظر نص المذكرة في نفس المصدر، ص١٩٨-٢٠٤.

(٧٩) Frye, The Near East and great powers, p. 151.

اتحاد عربي أخر.

واضاف قائلاً له « ... فلتكن مذكرات فخامتكم مع رفعته – يقصد النحاس باشا – على هذا الأساس »(٨٠). وقد تم تبادل الزيارات في الأعوام اللاحقة وكانت هذه الزيارات تهدف الى توحيد الجهود القومية الهاشمية، واعتصام كل من شرق الأردن والعراق بمبادىء الثورة العربية.

ولذلك ما أن حصلت شرق الأردن على استقلالها في أيار ١٩٤٦ حتى بادر الملك عبدالله الى الدعوة ومن جديد الى اقامة سوريا الكبرى، فما كان من توفيق السويدي رئيس الوزراء العراقي إلا وأن أعلن بأن لا شأن للعراق بسياسة الأردن وان للعراق مسؤولية تجاه البلاد العربية، وأن غير ذلك لا صحة له(٨١). ولم يكتف الملك عبدالله بتجديد الدعوة بل أعلن في ١١ تشرين الثاني ١٩٤٦ في خطاب العرش الأردني بان « مشروع سورياالكبرى، مبدأ أساسي في السياسة الخارجية الأردنية »(٨٢). وقد أثار ذلك حفيظة الدول العربية خاصة سوريا ولبنان، التي شنت حملة اعلامية ضد الأردن والملك عبدالله. واتهمت العراق بأنه يؤيد سياسة الأردن التوسعية لذلك تنصل العراق من المشروع، لا بل قاومه.

ففي تشرين الثاني ١٩٤٦ صرح نوري السعيد رئيس الوزراء بقوله « ... انا كعراقي لا دعوة لي في هذا الشأن ولست بصاحب الفكرة، وللشعب السوري ما يرى من مصلحته واكرر القول بأن مشروع سوريا الكبرى يخص الشعب السوري نفسه، ويجب أن نحكم على رغبة هذا الشعب نفسه، لا رغبة الافراد »(٨٣).

---

(٨٠) عبدالله بن الحسين، الآثار الكاملة، ص٢٠٩.

(٨١) توفيق السويدي: مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، دار الكاتب العربي، بيروت، ١٩٦٩، ص٤٣١-٤٣٢.

(٨٢) Frye. The Near East and the great powers P.P 145-146.

وأنظر: ردود الفعل في الكتاب الأبيض الأردني، ص٢٥٠-٢٦٥.

(٨٣) الروسان: العراق وقضايا المشرق العربي القومية، ص١٦١.

وأنظر: جريدة الأصلاح تاريخ ٢٤-١٢-١٩٤٦.

ولم يكتف نوري السعيد بتصريحه السالف الذكر، بل عاد واكد على الموضوع نفسه في ٢٦ كانون الأول ١٩٤٦ فقال «... أن مشروع سوريا الكبرى كما قلت لكم أمر يعود للسوريين انفسهم، إلا أن بعض الصحف لا تزال تتطرق له والمضحك أن هذه الصحف تتطرق الى شرق الأردن وارتباطه مع العراق ،حين تتكلم عن مشروع سوريا الكبرى – وقد أنكر نوري السعيد علاقة العراق بالمشروع حين قال – ولا أدري ما هي العلاقة بين موضوع شرق الأردن والعراق في مشروع سوريا الكبرى، الذي اذا تم فهو يخص شرق الأردن بطبيعة الأمر، وأما عن رأيه في مشروع سوريا الكبرى ، فقال بأنه من دعاة الوحدة العربية وأنه لا يعارض أية خطوه تؤدي للوحده، فأمنيته أن يرى حدوداً واحدة وراية واحدة »(٨٤). واستمرت الحكومة العراقية على هذا النهج، ففي ٢٤ آب ١٩٤٩ أصدر نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي بياناً، نفى فيه نفياً تاماً ما يقال من أن للعراق مطمعاً في تحقيق مشروع سوريا الكبرى، وأضاف بأن العراق لن يكون سبباً في إضعاف الكيان السياسي لأي بلد عربي يرغب في التعاون مع بلد عربي أخر بمعاهدات أو اتفاقات(٨٥).

أما موقف بريطانيا من المشروع فيمكن اجماله بأنه كان تأييداً دبلوماسيا مع اظهار الرغبة في دعمه، لضمان مصالحها في المنطقة. ولكن عندما لاحظت أن مشروع سوريا الكبرى أصبح موسوماً بأنه مشروع بريطاني، سارعت الى اصدار انكار رسمي بذلك. ففي ١٤ تموز ١٩٤٧ طلبت وزارة الخارجية البريطانية من ممثليها في العالم العربي، الاعلان بأن موقف حكومة صاحبة الجلالة هو الحياد التام(٨٦). ويقول كيركبرايد عن موقف بريطانيا من المشروع بأن حكومة صاحبة الجلالة لم تحبذ أبداً مشروع سوريا الكبرى(٨٧). وأخيراً وضعت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكيه نهاية مفجعة للمشاريع الوحدودية الهاشمية، وذلك بأصدار البيان الثلاثي في ٢٥ أيار ١٩٥٠ والذي جاء فيه أن الحكومات الثلاثة لن تسمح بخرق الحدود، أو خطوط الهدنة(٨٨).

---

(٨٤) مديرية الدعاية العامة: أحاديث فخامة رئيس الوزراء نوري السعيد في الاجتماعات الصحفية الأسبوعية المنعقدة بديوان مجلس الوزراء، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٧، ص٥٠-٥١.

(٨٥) أنظر نص البيان في جريدة الأردن تاريخ ٢٥-٨-١٩٤٩.

(٨٦) محافظة: نظرة جديدة في موقف بريطانيا من مشروع سوريه الكبرى، ص٦١.

(٨٧) Alec. Kirkbride. From the wings. Frank Cass. London. 1976. p 57.

(٨٨) محافظة: نظرة جديدة في موقف بريطانيا من مشروع سورية الكبرى، ص٦١-٦٢.

وهكذا فشلت المشاريع الهاشمية الداعية الى قيام وحدة عربية لانها مشاريع جزئية، بالإضافة الى تعرض هذه المشاريع لمقاومة كبيرة من الدول العربية وبريطانيا، التي رفضت هذه المشاريع وفضلت عليها فكرة الجامعة العربية. فما هو موقف الهاشميين من الجامعة العربية؟

موقف الأردن والعراق من الجامعة العربية

قامت الجامعة العربية بتشجيع من بريطانيا وللرغبة الشديدة والملحة لدى العرب في اتحاد أكبر وقوة أشد، حيث انتشرت هذه الرغبة انتشاراً واسعاً (٨٩) . وقبيل انعقاد لجنة صياغة ميثاق الجامعة قام الوصي على عرش العراق بزيارة الى شرق الأردن في ٤ شباط ١٩٤٥ للتباحث مع الأمير عبدالله في موضوع الوحدة العربية ووجوب توحيد سياسة شرق الأردن والعراق في مؤتمر القاهرة، والذي كان مقرراً عقده بعد بضعة اسابيع(٩٠). وخرجت الجامعة العربية الى الوجود ولكن بالشكل الذي لا يريده الهاشميون، فخابت أمالهم وخاصه بعد ان تولت مصر زعامة هذه الجامعة، وعلى الرغم من ذلك حرص الهاشميون على الأعلان عن تمسكهم بميثاق الجامعة والترحيب بقيامها في كل مناسبة.

ولقد وافق الحكام العرب على ميثاق الجامعة العربية بعد أن اطمأنوا الى أن ميثاقها سوف يحافظ على سيادة كل منهما وبقاء كياناتهم الأقليمية قائمة، «ولم يحاولوا تعديله في الأتجاه الذي يجعل من الجامعة قوة تضامنية فاعلة في حل خلافاتهم وفي مواجهة التحديات الخارجية» (٩١).

---

(٨٩) أنظر التفاصيل في:. Lenczowski, The Middle East in world affairs, P.P 633-638

وحول محادثات قيام الجامعة، أنظر: احمد الشقيري: الجامعة العربية ،كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية، دار بوسلامه للطباعة والنشر، تونس، ١٩٧٩، ص٤٣-٦١. كذلك أنظر: سامي الحكيم: ميثاق الجامعة والوحدة العربية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٦ ،ص١٩-٤٢.

(٩٠) الحسني: تأريخ الوزارات العراقية، ج السادس، ص٢٥٥.

(٩١) شبلي العيسمي: لماذا الوحدة العربية وكيف؟ المعوقات الداخلية للوحدة «٢»، جريدة الرأي تاريخ ٦-١٢-١٩٩٢.

وأنظر البنود، الخامس والسادس والسابع من ميثاق الجامعة العربية وكلها تكرس وتؤكد على السيادة والحفاظ على أنظمة الحكم القائمة. أنظر: الحكيم: ميثاق الجامعة والوحدة العربية، ص٢٣١-٢٣٢.

وقد عبر الأمير عبدالله عن رأيه الصريح بقيام الجامعة فقال «... أما الجامعة العربية ومركزها بمصر فهو أمر خطير للغاية اسم كبير ودعاية عريضة طويلة، واجتماع ممثلين ليس لهم من الاتصال بالرغائب القومية ولا بوسيلة من الوسائل، وكل دولة من دول الجامعة مرتبطة بدولة أجنبية كبيرة لا تمكنها من التصرف خارج الالتزامات المتعهدة بها، والأمم العربية وملوكها في معزل عن ذلك فاعتبروا يا أولي الابصار»(٩٢). وهاجم الأمير الجامعة ووصفها بالجراب الذي ادخلت فيه سبعة رؤوس مقيدة بقيود ثلاثة، فإما قيد احتلال أو قيد عهد أو قيد جهالة(٩٣).

أما العراق فقد دعا الى الانسحاب من الجامعة العربية ولم يجف بعد حبر الميثاق، ففي أوائل عام ١٩٤٦ دعا نوري السعيد الى انسحاب العراق من الجامعة وأيده في ذلك صالح جبر، إلا أن رئيس الوزراء توفيق السويدي(٩٤) استطاع الأبقاء على العراق ضمن الجامعة العربية.

وفي تقرير بعث به كيركبرايد Kirkbride الى المستر بيفن Bevin أوضح فيه معارضة الأردن لأي اقتراح حول اعتراف الحكومة البريطانية بالجامعة العربية ككيان دبلوماسي، وأضاف بأن الملك عبدالله قد عبر في أكثر من مناسبة بأن الأردن انجرف من طرف الجامعة داخل التزامات لا تتوافق مع مصالحه وأن الملك هدد بالانسحاب، ولكنه رأى بأن الفرصة غير ملائمة وأنه على أي حال يجب على الدولتين الهاشميتين إتباع سياسة مماثلة فيما يتعلق بالجامعة(٩٥). ونخلص الى القول بأن قيام الجامعة العربية خلع على مصر زعامة الأمه العربية، بالإضافة الى تكوين جبهة ضد الهاشميين ومشاريعهم الوحدوية.

واستكمالاً للموضوع لا بُد من معرفة دور بريطانيا في قيام الجامعة فمنذ البداية كان موقف الحكومة البريطانية هو التأييد والتشجيع. وحرصت على اظهار عطفها على أماني العرب في الوحدة وذلك من خلال تصريحات مسؤوليها. ويوضح اللورد

---

(٩٢) الأمير عبدالله: مذكراتي، ص٢٤٩.

(٩٣) عبدالله بن الحسين: الآثار الكاملة للملك عبدالله، ص٢٢٨.

(٩٤) الروسان: العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ص١٠٤. وحول موقف العراق من الجامعة. أنظر: الروسان المصدر السابق ص١٠٣-١١٢.

محي الدين: العراق والسياسية العربية، ص٩٥-٩٩.

(٩٥) F.O. 371/62202. From Kirkbride, Amman to Bevin, F.O. 2-1-1947.

كليــرن Lord Killearn السفير البريطاني في القاهرة دور حكومته في قيام الجامعة، في برقيـة الى المستـر ايدن Eden فيقول: إن التصريحات الصادرة من جانب الحكومة البريطانيـة في العطف على أيه محاولة عربيـة للتقارب، قد جاءت نتيجة الرغبة الحقيقية للحكومة البريطانية في الحد من تجزئة البلاد العربية الى دويلات صغيرة، وأنه ليس من مصلحة الحكومة البريطانية على الأمد الطويل بقاء البلاد العربية مقسمة، لأن ذلك يجعلها عرضة للتغلغل الروسي(٩٦). ويرى كليرن أنه من مصلحة الحكومة البريطانية على الأمد الطويل تعزيز التعاون العربي وتحقيق أمانيها العاطفية بقدر ما تسمح به مصالح الأمبراطورية البريطانية. لذلك حرصت الحكومة البريطانية على تشجيع قيام الجامعة العربية ومن ثم توجيهها بحيث لا تتعارض مع مصالحها في المنطقة.

---

(٩٦) F.O. 371/45237, From Killearn, Cairo to Eden, F.O. 23-3-1945.

وقد علقت صحيفة الأصلاح على دور بريطانيا في قيام الجامعة العربية فقالت: الجامعة العربية هي رقصة عربية على أنغام انجليزيه، الجامعة العربية سد بنته بريطانيا لتتقي به شر الروس الزاحفين على الشرق الأوسط.

أنظر: جريدة الأصلاح تاريخ ١٢-١-١٩٤٨.

الفصل الثاني

العلاقات الأردنية - العراقية
«في عهد الملك عبد الله بن الحسين»
١٩٤٦ - ١٩٥٠

١- استقلال شرق الأردن

٢- محاولات الأردن للإتحاد مع العراق عام ١٩٤٦

٣- معاهدة الأخوة والتحالف الأردنية العراقية لسنة ١٩٤٧

٤- أثر حرب ١٩٤٨ على العلاقات الأردنية العراقية

٥- أثر حكومة عموم فلسطين على العلاقات الأردنية العراقية

٦- موقف العراق من وحدة الضفتين

استقلال شرق الأردن

لم تتردد إمارة شرق الأردن في الوقوف الى جانب بريطانيا في حربها ضد المحور، وساعدت القوات البريطانية في القضاء على ثورة رشيد الكيلاني عام ١٩٤١ في وقت حرج بالنسبة لبريطانيا(١). وقدرت بريطانيا للأمير عبدالله موقفه فوعدته ضمنياً بين عامي ١٩٤٣-١٩٤٤ بمنح شرق الأردن استقلالها بعد أن تضع الحرب اوزارها، وتنفيذاً للوعد الذي قطعته الحكومة البريطانية أعلن وزير خارجيتها المستر بيفن Bevin في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٧ كانون الثاني ١٩٤٦ عن نية حكومته الاعتراف باستقلال الأردن كدولة مستقلة ذات سيادة(٢).

وتمت دعوة الأمير عبدالله الى لندن لعقد معاهدة صداقة وتحالف بين الحكومتين البريطانية والأردنية، ووصل الجانبان الى صيغة «معاهدة تحالف» على غرار معاهدة ١٩٣٠ العراقية البريطانية وقع عليها الطرفان(٣) (الأردن وبريطانيا) في لندن في ٢٢ أذار ١٩٤٦. فالغي الانتداب البريطاني واعترفت بريطانيا بإمارة شرق الأردن دولة مستقلة وبالأمير عبدالله ملكا عليها، كما نصت على إقامة التمثيل الدبلوماسي بين البلدين. لكنها - المعاهدة - حصرت بالإمارة مسؤولية حفظ الأمن الداخلي والدفاع عن نفسها ضد أي اعتداء خارجي، مع التاكيد على التشاور بين البلدين في جميع الشؤون السياسية الخارجية التي قد تؤثر في مصالحهما المشتركة. كذلك تعهدت بريطانيا بتقديم المعونة المالية للجيش العربي(٤).

وهكذا نرى بأن الحكومة البريطانية قد احكمت سيطرتها على الوضع في شرق الأردن وذلك بابقاء قواتها على الأراضي الأردنية بالاضافة الى المعونة المالية، وبذلك جعلت الاستقلال الذي حصلت عليه الإمارة ناقصاً. وقد أثارت المعاهدة والتي تبادل التصديق عليها في ١٧ حزيران من نفس العام انتقادات في الدول العربية المجاورة، وخاصة فيما

---

(١) Morris, The Hashemite Kings, pp. 120-122.

(٢) الكتاب الأبيض الأردني، ص١٤٢.

(٣) Lenczowski, The Middle East in world affairs, p 451.

Patai, The Kingdom of Jordan, p. 45.

(٤) أنظر تفاصيل المعاهدة في: الكتاب الأبيض الأردني، ص١٦٨-١٧٦.

محافظة: العلاقات الأردنية البريطانية، ص١٣١-١٣٤.

يتعلق بالملحق العسكري للمعاهدة حيث قيل بأنه يؤثر على جوهر الاستقلال، غير ان صدى الانتقادات كان ضعيفاً في الأردن (٥).

ومهما يكن من أمر، فإن معاهدة الاستقلال كانت نقطة تحول هامة بالنسبة للأمير عبدالله فقد مكنته المعاهدة من اعلانه ملكا على الأردن وبذلك أصبح نداً لغيره من الحكام العرب، وبالإضافة الى ذلك وحسب ما يذكر كيركبرايد فإن مشاعر النقص والحرمان التي كانت قد ازعجته في الماضي عندما كان حاكما لأرض واقعة تحت الأنتداب، قد انتهت وأصبح الآن حاكم دولة مستقلة(٦). ورحبت الأوساط العراقية بالمعاهدة وشكلت وزارة توفيق السويدي وفداً برئاسة محمد حسن كبه رئيس مجلس النواب للسفر الى عمان ليكون في استقبال الأمير عبدالله لدى عودته من لندن، وتهنئته باسم الحكومة العراقية على النجاح الذي احرزه في مفاوضاته مع الحكومة البريطانية(٧). وكان ذلك يوم ٢٥ أذار ١٩٤٦.

ولما قررّ المجلس التشريعي الأردني اعلان الاستقلال في ٢٥ أيار ١٩٤٦ شكلت الحكومة العراقية وفداً أخر، للمشاركة في احتفالات الاستقلال برئاسة الوصي على عرش العراق الأمير عبد الآله(٨).

والقى النائب جلال الاورفه لي كلمة العراق فهنأ الأردن بهذه المناسبة العزيزة واعتبر الحصول على الاستقلال خطوة عملية لتحقيق الاهداف القومية المنشودة، كما اعتبره أول رصاصة في قلب الصهيونية والاستعمار وطالب باتحاد شرق الأردن مع العراق(٩). وقد تم تبادل البرقيات بين وزارة الخارجية الأردنية والعراقية حول استقلال الأردن وبيعة الأمير عبدالله ملكاً على الأردن(١٠).

---

(٥) F.O. 371/62202. From Kirkbride, Amman to Bevin, F.O. 2-1-1947.

(٦) Ibid.

(٧) الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج السابع، ص١٥.

(٨) كذلك ضم الوفد: نوري السعيد، اسماعيل نامق وزير الدفاع، علي ممتاز وزير الاشغال، اللواء الركن محمد الشهواني وغيرهم من الشخصيات العراقية.

أنظر التفاصيل: جبران ملكون: جلالة الملك عبدالله المعظم واستقلال المملكة الأردنية الهاشمية، دار الأخبار، مطبعة الشعب، بغداد، ١٩٤٧،ص٨٢.

كذلك أنظر: الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج السابع، ص٢٢.

(٩) ملكون: الملك عبدالله واستقلال المملكة الأردنية الهاشمية، ص٩٧-٩٨.

(١٠) الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج السابع، ص٢٢-٢٣.

ويبدو أن تحرر الملك عبدالله من قيود الانتداب قد حفزه على القيام بدور فعال في السياسة العربية. حيث انصب اهتمامه على الأمور التالية:

أ – ضم الأجزاء المخصصة للعرب في فلسطين الى الأردن.

ب– اتحاد وثيق بين الأردن والعراق.

جـ– تكوين مملكة سوريا الكبرى.

ويذهب كيركبرايد الى القول بأنه فيما يتعلق بالبند الأول والثالث فان الملك عبدالله لم يقم بأي مبادرة بل كان ينتظر الأحداث، أما مسألة الاتحاد مع العراق فقد كان مستعجلاً للعمل ولكن على مراحل(١١).

محاولات الأردن للإتحاد مع العراق عام ١٩٤٦:

إتجه الملك عبدالله صوب العراق الهاشمي ناشداً الاتحاد يحفزه في ذلك عدة أسباب من أهمها:

أ – قيام الجامعة العربية بزعامة مصر ووقوف هذه الجامعة في وجه المخططات الهاشمية الداعية للوحدة العربية، بالإضافة الى ظهور محور القاهرة – الرياض لعزل الهاشميين في المحيط العربي.

ب– بعد فشل الملك عبدالله في تحقيق مشروع سوريا الكبرى توجه الى العراق لتحقيق مشروع سوريا الكبرى من نقطة النهاية (العراق) .(١٢)

جـ– تشابه أنظمة الحكم بين البلدين ولصلات القربى التي تجمعهما، يضاف الى ذلك رغبة الملك عبدالله في الحفاظ على تماسك الأسرة الهاشمية باعتباره زعيما لها خصوصاً بعد إزدياد نفوذ محور القاهرة – الرياض.

د – تدهور الأوضاع الاقتصادية والمالية للأردن بعد حصوله على الاستقلال، وذلك لعدم كفاية موارده، فرأى الملك عبدالله أن اتحاده مع العراق سوف يساهم في مساعدة الأردن على حل هذه المشكلة(١٣).

هـ– وأخيراً طموح الملك عبدالله الشخصي لتحقيق رسالة الثورة العربية وانشاء دولة

---

(١١) F.O. 371/62202. From Kirkbride, Amman to Bevin, F.O. 2-1-1947.

(١٢) الروسان: العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ص١٣٥.

(١٣) محافظة: العلاقات الأردنية البريطانية، ص١٣٩.

عربية قوية.

وهكذا ساهمت العوامل السابقة مجتمعة في التوجه الأردني للاتحاد مع العراق.

وكانت المباحثات الأردنية العراقية بامكانية قيام الوحدة بين البلدين قد بدأت في عام ١٩٤٥ وتم تبادل الزيارات الرسمية بينهما، فقام الأمير عبد الآله الوصي على عرش العراق يرافقه نوري السعيد رئيس الوزراء السابق بزيارة الى عمان في ٤ شباط ١٩٤٥، لتوحيد الجهود الهاشمية ضد التحركات التي تقوم بها كل من مصر والسعودية والمناوئة للهاشميين(١٤). ودعي المندوب السامي البريطاني في فلسطين لحضور إجتماع الشونة لحث البريطانيين على دعم أصدقائهم القدامى والموثوق بهم في الشرق الأوسط، ضد التكتل المصري السعودي السوري(١٥). وأعقب الاجتماع صدور بلاغ رسمي جاء فيه «... تم في هذا الاجتماع التباحث حول التعاون الوثيق مع الدول العربية ...... والتمسك برسالة الثورة العربية التحررية » (١٦). وقد حرص الأمير عبدالله على أن يظهر للجميع مدى التفاهم الذي اسفرت عنه الزيارة والعلاقات الوثيقة التي تربطه بالعراق، فصرح «... بغداد هي عمان وعمان هي بغداد وطن واحد وشعب واحد وغرض واحد هو غرض الثورة العربية الكبرى»(١٧).

وبعد قيام الجامعة العربية وما تمخض عنها من نتائج في غير صالح الهاشميين، قام الأمير عبدالله بارسال رئيس وزرائه سمير الرفاعي الى بغداد فوصلها في ٤ نيسان ١٩٤٥، للتباحث في الأمور التي تهم البلدين(١٨). واسفرت الزيارة عن مزيد من التنسيق والتفاهم بينهما. وكان الأمير عبدالله اكثر نشاطاً في مساعيه من أجل القيام ببعض التقدم في مجال الوحدة مع العراق. ففي ١ تشرين الأول ١٩٤٥ استغل الأمير عبدالله عودة الوصي عبد الآلة من أوروبا والولايات المتحدة وزار العراق، وأجرى مباحثات مع المسؤولين العراقيين. وقد عبّر الأمير عبدالله عن ارتياحه لنتائج هذه الزيارة حيث قال عنها في خطاب العرش لسنة ١٩٤٥ «... لقد عُدنا من العراق العزيز ونحن جداً مرتاحين لنتائج تلك الرحلة الموفقة، ولما انتهت اليه من توحيد وجهات النظر »(١٩).

---

(١٤) جريدة فلسطين، تاريخ ٥ شباط ١٩٤٥.

(١٥) Shwadran, Jordan a state of tension, p. 237.

(١٦) جريدة فلسطين، تاريخ ٨ شباط ١٩٤٥.

(١٧) الروسان: العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ص١٣٦.

(١٨) الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج السادس، ص٢٥٦.

(١٩) انظر: خطب العرش (١٩٢٩-١٩٧٢)، (د.ن.عمان.د.ت) ص٩٠-٩١.

واستمرت المباحثات بين البلدين حتى عام ١٩٤٦، ففي ٢ شباط وقبل مغادرة الأمير عبدالله الى لندن لابرام معاهدة جديدة مع بريطانيا، استقبل الأمير عبد الاله الوصي على عرش العراق الذي وصل عمان يرافقه نوري السعيد رئيس الوزراء ووزراء المالية والدفاع والعدل(٢٠). وبدأت في الشونة المحادثات بين الوفدين وترأس الجانب الأردني رئيس الوزراء ابراهيم هاشم والجانب العراقي نوري السعيد، وقد تم في هذه المحادثات وضع أسس الاتحاد بين شرق الأردن والعراق وقد احيطت هذه المحادثات بالسرية والتكتم(٢١). وبعد يومين من المحادثات والتي اسفرت عن وضع مشروع اتفاق مبدئي يتعلق بالاتحاد بين الأردن والعراق، نص على النواحي العسكرية والتمثيل السياسي والجمارك والجوازات(٢٢). وفي نهاية المحادثات صدر تصريح مشترك جاء فيه «... إن الأجتماع جاء ليؤكد اعتصام العراق وشرق الأردن بمبادىء الثورة العربية التحررية، وذلك في ظل الخطوات التي تخطوها الأمة نحو التعاون القومي الوثيق»(٢٣). وفي تعقيب للأمير عبدالله على الاتحاد قال «... اعتقد أنه حينما يقوم اتحاد فعلي بين شرق الأردن والعراق فإن الأقطار العربية سوف تحتذي بنا. وأضاف بأنه ما يزال يعمل من أجل وحدة سوريا»(٢٤).

وعلى الرغم من أن المقترحات التي تم بحثها في اجتماع الشونة قد نالت استحسان السلطات العراقية، إلا أنه ظهرت فيما بعد ممانعة بعض الوزراء العراقيين في الاستمرار في هذه المسألة(٢٥).

واستكمالاً للمباحثات الأردنية العراقية حول قيام اتحاد فيما بينهما وصل الملك عبدالله الى بغداد في ١٣ أيلول ١٩٤٦، وذكرت وكالة الأنباء العربية في خبر لها من بغداد أن الهدف من الزيارة وضع الصيغه النهائية لمشروع الاتحاد المرتقب بين البلدين(٢٦). واثناء تلك الزيارة جرت مناقشة مقترحات الأردن حول الاتحاد، ففي مجال رئاسة الاتحاد

---

(٢٠) جريدة فلسطين، تاريخ ٤-٢-١٩٤٦.

(٢١) جريدة الدفاع تاريخ ٥-٢-١٩٤٦.

(٢٢) جريدة فلسطين تاريخ ٦-٢-١٩٤٦.

(٢٣) الكتاب الأبيض الأردني: ص١٥٢. وأنظر جريدة الدفاع تاريخ ٧-٢-١٩٤٦.

(٢٤) Faddah, The Middle East in transition, p. 162.

(٢٥) F.O. 371/62202. From Kirkbride. Amman to Bevin. F.O. 2-1-1947.

(٢٦) جريدة الدفاع، تاريخ ١٥-٩-١٩٤٦.

إقترح الملك عبدالله اقتراحين الأول: وينص على ارتقائه عرش العراق والأردن بعد توحيدهما أما خلافته فتنتقل الى الملك فيصل - الثاني -. والثاني: وينص على ارتقاء الأمير عبد الآله عرش الأردن وفلسطين ويرتقي الملك عبدالله عرش العراق مدى الحياة، ويخلفه فيه فيصل الثاني(٢٧).

مما تقدم نلاحظ تمسك الملك عبدالله برئاسة الاتحاد أو عرش العراق بوصفه عميد الأسرة الهاشمية، ولأنه - الملك عبدالله - من خلال حكمه للعراق وموارده يستطيع تحقيق حلمه بتوحيد سوريا الكبرى تحت زعامته وبذلك يحقق أهداف الثورة العربية الكبرى. ومن جانب أخر كان الساسة في العراق يرون أن العراق أحق برئاسة الاتحاد لموارده الاقتصادية والبشرية، وان أي وحدة يشارك بها يجب أن تكون تحت سيطرته وهيمنته. وفشلت محاولة الملك عبدالله في استمالة الوصي عبد الآله الى جانبه للحصول على موافقته على مشروع الاتحاد، وذلك بمنحه عرش الأردن وفلسطين.

وذكر مراسل التايمز في القدس أنه طبقاً للمشروع الأردني سيحتفظ كل بلد منهما باستقلاله الذاتي ويتحد البلدان في شؤونهما العسكرية والسياسية والثقافية والخارجية، ويعتبر البلدان أن الوقت مناسب للاتحاد الآن وذلك لحصولهما على الاستقلال. وأضاف المراسل أن المشروع يتضمن توحيد المعدات العسكرية والتدريب العسكري ومن الناحية السياسية يؤلف مجلس من مندوبي البلدين، واتحاد جمركي واتحاد في التمثيل الدبلوماسي في الخارج ويرفع الممثل الدبلوماسي علماً مشتركاً هو علم الثورة العربية(٢٨).

وبعد عودة الملك عبدالله من بغداد صرح للصحفيين «... أن اتحاد الأردن والعراق أمر تقررّ سابقاً في مؤتمر الشونة وأن البلدين في يد بيت الحسين بن علي، أهل الثورة العربية المعروفة الاهداف والمقاصد البريئة من كل منافع شخصية، وسيسافر رئيس الوزراء الأردني بعد أسابيع لبغداد لا لهذه المسألة المقررة، بل لما فيه الخير للمجموع العربي»(٢٩). وكما هو مقرر سافر ابراهيم هاشم رئيس الوزراء الى بغداد في أوائل تشرين الأول وأجرى محادثات مع سعيد حقي وزير الدفاع العراقي بشأن الأمور المتعلقة

---

(٢٧) Seale, The struggle for Syria, p. 14.

(٢٨) جريدة الدفاع، تاريخ ٢٢-٩-١٩٤٦. كذلك أنظر: خلة: التطور السياسي لشرق الأردن. ص٣٥٥-٣٥٦.

Khadduri, Independent Iraq, pp. 343-344.

(٢٩) جريدة الدفاع، تاريخ ١٩-٩-١٩٤٦.

بالدفاع(٣٠). وعاد الملك عبدالله ليؤكد على قرب الاتحاد مع العراق وذلك في خطاب العرش لسنة ١٩٤٦ ،فقال « ... واعلموا يا حضرات النواب الكرام إننا على عزم قائم لاتحاد وثيق بيننا وبين العراق الشقيق، وأضاف قائلاً إن باب الاتحاد ليس موصوداً أمام دول الجامعة العربية في أي تعاون عهدي أو حلف أخوي أو اتحاد من هذا القبيل»(٣١).

ولم يترك الملك مناسبة إلا وأعلن خلالها عن قرب قيام الاتحاد. لكن طموحات الملك عبدالله وجدت معارضة شديدة من الاقطار العربية الأخرى والجامعة العربية، بالإضافة الى القوميين العراقيين. فقد توجست الدول العربية الأخرى خيفةً من المشروع الأردني، شأنه شأن مشروع سوريا الكبرى. فعارضته مصر والسعودية ويعزى السبب في ذلك الى خوفهم من أي توسع هاشمي، كما رأت سوريا ولبنان فيه الخطوة الاولى نحو مشروع سوريا الكبرى(٣٢). وعارضته الجامعة العربية باعتباره يعرقل مسيرتها على الرغم من اتفاقه مع نص المادة التاسعة من ميثاقها(٣٣). ولكن المعارضة الأهم جاءت من الساسة العراقيين وللأسباب التالية:

أ- الخوف من التدخل الأردني في شؤون العراق الداخلية(٣٤).

ب- الخوف من أن يلقى الأردن مساعدة وتأييد من العراق في سياسته التوسعية (مشروع سوريا الكبرى).

جـ- الخوف من ربط العراق بعجلة بريطانيا وذلك عن طريق المعاهدة الأردنية البريطانية، لسنة ١٩٤٦ ،والتي سوف تسمح للنفوذ البريطاني بالامتداد الى

---

(٣٠) جريدة الدفاع، تاريخ ٧-١٠-١٩٤٦.

(٣١) خطب العرش: ص٩٨-٩٩.

(٣٢) Frye, The Near East and the great powers, p,151. Seal. The struggle for Syria, p. 14.

(٣٣) Khadduri, Independent Iraq, p. 344.

تنص المادة التاسعة من ميثاق الجامعة: «لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق، ان تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الاغراض». أنظر: مفيد محمد شهاب: جامعة الدول العربية ميثاقها وانجازاتها، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨، ص٢٤٦. كذلك أنظر:

الحكيم: ميثاق الجامعة والوحدة العربية، ص٢٣٢.

(٣٤) خلة: التطور السياسي لشرق الأردن، ص٢٥٦. وأنظر ايضاً:

Faddah, The Middle East in transition, p. 163.

شؤون العراق[٣٥].

د- الخوف من أن يؤدي المشروع الى خلافات بين اعضاء الجامعة العربية[٣٦].

وكانت بريطانيا على اطلاع دائم على مراحل الاتحاد لكنها لم تشجع على قيامه لرغبتها في الحفاظ على نفوذها القوي في الأردن ،وبخاصه بعد معاهدة ١٩٤٦ وبعيداً عن النفوذ العراقي[٣٧]. وربما خشيت بريطانيا من مساندة الاتحاد للحركة القومية العربية في البلاد العربية بعامة وفي فلسطين بخاصة[٣٨]. وهكذا لم يتسنّ لهذا الاتحاد أن يرى النور فاكتفى البلدان بتقليصه الى معاهدة أخوة وتحالف بين البلدين.

أما على صعيد السياسة الخارجية للبلدين فقد أثارت المعارضة العربية لسياسة الملك عبدالله، حنق العراق الذي أعلن عدم تخليه عن دعم الأردن، من منطلق رسالة الثورة العربية والبحث عن دعم من خارج الجامعة العربية. فعقد العراق معاهدة مع تركيا في ٢٩ نيسان ١٩٤٦ وتبعته الحكومة الأردنية وعقدت معاهدة أخرى مع تركيا[٣٩] في ١١ كانون الثاني ١٩٤٧. وقد رحب الملك عبدالله بالمعاهدة الأردنية التركية والتي وصفها بأنها سوف تعزز وتقوي مكانته بين العرب، كما ستقوي الحلف الهاشمي ضد الحلف المصري السعودي[٤٠]. وضمنت الحكومة الأردنية موافقة الحكومة العراقية على رعاية المصالح الأردنية من قبل الممثلين العراقيين المقيمين في الأقطار التي ليس للأردن فيها تمثيل دبلوماسي[٤١].

معاهدة الأخوة والتحالف الأردنية العراقية لسنة ١٩٤٧:

بدأت المفاوضات لعقد المعاهدة في ١٠ نيسان ١٩٤٧ فوصل الأمير عبد الآله الى عمان على رأس وفد عراقي مؤلف من نوري السعيد رئيس مجلس الأعيان وشاكر الوادي وزير

---

(٣٥) Khadduri, Independent Iraq, p. 344.

(٣٦) Ibid.

(٣٧) Seale, The struggle for Syria, p. 14.

(٣٨) محافظة: العلاقات الأردنية البريطانية، ص١٤٠.

(٣٩) انظر نصوص هذه المعاهدة: الكتاب الأبيض الأردني، ص٢٨٦-٢٨٨.

(٤٠) Frye, The Near East and great powers, p 152.

(٤١) F.O. 371/62202, From Kirkbride, Amman to Bevin, F.O. 2-1-1947.

الدفاع وهيئة من كبار العسكريين والاداريين، لوضع الصيغة النهائية للاتفاق الاردني العراقي والذي يحتوي على مواد عسكرية ومالية وادارية(٤٢). وفي ١٣ نيسان عاد نوري السعيد الى بغداد يرافقه سمير الرفاعي رئيس الوزراء الأردني وانتهت المحادثات بين الجانبين الأردني والعراقي الى عقد معاهدة أخوة وتحالف بين المملكتين الأردنية والعراقية(٤٣) في ١٤ نيسان، ووقعها عن الجانب الأردني سمير الرفاعي - رئيس الوزراء ووزير الخارجية - وعن الجانب العراقي محمد فاضل الجمالي - وزير الخارجية - وجاءت المعاهدة في إثنى عشر مادة مدتها عشر سنوات قابلة للتجديد(٤٤). وأصبحت سارية المفعول في ١٠ حزيران ١٩٤٧ بعد أن تم تبادل قرارات إبرام المعاهدة(٤٥).

وقد جاء في ديباجة المعاهدة «بناء على الروابط الأخوية والوحدة القومية التي تجمعهما وبغية المحافظة على سلامة بلادهما، وبناء على ما تقتضيه الحاجة الماسة للتعاون الوثيق فيما بينهما والتفاهم التام في الشؤون التي تهم مصلحة مملكتيهما، وتنفيذاً لما جاء في المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية فقد اتفقا على عقد معاهدة أخوة وتحالف بينهما »(٤٦). ونصت هذه المعاهدة (٤٧)على أن تسود بين الدولتين علاقة أخوة وتحالف دائمين وأن يحسما خلافاتهما بالمفاوضات الودية، وفي حالة حدوث اضطرابات أو فتنة في بلاد أحد الفريقين يتعهد كل منهما تعهداً متقابلاً باتخاذ التدابير اللازمة لقمع ذلك الأضطراب أو الفتنة اذا اقتضى

---

(٤٢) جعفر حميدي: التطورات السياسية في العراق (١٩٤١-١٩٥٣)، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٦، ص٤٧٠-٤٧١.

(٤٣) وضعت نصوص هذه المعاهدة على غرار معاهدة الأخوة والتحالف العراقية السعودية لسنة ١٩٣٦ أنظر تفاصيلها: الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج الرابع، ص١٩٢-١٩٦.

(٤٤) الماضي وموسى: تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص٤١٥. والحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج السابع، ص١٨١.

(٤٥) الجريدة الرسمية الأردنية، تاريخ ١٠-٦-١٩٤٧.

(٤٦) أنظر: مجموعة المعاهدات والاتفاقات الأردنية (١٩٢٣-١٩٧٣) إعداد غالب ابو جابر، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، عمان، ١٩٧٥، ص٣١٤.

دار الكتب والوثائق، بغداد، ملفة رقم ٣١١/٥٤٠٣، معاهدة الأخوة والتحالف بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية، وثيقة رقم ١٧٨ صفحة ١٩٢.

(٤٧) أنظر الملحق رقم (١).

الأمــــر(٤٨) (المادة السادســه). ويبــدو لنا ان الـهـدف مــن وضع هذه المادة هو تفـادي تكرار ما حدث عام ١٩٤١ إبان ثورة رشيد الكيلاني. كذلك نصت المعاهدة فــي موادها الأخـرى على توحيــد الأســاليب العـسكرية والتـعـاون في نطاق التـمـثـيل الدبلوماسي(٤٩).

وبعد أن صادق مجلس الوزراء العراقي على معاهدة الأخوة والتحالف في ٢٩ نيسان ١٩٤٧ تم رفع المعاهدة الى مجلس النواب العراقي لتنال موافقته، وذلك ضمن الاجراءات الدستورية المتبعة. ففي ١٠ أيار ١٩٤٧عرضت المعاهدة على مجلس النواب حيث دافع عنها بعض النواب وانتقدها البعض الأخر، خاصة المادة السادسة. فقد دافع عنها نائب منطقة ديالى سليمان الشيخ داود بقوله « ... من الغريب أن يقال عن المعاهدة موضوعة البحث أمام هذا المجلس أنها تجر الى ويلات بل هي معاهدة طبق الأصل عن المعاهدات المعقودة بيننا وبين حكومة نجد والحجاز والحكومة اليمانية، فلماذا نقول عن هذه المعاهدة غير ذلك؟ وأن المملكة الأردنية الهاشمية هي أقرب الينا قلباً وروحاً من نجد والحجاز واليمن» - ودعى النائب الشيخ داود - معارضي سياسة الحكومة أن لا يعارضوا هذه المعاهدة في سبيل معارضة الحكومة، «لأن هذه المعاهدة هي فوق الحزبيات وفوق الخصومات»(٥٠). وكان خليل كنه نائب منطقة الدليم من بين النواب الذين أيدوا المعاهدة فقال « ... ثقوا يا سادة إننا لم نكن لنسمع بمثل هذه الضجة لو كانت هذه المعاهدة مع أي بلد عربي أخر. - وتساءل - لماذا هذا التجني على بلد عربي؟ ولماذ تعتبر المعاهدة مع غير شرق الأردن تقارباً وانسجاماً؟ وتعتبر مع شرق الأردن تباعداً وخطراً على ميثاق الجامعة»(٥١) .

---

(٤٨) اثارت هذه المادة نقاشاً شديداً حولها وخاصة أثناء مناقشة المعاهدة في مجلسي الأعيان والنواب العراقيين . وكانت سبباً رئيساً في معارضة النواب والأعيان للمعاهدة.

(٤٩) أنظر التفاصيل: الحكومة العراقية: وزارة الخارجية، كراسة معاهدة أخوة وتحالف بين مملكة العراق والمملكة الأردنية الهاشمية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٧، ص١-٥. والجريدة الرسمية الأردنية، تاريخ ١٠-٦-١٩٤٧. كذلك أنظر: د.ك.و. ملفة رقم ٣١١/٥٤٠٣ معاهدة أخوة وتحالف بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية، وثيقة رقم ١٨٧ صفحة ١٩٢-١٩٥.

(٥٠) محاضر جلسات مجلس النواب العراقي: محضر الجلسة (١٦) من الأجتماع غير الأعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٤٧،تاريخ ١٠ -٥ - ١٩٤٧، ص٢٧٤.

(٥١) المصدر السابق، ص٢٧٩.

أما النائب نصرة الفارسي وهو من نواب منطقة بغداد فقد أبدى بعض التحفظات على المعاهدة، واشترط لموافقته عليها تعديل بعض نصوصها خاصة فيما يتعلق بالبندين الخامس والسادس منها(٥٢) . إلا أن صالح جبر رئيس الوزراء اعترض على ذلك بقوله « ... إنه لا يمكن لمعاهدة تقدم كهذه أن يجرى عليها تحفظات من هذا القبيل، فالمعاهدة إما أن تقبل أو ترفض »(٥٣). وهاجم جعفر بدر نائب البصرة المعاهدة وقال « ... إن المعاهدة ستكون أمضى سلاح للتدخل الأجنبي في شؤوننا الداخلية أقول التدخل الأجنبي لأنه هو المسيطر على الجيش الأردني، والفقره (جـ) من المادة السادسة حسبما أعتقد هي مصداق لقولي فانها تقي مكافحة كل حركة وطنية لا يرتضيها الأستعمار »(٥٤).

وهكذا أثارت المعاهدة إنتقاداً شديداً وخاصة المادة السادسة والمتعلقة بالتعاون العسكري في القضاء على الفتن والاضطرابات. ويبدو أن السبب في الحساسية المفرطة يعود لتدخل القوات الأردنية سنة ١٩٤١ في القضاء على ثورة رشيد الكيلاني، لذلك خشي العراقيون من تكرار هذه الحادثة. إلا أنه على الرغم من هذه المعارضة فقد تمت المصادقة عليها من قبل مجلس النواب والبالغ عددهم ١٣٢ باغلبية ٨٧ صوتاً مقابل صوتين مخالفين هما جعفر بدر وعبد الهادي صالح، وتغيب ٤٣ نائباً عن الجلسة(٥٥).

وحين تم عرض المعاهدة على مجلس الأعيان العراقي في ١٢ أيار إنبرى لمعارضتها العين حمدي الباجه جي فقال « ... إن الجيش الذي يأتي من شرق الأردن وهي محتلة من بريطانيا هو لا شك جيش لا يؤمل منه خير، بل يخدم الأستعمار البريطاني فلذلك رأيت بالرغم من أن هذه المعاهدة وديعة في الظاهر فإنها تحوي تحت طياتها سماً زعافاً قتالا لا مثيل له، – وقال – أنا متأسف أن أقف هذه الوقفة تجاه معاهدة تعقد مع شرق الأردن التي أكن لها كل احترام »(٥٦). إلا أن العين عبد المهدي تصدى للدفاع عن المعاهدة وقام بتفنيد اعتراضات الباجه جي، ومما قاله « ... إن فخامة الباجه جي فرض فرضاً بأن جيش

---

(٥٢) المصدر السابق، ص٢٧٥-٢٧٦. وقد أيده أيضاً في ذلك كل من النائب عبد الرزاق الشيخلي ومحمد رضا الشبيبي وهم من نواب منطقة بغداد.

(٥٣) نفس المصدر السابق، ص٢٨٣.

(٥٤) نفس المصدر السابق، ص٢٧٧.

(٥٥) نفس المصدر السابق، ص٢٨٥-٢٨٧.

(٥٦) محاضر جلسات مجلس الأعيان العراقي : الجلسة الإعتيادية لسنة ١٩٤٧ في ١٢ – ٥ –١٩٤٧، ص ٧٢ – ٧٣ .

شرق الأردن سيكون محتلا للعراق، وأن هذا الجيش سيكون جيشاً انكليزياً في حين أن المعاهدة البريطانية الأردنية لا تنص على أن يكون جيش شرق الأردن انكليزياً، ولو أننا فرضنا ذلك فالمفاوض العراقي له أن يرفض دخول أي جيش للعراق يخل دخوله بسيادة العراق »(٥٧) . وقد اكتفى صالح جبر رئيس الوزراء بما قاله العين عبد المهدي. « ... وقد اغناني السيد عبد المهدي عن البحث في كثير من النقاط »(٥٨) واعتبر كلمة عبد المهدي ككلمة منه جواباً على أسئلة الأعيان ولما طرحت المعاهدة للتصويت، صادق عليها جميع الأعيان باستثناء العين حمدي الباجه جي، الذي أصر على مخالفتها(٥٩).

ولم تسلم المعاهدة من معارضة وانتقاد الأحزاب العراقية وفي مقدمتها الحزب الوطني الديمقراطي(٦٠) الذي أصدر بياناً في ٦ أيار ١٩٤٧ ندّد فيه بالمعاهدة، ومما جاء فيه « ... أن الحزب درس نصوص المعاهدة الأردنية العراقية فوجد أنها تتضمن في ظاهرها الأخوة والود بين دولتين عربيتين، ولكنها في حقيقتها تقيم تكتلا من العراق وشرق الأردن من شأنه أن يباعد بينهما وبين دول الجامعة العربية الأخرى، وأن بريطانيا بتشجيعها على عقد هذه المعاهدة أرادت أن تجعل العراق واسطة لتحقيق مشاريعها الأستعمارية، فأوجدت محور بغداد – عمان ليكون نواة لتحقيق مشروع سوريا الكبرى ولإيجاد الكتلة الشرقية ثانيا »(٦١).

---

(٥٧) المصدر السابق، ص٧٤-٧٨.

(٥٨) المصدر السابق، ص٧٨.

(٥٩) المصدر السابق، ص٧٩.

(٦٠) من أهم مؤسسي هذا الحزب: كامل الجادرجي، محمد حديد، حسين جميل، عبد الكريم الأرزي، عبد الوهاب مرجان، صادق كمونه، وغيرهم. ويأتي تصنيف الحزب الوطني الديمقراطي ضمن الأحزاب المعارضة للسلطة وهو من أحزاب الحركة اليسارية في العراق، وقد ترأسه كامل الجادرجي وكانت صحيفة «صوت الأهالي» لسان حال الحزب.

أنظر التفاصيل: فاضل حسين: تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي (١٩٤٦-١٩٥٨) مطبعة الشعب، بغداد، ١٩٦٣، ص٣٠-٣٣.

عادل غفوري خليل: أحزاب المعارضة العلنية في العراق (١٩٤٦-١٩٥٤) المكتبة العالمية، بغداد، ١٩٨٤، ص٧٥-٨٠، وأيضاً ص٩٩-١١١.

الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج السابع، ص٣٦-٤١.

(٦١) أنظر: جريدة صوت الأهالي، تاريخ ٧-٥-١٩٤٧.

وهاجم حسين جميل – سكرتير الحزب – المعاهدة فقال «... إن مهمة وزارة صالح جبر تتمثل في التعاقد مع بريطانيا وتكون الكتلة الشرقية للدفاع المشترك، ومحور بغداد-عمان »(٦٢).

أما الهجوم الأقوى فقد جاء من رئيس الحزب كامل الجادرجي الذي أصدر بحثاً خاصاً عن المعاهدة ورد فيه «... إن الشعب الأردني لم يكن له رأي في عقد المعاهدة، حيث أنه ليس هناك – في شرق الأردن – حكومة مسؤولة أمام البرلمان، لذلك فإن المعاهدة ستبقى وكأنها مفروضة من جانب واحد وقارن الجادرجي بين المعاهدة العراقية السعودية المعقودة عام ١٩٣٦ وهذه المعاهدة فقال «... إن المعاهدة مع الأردن لا تشبه المعاهدة مع السعودية والتي عقدت بسبب مشاكل الحدود. أما المعاهدة مع الأردن فهي لتنفيذ المخطط الأستراتيجي للسياسة الأنجليزية، وأشار الجادرجي الى أن هذه المعاهدة ربما تكون نواة لتحقيق مشروع سوريا الكبرى»(٦٣). وعلق الجادرجي على الفقرة (جـ) من المادة السادسة ومدى خطورتها فقال «... إن الجيش الأردني لا يمكن إعتباره جيشاً عربياً لأن الأنجليز يصرفون عليه مليونين من الجنيهات سنوياً، ويجهزونه بجميع المعدات الحديثة ويتولى قيادته ضباط بريطانيون على رأسهم كلوب باشا، لذلك فالتعاون بين الجيشين معناه تدخل انجلترا في شؤون العراق الداخلية، عندما ينشأ وضع في هذه البلاد لا يرتضيه الأنجليز »(٦٤). وفي إفتتاحية مطولة في جريدة الحزب «صوت الأهالي» وتحت عنوان «ماذا وراء المعاهدة بين العراق وشرق الأردن؟» كتب الجادرجي يقول «... إن السبب في وضع الفقرة (جـ) من المادة السادسة يرجع لانقلاب ١٩٤١ عندما احتاج الوصي الى مساعدة شرق الأردن ضد إنقلاب رشيد الكيلاني، حيث قام الفيلق العربي الأردني بالتعاون مع القوات البريطانية بسحق هذا الانقلاب»(٦٥). واعتبر الجادرجي المعاهدة حلقة من سلسلة التكتلات التي تكبل الشعب العراقي.

---

(٦٢) أنظر: جريدة صوت الأهالي، تاريخ ٢٠-٤-١٩٤٧.

(٦٣) كامل الجادرجي: تكتل عمان – بغداد، اسبابه ونتائجه، منشورات الحزب الديمقراطي الوطني، مطبعة الأهالي، بغداد، ١٩٤٧، ص٢٠-٢٤.

(٦٤) المصدر السابق، ص٢٧-٢٩.

(٦٥) جريدة صوت الأهالي، تاريخ ٢٣-٤-١٩٤٧.

كما اعترض حزب الاستقلال(٦٦) على المعاهدة وقام بإرسال مذكرة الى رئيس الوزراء صالح جبر، ومما جاء فيها « ... إن المواد الثانية والثالثة والرابعة والخامسة من المعاهدة المذكورة لا مبرر لها جميعاً، لأن المواد الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة من ميثاق الجامعة العربية قد تضمنت الأحكام الضرورية في هذا الشأن، وليس ثمة ما يدعو بقاءها في المعاهدة وطالب الحزب في مذكرته، ايضاح الفقرة (جـ) من المادة السادسة، وذلك بإضافة العبارة التالية الى أخر الفقرة (جـ) وهي « على أن تقوم قوى كل دولة داخل حدودها بتنفيذ التدابير والأجراءات المتفق عليها ». واعتبر الحزب اغفال هذه الاضافة مبرراً لتدخل أية قوة أجنبية مسلحة في الشؤون الداخلية للبلاد(٦٧).

أما حزب الاتحاد الوطني(٦٨) فقد أصدر بياناً سخر فيه من فكرة الأخوة والتحالف التي أشارت اليها وزارة الخارجية في معرض ردها على المعارضة، واضاف البيان « ... إن

---

(٦٦) تقدم بطلب تأسيس هذا الحزب كل من: محمد مهدي كبه، داود السعدي، خليل كنه، اسماعيل غانم، عبد المحسن الدوري، وعلي القزويني وغيرهم. وقد أولى حزب الاستقلال القضايا القومية جانباً مهماً في حياته السياسية وكان الأسلوب الذي مارسه الحزب في مواجهة المشكلات الوطنية والقومية هو الأسلوب الأصلاحي اللاثوري، وترأس الحزب وهو من الأحزاب المصنفة كمعارض للسلطة محمد مهدي كبه وكانت صحيفة لواء الاستقلال هي الناطقة باسم الحزب.

أنظر: فكرت عبد الفتاح: سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية (١٩٥٣-١٩٥٨) دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨١، ص١٦٣-١٧٠.

الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج السابع، ص٢٥-٣٢. وأنظر كذلك خليل: أحزاب المعارضة العلنية في العراق: ص٨١-٨٦ وأيضاً ص١١٢-١٢٣.

(٦٧) أنظر: الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج السابع، ص١٨٦-١٨٧. اسماعيل ياغي: تطور الحركة الوطنية العراقية (١٩٤١-١٩٥٢)، مطبعة دار الأرشاد، بغداد، ١٩٧٩، ص١٧٤-١٧٥.

(٦٨) تكونت هيئته المؤسسه من: عبد الفتاح ابراهيم، محمد مهدي الجواهري، جميل كبه، موسى الشيخ راضي، موسى صبّار، عطا البكري وغيرهم. يعتنق أعضائه الماركسية، لم يعمر طويلا (نيسان ١٩٤٦-أيلول ١٩٤٧) حيث سحبت اجازته بتهمة التحريض على الثورة والتمرد. كان رئيس اللجنة السياسية وممثل الحزب هو عبد الفتاح ابراهيم. وكانت للحزب صحف الرأي العام والسياسة وصوت السياسة. أنظر التفاصيل:

خليل: أحزاب المعارضة العلنية في العراق: ص٩٠-٩٦.

الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج السابع، ص٤٤-٤٦.

المعاهدة العراقية الأردنية أمر أوصي به من قبل الأستعمار »(٦٩).

وانتقد حزب الشعب(٧٠) المعاهدة انتقاداً شديداً فاعتبر الحزب المعاهدة ركناً من أركان الكتلة الشرقية التي يعمل الأستعمار البريطاني على تحقيقها، وأضاف الحزب بأن المعاهدة سوف تفتح الباب أمام جيش كلوب باشا ليمرح في البلاد وتهدد حرية الشعب العراقي(٧١). وأصدر عزيز شريف رئيس الحزب نشرة بعنوان المعاهدة العراقية الأردنية دراسة وتحليل، أشار فيها الى مساوىء المعاهدة ومما يمكن ان تجره على العراق. وذكر النتائج المترتبة على المعاهدة وهي:

أ- ربط العراق بمشاريع بريطانيا العسكرية ومشاكلها الحربية.

ب- فرض الحماية البريطانية على العراق والقضاء على سيادته.

جـ- ضرب مالية العراق واقتصاده الوطني.

د- ضربة للروابط العربية وللجامعة العربية(٧٢).

واستخلص عزيز شريف من تحليله للمعاهدة، بأن أثرها النهائي هو تطويق سوريا ولبنان بالنفوذ البريطاني وبالجيوش والقلاع البريطانية وتهديد استقلالها(٧٣). كذلك انتقد الحزب الفقرة(جـ) من المادة السادسة لأنها تفسح المجال لتدخل الجيش الأردني في شؤون العراق الداخلية وفي كبح جماح الانتفاضات الوطنية، فضلا عن أن هذه المعاهدة تضعف من كيان الجامعة العربية وتفكك الروابط بين الدول العربية(٧٤).

---

(٦٩) أنظر: قيس الياسري: الصحافة العراقية والحركة الوطنية (من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨)، منشورات وزارة الثقافة والفنون، بغداد، ١٩٧٨، ص٢٣٠-٢٣٢.

(٧٠) من أبرز مؤسسيه: عزيز شريف، توفيق منير، عبد الأمير ابو تراب، عبد الرحيم شريف وابراهيم الدركزلي وغيرهم. ويذكر أن جميع مؤسسيه هم من المحاميين المثقفين بالثقافة الماركسية، ويعد الحزب أحد الأجنحة اليسارية في العراق، وقد ترأسه عزيز شريف وكانت صحيفة الوطن الناطقة باسمه. وقد أغلق الحزب في أيلول ١٩٤٧ إلا أنه بقي يعمل سراً. أنظر: خليل: أحزاب المعارضة العلنية في العراق، ص٨٦-٩٠.

الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج السابع، ص٤١-٤٤.

(٧١) خليل: أحزاب المعارضة العلنية في العراق، ص١٩٣.

(٧٢) المصدر السابق، ص١٩٣-١٩٤.

(٧٣) المصدر السابق، ص١٩٤.

(٧٤) ياغي: تطور الحركة الوطنية العراقية، ص١٧١-١٧٢.

ولم يؤيد المعاهدة سوى حزب الأحرار(٧٥) وهو من الأحزاب الموالية للسلطة، حيث اعتبرها الحزب «بداية لاتحاد الدول العربية وتقويتها»(٧٦). كذلك دافعت جريدة الأخبار المستقلة عن المعاهدة باعتبارها خطوة ثانية بعد الجامعة العربية لأقامة دعائم الوحدة المنشودة، وتساءلت الجريدة «أين هي المشاريع الأستعمارية التي تجعل من عمان وبغداد نواة لتحقيق سوريا الكبرى اولاً. ولإيجاد كتلة شرقية ثانيا، ولعزل العراق وشرق الأردن عن الجامعة العربية ثالثا؟ إن كل هذه المفتريات والأباطيل ليست موجودة في المعاهدة، فمن أين خيّل لهؤلاء الخيال وكيف فسروا بنودها»(٧٧).

مما تقدم نخلص الى القول، بأن المعارضة العراقية اعتبرت المعاهدة العراقية الأردنية تكتلا بين العراق والأردن، مما يباعد بينهما وبين دول الجامعة العربية الأخرى. بالإضافة الى أنها تسمح للجيش الأردني الذي يخضع للسيطرة البريطانية للتدخل في شؤون العراق الداخلية، كما حدث عام ١٩٤١، وأخيراً يلزم العراق بالتزامات مادية لا طاقة له بها. لذلك وصفت المعارضة المعاهدة على أنها مشروع بريطاني وعكست بذلك الحساسية المفرطة للحركة الوطنية العراقية تجاه السياسية البريطانية المتبعة ضد العراق.

أما في شرق الأردن فقد مرت المعاهدة بسلام في ظل دستور ١٩٤٦ والذي تنص المادة (٢٦) فقرة (ب) منه على أن الملك هو الذي يعلن الحرب ويبرم المعاهدات، ولم يكن الدستور يتطلب موافقة مجلس الأمة على المعاهدات التي يعقدها الملك، كما لم تكن الحكومة مسؤولة أمام مجلس الأمة أو أي جهة أخرى ما عدا الملك (٧٨).

وقد عقّب الملك عبدالله على المعاهدة بقوله «... إن المعاهدة المذكورة أبرمت وصادق عليها الطرفان وهي لا شك مصدر خير وتوفيق للعراقيين، وإذا كانت هذه المعاهدة تقرر تحالفاً عربياً فإن الأماني العربية تهدف الى أوسع من ذلك، وهو

---

(٧٥) من أهم مؤسسيه الشيخ داخل الشعلان، عبد العزيز السنوي، نوري الاورفلي، عبد القادر باش أعيان وغيرهم. ويصف عبد الرزاق الحسني هذا الحزب بقوله «... كان حزباً مصطنعاً يعيش عيشة مصطنعة، تنتهي حياته عندما يدعى رئيسه او بعض اعضائه للدخول في أحدى الوزارات»

الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج السابع، ص٣٣-٣٦.

(٧٦) ياغي: تطور الحركة الوطنية العراقية، ص١٧٥-١٧٦، وأنظر أيضاً:

محي الدين: العراق والسياسة العربية، ص٣٢.

(٧٧) أنظر: ملكون: جلالة الملك عبدالله واستقلال المملكة الأردنية الهاشمية، ص١٢٨-١٣٥.

(٧٨) أنظر الجريدة الرسمية الأردنية تاريخ ١-٢-١٩٤٧.

الاتحاد*، وسيأتي زمان يتحقق فيه الهلال الخصيب بأجمعه، وأضاف بأن المعاهدة لا تتعارض مع ميثاق الجامعة العربية»(٧٩).

أثــر حــرب ١٩٤٨ علــى العلاقــات الأردنــية العراقــية:

طالبت الحكومة الأردنية بريطانيا تعديل معاهدة ١٩٤٦ فقبلت الحكومة البريطانية ذلك لتدهور الوضع الأمني في فلسطين بعد إعلان الحكومة البريطانية عزمها الأنسحاب من فلسطين في ١٥ أيار ١٩٤٨، وبالتالي فقد رأت بريطانيا أن تعدل معاهدتها مع الأردن لتتجنب أي تعهد بريطاني عسكري في المواجهة بين العرب واليهود (٨٠). ووصل توفيق ابو الهدى رئيس الوزراء الأردني لندن في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٨، حيث تم التوقيع على معاهدة جديدة بين الحكومتين الأردنية والبريطانية في عمان في ١٥ أذار ١٩٤٨. وما أن نشرت نصوص المعاهدة حتى سرت حركة احتجاج ضد المعاهدة لأنها تجعل من الأردن مستعمرة بريطانية(٨١). وقد عملت الحكومة الأردنية على قمع هذه الحركة، فاعتقلت وزيرالمالية السابق سليمان النابلسي، وانذرت صحيفة النسر التي تعرضت لنقد المعاهدة(٨٢).

أما في بغداد فقد قام الطلاب في ٢٣ أذار ١٩٤٨ بمظاهرات احتجاج بعد الاعلان عن زيارة رئيس الوزراء الأردني ابو الهدى للعاصمة العراقية، وهتفوا بسقوط المعاهدة الأنجليزية الأردنية كذلك هتفوا بسقوط رئيس الوزراء الأردني ونعتوه بأنه رسول الاستعمار، مما أدى الى الغاء الزيارة(٨٣). كما علقت صحيفة (صوت الأهالي) الناطقة

(*) كانت نصوص معاهدة ١٩٤٧ هي النواة الأساسية التي قام عليها الاتحاد العربي عام ١٩٥٨.

(٧٩) جريدة الجزيرة تاريخ، ١٤-٦-١٩٤٧.

(٨٠) محافظة: العلاقات الأردنية البريطانية، ص١٦٧. وأنظر المزيد من هذه العوامل في المصدر نفسه، ص١٦٧-١٦٨. تنص المادة الخامسة من معاهدة ١٩٤٦ على وجوب التنسيق والتعاون المشترك في حالة وقوع هجوم على أحد الأطراف المتعاقدة. أنظر: الكتاب الأبيض الأردني، ص١٧٠.

(٨١) عبدالله التل: كارثة فلسطين، (مذكرات عبدالله التل)، ج الأول، دار القلم، القاهرة، ١٩٥٩، ص٤٨.

(٨٢) د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧٠٦ تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ١٩ صفحة ٧٦.

(٨٣) جريدة الأهرام، تاريخ ٢٤-٣-١٩٤٨، والواقع أن الاحتجاج العراقي جاء ضمن سلسلة احتجاجاته على عقد المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٤٨ والتي عرفت شعبياً باسم معاهدة بورتسموث Portsmouth الموقعة في ١٥-١-١٩٤٨.

باسم الحزب الوطني الديمقراطي على المعاهدة بقولها «... إن المعاهدة كبلت الشعب الأردني باغلال الأستعمار والعبودية»(٨٤).

كان الهدف الظاهري لزيارة ابو الهدى إلى لندن تعديل المعاهدة ولكن الهدف الحقيقي للزيارة هو المناقشة والبحث في مستقبل فلسطين، بالنسبة للحكومة الأردنية. فقد تم عقد اجتماع سري بين المستر بيفن Bevin وابو الهدى حضره جلوب باشا مترجماً، وفيه أطلع ابو الهدى المستر بيفن على قرار الأردن بالتدخل في فلسطين واحتلال المناطق المقررة للعرب في قرار التقسيم ووعد بعدم السماح بتخطي هذه الحدود(٨٥). واستكمالاً لمخططها قامت الحكومة الأردنية باطلاع الحكومة العراقية على فحوى اتفاق (بيفن-ابو الهدى) وذلك لادراكها صعوبة تحقيق مخططها لوحدها دون مساعدة العراق لها، وقد أيدت الحكومة العراقية سياسة الملك عبدالله وحكومته وكان هذا التأييد خفياً.

وتذهب العديد من المصادر العربية الى القول بأن الأردن والعراق اتفقا على الوقوف عند حدود التقسيم. فيذكر عارف العارف بأن الحكومة العراقية سارت في ركب الأردن وعاهله الى أبعد الحدود(٨٦). ويضيف في موقع أخر بانه عندما صدر قرار التقسيم سنة ١٩٤٧ جرى إتصال هاتفي بين عمان وبغداد، حيث أخبر الملك عبدالله الأمير عبد الآله (الوصي على عرش العراق)، بانه يفضل مشروع التقسيم وأنه على استعداد لتحقيقه وعلى الجيش العراقي أن يسنده فقط، وأن نوري السعيد وعبد الاله أقنعاه بضرورة اشراك الجيوش العربية في القتال على أن لا تتعدى حدود التقسيم(٨٧).

ويذكر عباس مراد بأن الجيشين الأردني والعراقي قد وقفا عند خطوط التقسيم في الوسط، ومُنعا من القيام بأية هجمات تعرضية مما سهل مهمة اليهود(٨٨). ويؤكد عوني عبد الهادي ما سبق، فيقول رضي رؤساء الأردن والعراق بأن تحتل جيوشهما القسم العربي من فلسطين ، ويبرهن على صحة قوله بأن الجيش العراقي

---

(٨٤) جريدة الأهرام، تاريخ ٢٤-٣-١٩٤٨.

(٨٥) John, Glubb, A soldier with the Arabs. Hodder and stoughton. London, p 1957. pp. 63-67.

Kirkbride, From the wings, pp. 11-12.

(٨٦) عارف العارف: النكبة (نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود) (١٩٤٧-١٩٥٢)، ج الثالث، المطبعة العصرية، بيروت، (د.ت) ص٦٦٤.

(٨٧) العارف: نكبة بيت المقدس، ج الرابع، ص٨٢٠-٨٢١.

(٨٨) مراد: الدور السياسي للجيش الأردني، ص٥٣.

بعد أن طرد اليهود من جنين عاد ورجع الى الوراء بناء على أوامر من السلطات العليا الى مركزه في المثلث، والذي احتله اليهود بعد الهدنة(٨٩).

أما توفيق السويدي فيروي في مذكراته، أن مزاحم الباجه جي رئيس الوزراء العراقي السابق كان يعزو سبب ضياع فلسطين الى الملك عبدالله والأمير عبد الآله «فيدعي انهما متفقان مع الأنكليز على ترك قسم مهم من فلسطين لليهود وما تبقى يعود لشرق الأردن»(٩٠). ويذكرممدوح الروسان نقلا عن جريدة اليقظة العراقية، أن الجيش الأردني والعراقي احتلا الأراضي المخصصة للعرب بموجب قرار التقسيم واعتصما فيها(٩١).

وكانت نتيجة هذه الحرب(٩٢) العربية-اليهودية الأولى ١٩٤٨ أن مُنيت الجيوش العربية بهزيمة قاسية أمام اليهود. ولعل الخلافات العربية من بين أسباب الهزيمة فعلى الرغم من اتفاق الدول العربية على ضرورة انقاذ فلسطين، لكنها اختلفت في وضع خطة موحدة لانقاذها. ويعود ذلك الى عدم ثقة العرب ببعضهم البعض بالإضافة الى سياسة التنافس القائمة فيما بينهم. ونخلص الى القول بأن حرب فلسطين لعام ١٩٤٨ قامت من أجل تطبيق قرار التقسيم الذي أوصت به الأمم المتحدة لعام ١٩٤٧، وأن العراق دعم وأيد الأردن للصلات العائلية التي تربط البلدين والتأثير البريطاني على العراق في ضرورة دعم الأردن في خطته الرامية لضم الضفة الغربية.

أثر حكومة عموم فلسطين على العلاقات الأردنية العراقية

قام الملك عبدالله بجولة في الدول العربية شملت مصر والسعودية والعراق، لكسب الدعم والتأييد لمقترحات الكونت برنادوت Conte Bernadotte الوسيط الدولي والداعية لأقامة تسوية سلمية دائمة واتحاد الجزء المخصص للعرب من فلسطين مع

---

(٨٩) أوراق عوني عبد الهادي، ص١٤٥ وأنظر أيضاً، ص١٥٥.

(٩٠) السويدي: مذكراتي، ص٤٨٦.

(٩١) الروسان: العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ص٢٧٣.

(٩٢) ليس من أهداف هذه الدراسة البحث في الحركات العسكرية. أنظر: سليمان موسى: أيام لا تنسى، الأردن في حرب ١٩٤٨، مطابع القوات المسلحة الأردنية، عمان، ١٩٨٢، ص١١٩-٢٩٨.

صالح الجبوري: محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية، مطابع دار الكتب، بيروت ١٩٧٠، ص١٢٦-٢١٤.

الأردن(٩٣) إلا أن جولته هذه فشلت. ففي ٩ تموز ١٩٤٨ أوصت اللجنة السياسية للجامعة العربية، بانشاء مجلس اداري لفلسطين برئاسة احمد حلمي ليتولى إدارة الشؤون العامة بصورة مؤقته(٩٤). لكن هذه الهيئة لم تكن لتستمر طويلاً لأن الأدارة الفعلية في فلسطين كانت بيد الحكام العسكريين، بالإضافة الى أنه كان ينقصها المال اللازم لمزاولة نشاطاتها لذلك استقال اكثر أعضائها.

وبعد أن أعلنت الهدنة الثانية في ١٩ تموز نشطت اللجنة السياسية للجامعة لتحقيق إقامة حكومة عربية فلسطينية من أعضاء المجلس الأداري الذي شكلته سابقاً، يضاف اليه أعضاء جُدد. وفي ٢٠ أيلول تم تشكيل حكومة عموم فلسطين برئاسة احمد حلمي ومركزها غزة (٩٥). وفي الأول من تشرين الأول ١٩٤٨ منح المجلس الوطني الفلسطيني -والذي اسندت رئاسته الى الحاج أمين الحسيني- الثقة للحكومة على اساس البيان السياسي الذي القاه احمد حلمي رئيس الحكومة أمام المجلس (٩٦).

تفاوتت ردود الفعل العربية على قيام حكومة عموم فلسطين ، فالحكومة الأردنية لم تعترف بحكومة عموم فلسطين لأسباب منها:

أ - إن تخلي القوات الأردنية عن الأجزاء التي تسيطر عليها سيؤدي الى سقوطها بيد اليهود، لأن حكومة عموم فلسطين لا قوة عسكرية لديها (٩٧).

---

(٩٣) أنظر مقترحات الكونت برنادوت في: مهدي عبد الهادي: المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية (١٩٣٤-١٩٧٤)، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٧٥، ص١٢٣-١٢٥.

وأنظر: التل: كارثة فلسطين، ص٣٥١-٣٥٢.

(٩٤) Ann Dearden, Jordan, Robert Hale, London, 1958, p. 71.

(٩٥) Shwadran, Jordan a state of tension, p 280

ويذكر كيركبرايد بان معظم اعضاء هذه الحكومة هم من أنصار الحاج أمين الحسيني.

أنظر: Kirkbride, From the wings, p 58.

(٩٦) عقد المجلس الوطني الفلسطيني جلساته في غزة في مدرسة الفلاح الاسلامية التابعة لمصلحة الوقف. أنظر التفاصيل في: العارف: النكبة، ج الثالث، ص٧٠٣-٧٠٤.

عبد الهادي: المسأله الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية، ص١٧١.

نجيب الأحمد: فلسطين تاريخاً ونضالاً، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٥،ص٥٢٨.

Aqil, Abidi, Jordan, a political study, (1948-1957), Asia Publishing House, Bombay, 1965,p 50.

(٩٧) موسى: أيام لا تنسى، ص٤٥٩.

ب- اوضح الملك عبدالله في خطاب العرش لسنة ١٩٤٨ ان السبب في عدم موافقته على الحكومة الفلسطينية بغزه ،ليس هو بخلاف جوهري بل خلاف في الوقت الذي قامت فيه (٩٨). كما أوضح في مناسبات أخرى(٩٩) بأنه لن يوافق على قيامها قبل أن تعاد فلسطين لأهلها. كذلك قام الملك عبدالله بتكثيف اتصالاته مع الزعماء العرب والشخصيات العربية ذات العلاقة، فأرسل برقيات الى كل من عبد الرحمن عزام - أمين عام الجامعة العربية - والى الأمير فيصل بن سعود والى رياض الصلح ومحمود النقراشي رئيس الوزراء المصري أوضح فيها موقف الحكومة الأردنية الرافض لقيام مثل هذه الحكومة (١٠٠).

أما الدول العربية فقد رحبت بقيام حكومة عموم فلسطين لا سيما مصر والسعودية. لتحرما الملك عبدالله من أية فوائد قد يجنيها من الحرب، من خلال وقف مخططات الملك عبدالله التوسعية(١٠١).

كذلك رحبت الحكومة العراقية بالفكرة واعترفت بحكومة عموم فلسطين رسمياً (١٠٢)،

---

(٩٨) خطب العرش: ص١١٩.

(٩٩) في مؤتمر صحفي في ٤ تشرين الأول ١٩٤٨ أوضح الملك عبدالله بأن قبوله لهذه الحكومة هو «أمر لا يتحمل مسؤوليته أما م الله والتاريخ. -وأضاف- بأن الحل هو أن تحل حكومة غزة نفسها بنفسها».
أنظر: جريدة النسر، تاريخ ٥-١٠-١٩٤٨. وأنظر أيضاً نفس المصدر تاريخ ٢١-٩-١٩٤٨.

(١٠٠) أنظر التفاصيل في:.Abidi, Jordan apolitical study, pp. 51-52
عبدالله بن الحسين: الآثار الكاملة للملك عبدالله، ص٢٤٣-٢٤٤.

(١٠١) Kirkbride, From the wings, p. 58.
ذكر محمود النقراشي رئيس وزراء مصر لتوفيق أبو الهدى رئيس الوزراء الأرني «بأن الغرض الأساسي من إقامة حكومة عموم فلسطين هو تحميلها عبء المسؤوليات التي لم تنجح الحكومات العربية في تحملها».
أنظر التفاصيل في: وحدة ضفتي الأردن، وقائع ووثائق، إدارة الصحافة والنشر، عمان، ١٩٥٠، ص٧-٨.

(١٠٢) كانت الحكومة العراقية قد رفضت في ١١ تشرين الأول ١٩٤٧ قيام حكومة فلسطينية برئاسة المفتي وذلك خلال اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية في (عاليه) بلبنان، ويعود السبب في ذلك الى شعور الحكومة العراقية بأن هذه الحكومة سوف تكون ضد مصالح الملك عبدالله في فلسطين.
أنظر: الروسان: العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ص٢٤٦-٢٤٧.

وأبلغ رئيس الوزراء مزاحم الباجه جي أحمد حلمي باعتراف العراق الرسمي بحكومة عموم فلسطين (١٠٣)، وتمت اذاعة الخبر من الأذاعة العراقية في ١٧ تشرين الأول ١٩٤٨.

ويأتي موقف العراق هذا منسجماً مع مواقف الدول العربية المؤيدة لقيام تلك الحكومة باستثناء الحكومة الأردنية، وفي محاولة منه للتضامن مع الدول العربية وبخاصة مصر ولكسب تأييد الرأي العام العراقي ، لا سيما المعارضة العراقية التي إتهمت الحكومة العراقية دوماً بموالاة ودعم سياسة الملك عبدالله التوسعية ولكن اذا ما أمعنا النظر في الموقف العراقي نجد أن العراق لم يكن راضياً عن قيام حكومة عموم فلسطين، لأنه كان يدرك تماماً أن هذه الحكومة إنما قامت لمعارضة المشاريع الهاشمية خاصة مشروع الملك عبدالله في توحيد الضفتين. في نفس الوقت أدرك العراق بأن حكومة عموم فلسطين هي حكومة هزيلة لا حول ولا قوة لها وأنها سوف تزول بسبب ضعف ماليتها وعدم وجود صلاحيات لها لأن هذه الصلاحيات كانت بيد الحكام العسكريين الأردنيين المسيطرين على الوضع، وأدرك العراق كذلك بأن موافقته لن تغير الأمور بل على العكس فإن معارضته قد تسبب له مشاكل خارجية وداخلية هو في غنى عنها. ففي ١٦ تشرين الأول وقبيل صدور الأعتراف العراقي بتلك الحكومة، زار مزاحم الباجه جي عمان في طريقه الى القاهرة، وطلب من الحكومة الأردنية الأعتراف بحكومة عموم فلسطين لأن قيامها وحسب رأي الباجه جي جاء بقصد إنقاذ موقف الدول العربية، وقال « ... إنها لن تعيش وأن اعتراف الحكومة الأردنية بها لن يغير من النتيجة شيئاً، ولكن يدل على التضامن العربي » (١٠٤). وصدقت نبؤة الباجه جي فلم تعّمر حكومة عموم فلسطين طويلاً، فالهجوم الأسرائيلي على النقّب أنهاها والتجأ إعضاؤها من غزة الى القاهرة (١٠٥). وأخيراً يبدو أن فكرة انشاء حكومة فلسطينية هي فكرة صحيحة ولكن التوقيت والمكان غير مناسبين مما جعلها لا تعمر طويلا.

---

(١٠٣) جريدة لواء الاستقلال، تاريخ ١٨-١٠-١٩٤٨.

(١٠٤) أنظر: وحدة ضفتي الأردن وقائع ووثائق، ص٨-٩.

(١٠٥) ومع مضي الوقت أصبحت حكومة عموم فلسطين خبراً من الأخبار حيث انصرف أعضاؤها كل الى مشاغله وأموره الخاصة. أنظر التفاصيل: عبد الهادي: المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية، ص١٧٤.

موقف العراق من وحدة الضفتين

ولمواجهة تلك التطورات (قيام حكومة عموم فلسطين) قامت الحكومة الأردنية ممثلة بالملك ورئيس وزرائه توفيق ابو الهدى بالعمل على عقد مؤتمر مضاد لمؤتمر غزة، عقد في عمان في الأول من تشرين الأول ١٩٤٨. وأتخذ المؤتمرون قرارات منها عدم الأعتراف. بحكومة غزة، وتفويض الملك عبدالله بالتحدث باسم الفلسطينيين (١٠٦). وتابعت الحكومة الأردنية عقد المؤتمرات الفلسطينية الداعية لوحدة فلسطين والأردن ففي الأول من كانون الأول ١٩٤٨ عقدت مؤتمراً في مدينة أريحا (١٠٧)، واتخذ هذا المؤتمر عدة قرارات منها المناداة بوحدة فلسطين وشرق الأردن ومبايعة الملك عبدالله بن الحسين ملكاً دستورياً على فلسطين كلها [١٠٨]. ورفعت اللجنة التحضيرية للمؤتمر هذه القرارات الى الحكومة الأردنية وجامعة الدول العربية والدول العربية.

أثارت مقررات مؤتمر أريحا ردود فعل عنيفة، في البلدان العربية وخاصة بعد أن اقترنت بموافقة مجلس الوزراء الأردني ومجلس الأمة، الذي وافق عليها في ١٣ كانون الأول ١٩٤٨ بالاجماع(١٠٩). فالحكومة المصرية أبلغت ممثلي الدول العربية في القاهرة باستثناء الأردن رسالة شفوية من الملك فاروق جاء فيها بأنه لا يعترف بمقررات مؤتمر أريحا باعتبارها غيرملزمة لعرب فلسطين، وأضاف فاروق قائلاً «... إن مصر لم تضح بدماء أبنائها ليُلقى مستقبل فلسطين بين أيدي المجتمعين في أريحا»(١١٠). كذلك

---

(١٠٦) د.ك.و. ملفة رقم ٣١١/٢٧٠٦، تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ٦ صفحة ٤٥-٤٦.
وقد سبق هذا المؤتمر قيام الملك عبدالله باتخاذ خطوات إدارية لأحكام سيطرته على فلسطين ومنها تعين حكام عسكرين على المناطق التي يسيطر عليها الجيش الأردني. أنظر: محافظة: العلاقات الأردنية البريطانية، ص١٨٨.

(١٠٧) دعيا الى عقد المؤتمر الحاكم العسكري عمر مطر وحضره جمع كبير من شيوخ ومخاتير ووجهاء المنطقة التي يسيطر عليها الجيش الأردني. أنظر: الأحمد فلسطين تاريخاً ونضالاً، ص٥٣٩.

(١٠٨) أنظر تفاصيل المؤتمر في: د.ك.و. ملفة رقم ٣١١/٢٧٠٧، تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ١٦ صفحة ١٠٣-١٠٤.
التل: كارثة فلسطين، ص٣٧٤-٣٧٨. والأحمد: فلسطين تاريخاً ونضالاً، ص٥٣٩-٥٤٠.

(١٠٩) ملحق الجريدة الرسمية الأردنية، تاريخ ٢٩-١٢-١٩٤٨.

(١١٠) أنظر التفاصيل: جريدة الأهرام تاريخ، ١٢-١٢-١٩٤٨. جريدة لواء الاستقلال تاريخ ١٢-١٢-١٩٤٨، جريدة الأصلاح، تاريخ ١٥-١٢-١٩٤٨.

رفض عبد الرحمن عزام مقررات اريحا وانكر على المؤتمر التحدث باسم الفلسطينيين (١١١) اما الحكومة السورية فقد إنتقدت الملك عبدالله انتقاد لاذعاً «... ما كان لجلالته الحق في الأقدام على عمل كهذا قبل ان تحرر فلسطين أولاً ثم ينتظر تقرير مصيرها من أهلها انفسهم»(١١٢). كذلك عارضت السعودية مقررات أريحا وارسل الملك سعود برقية للملك عبدالله، اعرب فيها عن معارضته للقرار الذي أصدره البرلمان الأردني(١١٣). وعارضت حكومة عموم فلسطين مقررات اريحا وقرار مجلس الأمة الأردني(١١٤).

ولعلنا نسأل عن موقف الحكومة العراقية من مقررات مؤتمر أريحا لا سيما بعد المقاومة الشديدة التي تعرضت لها مقررات أريحا وخاصة من مصر والسعودية وسوريا، لذلك فضلت الحكومة العراقية التريث في اتخاذ أي قرار يؤدي الى الشقاق والنزاع وتبنت سياسة قائمة على المصالحة وتهدئة الأمور وانهاء الخلافات بين الأردن والدول العربية. ومن منطلق هذه السياسة تقرر في الأجتماع الذي عقده الوصي على عرش العراق في ١٤ كانون الأول ١٩٤٨ وحضره كبار المسؤولين العراقيين، إرسال وفد وساطة عراقي لاقناع الملك عبدالله بالتريث وعدم المصادقة، على مقررات مجلس الأمة الأردني(١١٥).

وكان مزاحم الباجه جي قد صرح وأثناء اجتماع اللجنة المالية لمجلس النواب حول مقررات أريحا بقوله «... لست أعلم إذا كان مؤتمر أريحا يمثل مصلحة الفلسطينيين ونظراً لأعتراض حكومة عموم فلسطين فقد اتضح أن مقررات أريحا لا تمثل رغبات أهل فلسطين، فأرجوا أن يتأكد النواب أن سياسة العراق في هذه الناحية هي قطعية»(١١٦). ثم صدر بيان عن الحكومة العراقية جاء فيه «... إن سياسة الحكومة العراقية إزاء فلسطين معروفة وأن الوزارة ماضية في الأحتفاظ بهذه السياسة، وأنها سوف تعمل على إزالة الشقاق والخلاف بين الجهات العربية»(١١٧).

وبعد صدرو هـذا البيان سافر وفد الوساطة العراقي الى عمان في ١٥ كانون الأول

---

(١١١) عبد الهادي: المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية، ص١٨٥.

(١١٢) جريدة الأصلاح، تاريخ ١٥-١٢-١٩٤٨.

(١١٣) جريدة لواء الاستقلال، تاريخ ١٥-١٢-١٩٤٨.

(١١٤) جريدة لواء الاستقلال، تاريخ ١٤ و ١٥-١٢-١٩٤٨.

(١١٥) الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج الثامن، ص٣٧.

(١١٦) جريدة لواء الاستقلال، تاريخ ١٤-١٢-١٩٤٨.

(١١٧) جريدة لواء الاستقلال، تاريخ ١٦-١٢-١٩٤٨.

١٩٤٨ لحل الخلاف بين الأردن والدول العربية، وقد نجح الوفد في مهمته حيث وعد الملك عبدالله بعدم المصادقة على المقررات(١١٨). وبذلك ظلت مقررات مجلس الأمة الأردني الصادرة في ١٣ -١٢- ١٩٤٨ معلقة ولم تكتسب الصفة النهائية. إلا أنه وازاء الانتقادات التي وجهت لحكومة مزاحم الباجه جي حول موقفها غير الواضح من مقررات أريحا ومحاباة الحكومة العراقية لسياسة الحكومة الأردنية التوسعية قرر الباجه جي وضع حد لذلك، ففي جلسة لمجلس النواب العراقي بتاريخ ٣٠ كانون الأول ١٩٤٨، صرح الباجه جي «... إن الحكومة العراقية لا تعترف بمؤتمر أريحا ولا بأي قرار أصدره سابقاً او لاحقاً فالحكومة العراقية سياستها منسجمة مع سياسة الجامعة العربية، ولا يمكن لها أن تشذ في وقت من الأوقات عن مقررات الجامعة»(١١٩). وقد لاقى هذا التصريح ارتياحاً عاماً لدى الأوساط العراقية وقوبل بالترحاب.

ولكن الحكومة الأردنية واصلت عقد المؤتمرات الفلسطينية لمبايعة الملك عبدالله تدعمها في ذلك الشخصيات الفلسطينية الموالية لها، فعقد مؤتمر في رام الله في ٢٦ كانون الأول ١٩٤٨ وأخر في نابلس في ٢٨ منه ودعا المؤتمرون الى وحدة فلسطين وشرق الأردن، ومبايعة الملك عبدالله ملكاً دستورياً على فلسطين(١٢٠).

ونخلص الى القول أن الهدف من هذه المؤتمرات أن تظهر للعرب أن الدعوة الى الوحدة رغبة فلسطينية صادقة وغير خاضعة لأية ضغوط تمارس عليهم. بينما وقف العراق من هذه المؤتمرات وبخاصة مؤتمر أريحا معارضاً في الظاهر ومؤيداً في الخفاء لأن الحكومة العراقية لم تكن في وضع يسمح لها بتأييد الأردن علناً في مقررات أريحا بسبب ضغط الحركة الوطنية العراقية المتزايد عليها.

ثم تتابعت الأحداث على الساحتين العربية والفلسطينية فبعد أن وقعت مصر ولبنان

---

(١١٨) ضم الوفد نوري السعيد رئيس مجلس الأعيان، وصالح الجبوري وجميل المدفعي وجلال بابان.
أنظر: الجبوري: محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية، ص٣٣٦-٣٣٧، جريدة لواء الاستقلال تاريخ، ١٧-١٢-١٩٤٨.

(١١٩) محاضر مجلس النواب العراقي، محضر الأجتماع الأعتيادي لسنة ١٩٤٨-١٩٤٩، ص١٣٢-١٣٣. كذلك أنظر: جريدة لواء الاستقلال تاريخ، ٣١-١٢-١٩٤٨.

(١٢٠) أنظر تفاصيل المؤتمرين في: د.ك.و. ملفة رقم ٣١١/٢٧٠٧ تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ١٦ صفحة ١٠٨-١١٠.

على هدنة دائمة مع اليهود، جاء دور الأردن ليعقد هدنة (١٢١). وقد حاولت الحكومة الأردنية الحصول على تفويض رسمي من الحكومة العراقية يخولها حق المفاوضة عن المنطقة العراقية في فلسطين. ومن أجل ذلك وفي ٢ شباط ١٩٤٩ في منطقة (H3) على الحدود العراقية الأردنية اجتمع الملك عبدالله يرافقه فوزي الملقي وزير الدفاع مع الأمير عبد الآله الوصي على عرش العراق يرافقه نوري السعيد رئيس الوزراء وشاكر الوادي وزير الدفاع. وجرى التباحث بين الطرفين حول شمول الهدنة منطقة الجيش العراقي في فلسطين وتسليم الخطوط الأمامية للجيش العراقي للقوات الأردنية، وطالب الملك عبدالله تخويله حق المفاوضة مع اليهود عن الجانب العراقي. كذلك طالب الأردن العراق بالسماح له بتأسيس إدارة مدنية في المناطق التي يشغلها الجيش العراقي، فما كان من الجانب العراقي إلا أن إعتذر عن عدم السماح للأردن بإقامة إدارة مدنية في منطقة الجيش العراقي خوفاً على سلامة جيشه. كذلك رفض العراق السماح للأردن بالمفاوضة بالنيابة عنه وقال العراق بأنه يقبل ما يتم الاتفاق عليه من شروط الهدنة، لكن دون المشاركة فيها(١٢٢). وفي وقت لاحق (٤ أذار ١٩٤٩) قررت الحكومة العراقية عدم مفاوضة اليهود وعدم الاعتراف بشروط المفاوضات وتسليم الجبهة العراقية في فلسطين الى الجيش الأردني(١٢٣). وبهذا الأجراء استطاعت الحكومة العراقية أن تخلي عن نفسها أية مسؤولية وتنصلت من أي التزام في المستقبل.

وفي ١٣ أذار أبلغت الحكومة الأسرائيلية الدكتور بانش Dr. Bunch بأنه في حال إنسحاب القوات العراقية من مواقعها وقيام القوات الأردنية باستلامها، فإنها تحتفظ لنفسها بحق العمل لأنها تعتبر هذه الأعمال مخالفة من الجانب الأردني لروح إتفاقية

---

(١٢١) حول مفاوضات الهدنة بين الأردن واسرائيل أنظر: التل: كارثة فلسطين، ص٤٦٧-٥٤٤. وأنظر أيضاً: عادل مالك : من رودس الى جنيف، الصراع العربي الاسرائيلي في ماضيه وحاضره ومستقبله، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص١٤٨-١٥٧.

(١٢٢) أنظر: د.ك.و. ملفة رقم ٣١١/٤٧٢٦، تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ٢٤صفحة ٣٩. وأنظر أيضاً التل: كارثة فلسطين ص٤٦٥-٤٦٦. والجبوري: محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية ص٣٦٩-٣٧٠.

(١٢٣) الجبوري: محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية، ص٣٧١.
وأنظر: أوراق عوني عبد الهادي، ص١٦٧.

الهدنة (١٢٤). وضغطت اسرائيل في ٢٣ أذار على الحكومة الأردنية مهددة بقطع المباحثات الدائرة في رودس، واللجوء الى وسائل عسكرية أخرى إذا لم توافق الحكومة الأردنية على الانسحاب الى مسافة تتراوح بين كيلومترين وثلاث كيلومترات على طول الخط العراقي (١٨٠ كيلومتر تقريباً)(١٢٥). وطلب الملك عبدالله وحكومته المساعدة الخارجية من بريطانيا والولايات المتحدة للضغط على اسرائيل دون جدوى. وازاء الضغوط الأسرائيلية وافق الأردن مرغماً على قبول إتفاقية الهدنة بالشروط الأسرائيلية، وتم التوقيع عليها في ٣ نيسان ١٩٤٩(١٢٦).

وما لبث الجيش العراقي أن انسحب من مواقعه في ٢٩ نيسان ١٩٤٩ ليحل محله الجيش الأردني، إثر المفاوضات التي قام بها رئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى مع المسؤولين العراقيين إبان زيارته الى بغداد في ٢٥ نيسان(١٢٧). وفي الأول من أيار وصلت طلائع الجيش العراقي العائد من فلسطين الى بغداد وخرجت الجموع يتقدمها الأمير عبد الآله لأستقباله وقد أخذت الصحف العراقية تكيل المديح والثناء لهذا الجيش وما قدمه في فلسطين (١٢٨).

هذا ويعود انسحاب القوات العراقية الى:-

أ - إن بقاء القوات العراقية في مواقعها معناه ارغام الحكومة العراقية على توقيع اتفاقية الهدنة مع اليهود، وهذا ما لم يشأ نوري السعيد أن يقوم به حرصاً على سمعته وتظاهراً بالموقف الوطني(١٢٩). فلقد فاخر نوري السعيد دوماً بأن العراق لم يساير الدول العربية بتوقيعه هدنة مع اسرائيل(١٣٠).

ب- أرادت الحكومة العراقية التنصل من أي مسؤولية قد تقع في المستقبل.

---

(١٢٤) Glubb, A soldier with the Arabs, pp. 232-234, Dearden, Jordan, pp. 78-79.

(١٢٥) الماضي وموسى: تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص٥٣٠.

(١٢٦) المصدر السابق، ص٥٣١.

(١٢٧) أنظر التفاصيل: الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج الثامن، ص٧٤-٧٥.

(١٢٨) جاء في نص وزارة الدفاع العراقية «... بأن الجيش العراقي عاد للأستجمام وسوف يعود لأستئناف القتال». أنظر: جريدة لواء الاستقلال تاريخ ١-٥-١٩٤٩.

(١٢٩) ناصرالدين النشاشيبي: من قتل الملك عبدالله؟ دار الكويت للصحافة والنشر، الكويت ١٩٨٠، ص١٤٦.

(١٣٠) صلاح العقاد: المشرق العربي المعاصر، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة (د.ت) ص٤٧٢-٤٧٣.

جـ- إن الانسحاب العراقي ينسجم مع سياسة التعاون الوثيق مع الحكومة الأردنية فقد أفسح المجال للقوات الأردنية لبسط سيطرتها على كامل المناطق العربية في فلسطين، وبالتالي سهل على الحكومة الأردنية الأستمرار في إجراءات وحدة الضفتين.

د- حرص الحكومة العراقية على حماية جيشها من أي اعتداء اسرائيلي خاصة بعد التهديدات الأسرائيلية بضرب الجيش العراقي المرابط بمنطقة المثلث (١٣١).

ومهما يكن من امر فأن اتفاقية رودس كانت كارثه حلت بالعرب (١٣٢). وقد اثار ضياع المثلث موجه من السخط بين اهالي فلسطين فقامت في منطقة نابلس في اوائل شهر ايار ١٩٤٩ مظاهرات اشترك فيها الايتام والارامل وقد حملوا نعشاً جللته ملاءة سوداء نقش عليها اسم فلسطين ، وصاحوا بعبارات ضد الحكومه الاردنية (١٣٣) . كما تعرضت قضية المثلث وانسحاب القوات العراقية منه الى مناقشات في مجلس النواب العراقي، واعتبر النائبان عبدالجبار الجومرد ورفائيل بطي ان العراق مسؤول ادبياً عن المثلث وضياعه ووجوب السعي لاسترداده(١٣٤)

وهكذا وبعد أن اصبحت الهدنة مع اسرائيل حقيقة واقعة، باشر الملك عبدالله وحكومته الخطوات الدستورية لتنفيذ مقررات المؤتمرات الفلسطينية السابقة ، فقامت الحكومة في ٦ كانون الأول ١٩٤٩ بالغاء منصب الحاكم العسكري واقامت إدارة مدنية وعينت متصرفين لألوية القدس ونابلس والخليل مرتبطين بوزارة الداخلية

---

(١٣١) من هذه التهديدات ما كتبته الصحف الأسرائيلية «... إن رئيس الوزراء العراقي يلقي الخطب الملتهبة مستفيداً من بعد الشقة بين فلسطين والعراق وقيام الصحاري الواسعة، ونسي أن له جيشاً في السامرة». أنظر التفاصيل في: د.ك.و. ملفة رقم ٣١١/٢٧٠٧ تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ٩ صفحة ٥٨. وأنظر أيضاً: التل: كارثة فلسطين، ص٥٢٤-٥٢٦.

(١٣٢) أنظر التفاصيل في: العارف: *النكبة*، ج الرابع ص٨٩٧-٩٠٠.

كذلك أنظر: التل: كارثة فلسطين، ص٤٨٧-٥٣٦.

ويكفي للتدليل على حجم الخسارة أن نورد ما قاله الدكتور بانش «... إن الوفد اليهودي طلب القميص، وكانت الوفود العربية كريمة فسلمته القميص والبنطال». أنظر: هزاع المجالي: مذكراتي، عمان،(د.ن)،١٩٦٠،ص٩١.

(١٣٣) جريدة الأصلاح، تاريخ ١١-٥-١٩٤٩. كذلك أنظر: Glubb, A soldier with the Arabs, p 243.

(١٣٤) جريدة لواء الاستقلال، تاريخ ٩-٥-١٩٤٩.

الأردنية (١٣٥). وبهذه الخطوة أصبحت المؤسسات الدينية فيها تابعة للحكومة الأردنية وخطب أئمة المساجد للملك عبدالله من على منابر المساجد (١٣٦).

وقبيل اعلان توحيد الضفتين رسمياً أشيع من أن الملك عبدالله يفاوض اليهود لعقد صلح منفرد (١٣٧). وعلى الرغم من إنكار الحكومة الأردنية ذلك إلا أن مصطفى النحاس وجه إنذاراً للملك عبدالله جاء فيه «... بأن دول الجامعة ستعامل الأردن إذا ما عقد صلحاً مع اليهود بنفس المعاملة التي تعامل بها اليهود»(١٣٨). وفي إجتماع لمجلس الجامعة في أذار ١٩٥٠ إعتذر الأردن في البداية عن حضور تلك الاجتماعات بسبب الحملة الأعلامية التي شنتها الصحف المصرية ضد الملك عبدالله وحكومته (١٣٩). وعندما دعا مصطفى النحاس رئيس حكومة عموم فلسطين لحضور الاجتماع طلب الملك عبدالله من وزير الأردن المفوض في القاهرة حضور الجلسات لكن دون المشاركة فيها،وقد اقترحت مصر إخراج الأردن من الجامعة بسبب مفاوضاته مع اليهود (١٤٠).

وخلال هذه الاجتماعات أدلى رئيس الوزراء العراقي توفيق السويدي بتصريح جاء فيه «... إن العراق مستعد للسير مع بقية الدول العربية في كل ما تتخذه من مقررات لتقوية الجامعة وتعزيز الصلات بين دولها»(١٤١) . وعلى أثر هذا التصريح جرت إتصالات

---

(١٣٥) الماضي وموسى: تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص٥٢٢-٥٢٣.

محافظة: العلاقات الأردنية البريطانية، ص١٨٩-١٩٠.

(١٣٦) أنظر: د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧٠٧، تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ٩ صفحة ٥٥.

(١٣٧) حول هذه المحادثات أنظر: التل: كارثة فلسطين، ص٤٨٧-٥٣٥.

الأحمد: فلسطين تاريخاً ونضالاً، ص٦٠٠-٦٠٤.

وقد أنكرت الحكومة الأردنية ذلك أنظر: جريدة الأردن تاريخ ١٤-٣-١٩٥٠.

(١٣٨) د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٦٦٨ تقارير المفوضية العراقية في مصر، وثيقة رقم ٩ صفحة ٢٣.

(١٣٩) أنظر التفاصيل في المصدر السابق، وثيقة رقم ٢٧ صفحة ٦٤-٦٧.

(١٤٠) جريدة لواء الاستقلال تاريخ ٢٨-٣-١٩٥٠. وأنظر أيضاً:

Lenczowski, The Middle East in world affairs, p 644.

(١٤١) جريدة لواء الاستقلال تاريخ ٢٩-٣-١٩٥٠.

وقد لقي هذا التصريح ترحيباً لدى الأوساط الحزبية العراقية. وعلقت عليه صحيفة لواء الاستقلال قائلة: «... أحسن رئيس الوزراء صنعاً بتصريحه القاطع والذي جاء ليقضي على المخاوف والشكوك التي ساورت النفوس، واسترد العراق شيئاً من سمعته التي تعرض لها في السابق جراء، موقفه من شرق الأردن ومسايرته لسياسته التي أغضبت العرب قاطبة وخاصة تجاه فلسطين». أنظر جريدة لواء الاستقلال، تاريخ ٢٩-٣-١٩٥٠.

بين عمان وبغداد تم خلالها تبادل وجهات النظر فيما يتعلق بالأزمة القائمة بين الأردن والجامعة العربية، وأرسلت الحكومة الأردنية مذكرة الى نظيرتها العراقية توضح فيها موقف الأردن(١٤٢). وصرح السويدي في ١٢ نيسان ١٩٥٠- إبان اجتماع اللجنة السياسة للجامعة-بالتصريح التالي «... أظن من الجلي بطبيعة الحال أن دول الجامعة العربية لا يمكن أن تعترف بضم شرق الأردن لفلسطين»(١٤٣). وفي ١٣ نيسان ١٩٥٠ إتخذت اللجنة السياسية للجامعة العربية عدة قرارت من أهمها، تاكيد قرار اللجنة السياسية الصادرفي ١٢ نيسان «... إن دخول الجيوش العربية فلسطين لأنقاذها ويجب ان ينظر اليه كتدبير مؤقت خال من كل صفة من صفات الأحتلال او التجزئة لفلسطين، وأنه بعد تمام تحريرها تسلم لأصحابها ليحكموها كما يرون وأنه إذا ما أخلت دولة من الدول العربية بهذا القرار تعتبر ناقضة لتعهدها وأحكام ميثاق جامعة الدول العربية»(١٤٤) ونص القرار على أنه عند وقوع الأخلال تدعى اللجنة السياسية للاجتماع.

وقد جاءت هذه القرارات بتحريض من مصر لتقطع الطريق على الملك عبدالله في المضي في توحيد الضفتين، إلا أن الملك عبدالله ضرب بهذه المقررات عرض الحائط. فواصل إجراءاته الدستورية لتوحيد الضفتين. ففي ٢٠ نيسان ١٩٥٠ جرت انتخابات في الضفتين أسفرت عن مجلس نيابي جديد ضم عشرين نائباً عن كل ضفة من الضفتين(١٤٥). وفي ٢٤ نيسان إفتتح الملك عبدالله الجلسة الأولى لمجلس الأمة الأردني والذي إتخذ قراراً صادق بموجبه على الوحدة التامة بين ضفتي الأردن الشرقية والغربية في دولة واحدة «هي المملكة الأردنية الهاشمية وعلى رأسها صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله بن الحسين المعظم وذلك على أساس الحكم النيابي الدستوري والتساوي في الحقوق والواجبات بين المواطنين جميعاً»(١٤٦).

---

(١٤٢) جريدة الأردن، تاريخ ٢٠-٣-١٩٥٠.

(١٤٣) جريدة لواء الاستقلال، تاريخ ١٣-٤-١٩٥٠.

(١٤٤) وحدة ضفتي الأردن، وقائع ووثائق، ص٢٢. كذلك أنظر: جريدة لواء الاستقلال تاريخ ١٤-٤-١٩٥٠.

(١٤٥) كذلك تم حل مجلس الأعيان وتشكيل مجلس جديد في ٢٠ نيسان ١٩٥٠ مكون من عشرين عضواً مناصفة بين الضفتين. أنظر أسماء النواب والأعيان في: الماضي وموسى: تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص٥٣٩-٥٤٠.

(١٤٦) أنظر النص الكامل في: وحدة ضفتي الأردن، وقائع ووثائق، ص٦-٧. د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧٠٨ تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ٨٣ صفحة ١٣٢. كذلك أنظر: ملحق الجريدة الرسمية (مذكرات مجلس النواب الأردني) العدد ٤ تاريخ ١٨ أيار ١٩٥٠.

أثار قرار وحدة الضفتين ردود فعل عربية وعالمية (١٤٧). فالحكومة المصرية عقدت اجتماعاً في ٢٦ نيسان تقرر فيه «الطلب من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية دعوة اللجنة السياسية للاجتماع في أقرب وقت ممكن للنظر في الموقف المترتب على قرار حكومة شرق الأردن الخاص بضم الجزء الشرقي من فلسطين اليها وهو الموجود تحت أيديها » (١٤٨). أما الهيئة العربية العليا، فقد اعتبرت خطوة الأردن فصلا من فصول المأساة الاستعمارية التي تهدف الى محو اسم فلسطين من الوجود (١٤٩). بينما آثرت الحكومة العراقية التريث فلم يصدر بيان رسمي يوضح موقف العراق، وربما رأت الحكومة العراقية أنها بموقفها هذا تخدم الأردن خدمة كبيرة وذلك من خلال قيامها بدور الوسيط الذي يعمل على حل الخلاف. ولذلك اعترض توفيق السويدي رئيس الوزراء على بعض النواب العراقيين الذين رغبوا في ارسال برقية تهنئة الى مجلس النواب الأردني. وقد علل السويدي اعتراضه بقوله « ... إن برقية التأييد تحرج مساعي وجهود العراق الذي يعمل جاهداً الى حل الموقف القائم كوسيط بين الأردن والجامعة العربية » (١٥٠). وقد اقترح السويدي على النواب ارسال برقية عادية لا تتضمن أي تأييد لوحدة الضفتين.

وعلى الرغم من ذلك، فقد أيد بعض الساسة العراقيين مثل جميل المدفعي رئيس مجلس الأعيان وداود الحيدري وزير العراق المفوض والسابق في لندن خطوة الأردن

---

(١٤٧) اعترفت بريطانيا اعترافاً كاملاً بالوحدة يوم ٢٧ نيسان وبشمول وسريان معاهدة التحالف الأردنية البريطانية لعام ١٩٤٨ لجميع الأراضي التي تشملها الوحدة. أنظر:

Shwadran, Jordan a state of tension, p 297.

د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧٠٨، تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة ٨٢ صفحة ١٣٠.

والمعروف أنه كان هناك اتفاق بريطاني-أمريكي على خطوة الأردن لتوحيد الضفتين يتضح ذلك من خلال البرقية التي بعث بها الجنرال كلايتون للملك عبدالله في ٢-١-١٩٥٠ يخبره بها بمباركة كل من بريطانيا والولايات المتحدة على الأجراءات التي سيتخذها الأردن بشأن الوحدة. أنظر:

د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٦٦٨، تقارير المفوضية العراقية في مصر، وثيقة رقم ٥ صفحة ١٠-١١. كذلك أنظر: جريدة لواء الاستقلال تاريخ ١٤-٥-١٩٥٠.

(١٤٨) د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٦٦٨، تقارير المفوضية العراقية في مصر وثيقة رقم ٥ صفحة ٧-٨.

(١٤٩) عبد الهادي: المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ص١٩٣.

(١٥٠) أنظر: جريدة الأردن، تاريخ ٢٣-٥-١٩٥٠.

بتوحيد الضفتين[١٥١]. أما موقف الأحزاب العراقية فقد جاء رافضاً ومستنكراً لخطوة الأردن توحيد الضفتين. فحزب الاستقلال وعلى لسان رئيسه محمد مهدي كبه قال «... إن الحزب تلقى بأسف نبأ الضمم والذي بنظر حزبه لا مبرر له في الوقت الراهن، لأنه يخدم الصهاينة ويقوي محاولاتهم فرض الأمر الواقع »[١٥٢].

واعتبر الحزب هذا العمل تحد صارخ لمقررات الجامعة، مما يؤدي الى شقاق بين الأردن ودول الجامعة. كذلك رفض الحزب الوطني الديمقراطي عبر جريدته صوت الأهالي خطوة الحكومة الأردنية وطالب الحكومة العراقية برفضها[١٥٣] وازاء هذه المعارضة التزمت الحكومة العراقية الحياد.

وبناء على طلب الحكومة المصرية تقرر انعقاد اللجنة السياسية للجامعة في ٢ أيار ١٩٥٠. إلا أن الحكومة العراقية طلبت تأجيل الاجتماع بدعوى أن الوزراء العراقيين سيكونون منهمكين في احتفالات عيد ميلاد الملك فيصل الثاني[١٥٤]. ويبدو ان طلب التأجيل كان محاولة عراقية لمنع حدوث أي اجراء ضد الأردن ولمنح الحكومة العراقية بعض الوقت لاجراء اتصالاتها ومشاوراتها اللازمة.

وكان لطلب التأجيل العراقي أثره الكبير على تطور القضية. فعندما عادت اللجنة السياسية للاجتماع في ٩ أيار سأل مصطفى النحاس الوفد الأردني «إذا قرر مجلس الجامعة العربية أن القسم الذي ضم الى شرقي الأردن يجب أن يعود الى فلسطين عند التسوية النهائية، فهل توافق شرقي الأردن على ذلك؟ » (١٥٥). لكن محمد الشريقي رئيس الوفد الأردني تأخر في الرد على سؤال النحاس محاولاً تبرير موقف حكومته[١٥٦].

وحاول السويدي انقاذ الموقف فاقترح تأليف لجنة خاصة لدراسة مخالفات شرق الأردن للميثاق وهل هي واقعة أم لا؟. وبعث ببرقية الى بغداد طلب فيها من حكومته الاتصال مع عمان للعمل على قبول اقتراح النحاس باشا أو التقدم باقتراح اردني مشابه له، من أجل إنقاذ الموقف. وذكر السويدي في برقيته بأن مصر سوف تصر في الجلسة

---

(١٥١) المصدر السابق تاريخ ٩-٥-١٩٥٠.

(١٥٢) جريدة لواء الاستقلال تاريخ، ٢٦-٤-١٩٥٠.

(١٥٣) جريدة صوت الأهالي تاريخ، ١٦-٥-١٩٥٠.

(١٥٤) جريدة لواء الاستقلال تاريخ، ٣-٥-١٩٥٠.

(١٥٥) د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٤٧٢٦ تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ٢٦ صفحة ٤١.

(١٥٦) المصدر السابق.

القادمة على فصل الأردن(١٥٧).

وفي ١٤ أيار وقبل انعقاد اللجنة السياسية للجامعة العربية بيوم بعثت الحكومة العراقية برقيتين، الأولى للملك عبدالله توضح فيها بأنها أصدرت تعليماتها لرئيس وفدها في القاهرة عدم الموافقة على رغبة بعض الدول العربية في الجامعة فصل شرقي الأردن من الجامعة(١٥٨). أما البرقية الثانية فكانت لتوفيق السويدي رئيس الوفد العراقي وجاء فيها «... سرنا إهتمامكم في الحيلولة دون رغبة بعض اعضاء دول الجامعة العربية في فصل شرق الأردن نرجو تأييد هذا الأتجاه، وإذا استحال عليكم الوقوف دون ذلك فنرجو أن لا توافقوا أنتم على قرار الفصل الذي لا يمكن أن يتم إلا بالأجماع، حسبما نصت عليه المادة (١٨) فقرة (٢) من ميثاق الجامعة»(١٥٩).

وفي ١٥ أيار ١٩٥٠ أدانت اللجنة السياسية للجامعة العربية الأردن واعتبرته مخالفاً لقرارات الجامعة واقترحت الحكومة المصرية فصل شرق الأردن من الجامعة وقد صوت لصالح القرار بالاضافة الى مصر سوريا ولبنان والسعودية، وطالب مندوبا العراق واليمن تأجيل الأجتماع لاستشارة حكومتهما(١٦٠). فتأجل الاجتماع الى ١٤ حزيران ١٩٥٠.

جاء رد فعل الحكومة الأردنية على ذلك سريعاً فعقد مندوب الأردن مؤتمر صحفياً في ١٦ أيار في فندق سمير أميس بالقاهرة، أوضح فيه وجهة النظر الأردنية حيث قال «... إن الأردن لم يوافق على قرار اللجنة السياسية في ١٣ نيسان ١٩٤٨ وهو غير مقيد به حتى تعّد مخالفة له»(١٦١). وطالب الشريقي بإحالة الأمر الى محكمة عدل عربية لتنظر

---

(١٥٧) المصدر السابق. وأنظر أيضاً نفس الملفة وثيقة رقم ٢٨ صفحة ٤٣.

(١٥٨) د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٤٧٢٦ تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ٢٥ صفحة ٤٠.

(١٥٩) المصدر السابق، وثيقة رقم ٢٩ صفحة ٤٤. وتنص المادة (١٨) فقرة (٢) على «أن تعتبر أي دولة لا تقوم بواجبات الميثاق منفصله عن الجامعة، واعطى المجلس السلطة في فصلها بقرار اجماع الدول الاعضاء عدا الدولة المشار اليها» أنظر: شهاب: جامعة الدول العربية ميثاقها وانجازاتها ص٦٦-٦٧.

(١٦٠) جريدة لواء الاستقلال تاريخ ١٦-٥-١٩٥٠. وأنظر أيضاً: وحدة ضفتي الأردن وقائع ووثائق، ص٢٣-٢٤. ويعود موقف اليمن الى أن الحكومة اليمنية اعتبرت ذلك رداً للجميل الذي قدمه الملك عبدالله والذي كان أول ملك عربي أيد مبدأ الوراثة للامام احمد ضد حكومة ابن الوزير الثائرة، حينما وقعت الأزمة في اليمن. أنظر: جريدة الأردن تاريخ ١٦-٥-١٩٥٠.

(١٦١) أنظر التفاصيل: وحدة ضفتي الأردن وقائع ووثائق، ص٢٤-٢٦. وكذلك أنظر: جريدة الأردن، تاريخ ١٧-٥-١٩٥٠.

في القضية. كذلك عقد مجلس الأمة الأردني اجتماعاً في ٢٨ أيار ١٩٥٠ أكد تمسكه المطلق بقرار الوحدة الصادر عنه، كما أصدرت الحكومة الأردنية قراراً اعتبرت الوحدة أمراً منتهياً لا بحث فيه (١٦٢).

وأعلنت الحكومة البريطانية وعلى لسان وزير خارجيتها معارضة بريطانيا لقرار الفصل، وقال « ... إن الظروف تستدعي جمع الصفوف لا تفريقها »(١٦٣) . واستكمالاً لموقف الحكومة العراقية السابق أعدت الحكومة مذكرة بعثت بها الى الجامعة العربية، تتضمن إعتراض الحكومة العراقية على قرار الفصل وذلك لعدم انسجامه مع التعاون العربي. وعزمها على الاستمرار في دور الوسيط لحل الأزمة (١٦٤). ووصل وزير الداخلية العراقي صالح جبر عمان في ٢٣ أيار ١٩٥٠ للتوسط لحل الأزمة (١٦٥)، ثم سافر الى دمشق وبيروت. وقد رافق الوساطة العراقية هذه وساطة لبنانية قام بها رئيس الوزراء رياض الصلح.

وضمن سياسة التشاور القائمة بين البلدين وقبل انعقاد اللجنة السياسية للجامعة قام، في ٢ حزيران كل من محمد الشريقي وزير الخارجية وسمير الرفاعي رئيس البلاط الملكي بزيارة الى بغداد، حيث اجتمعا بالأمير عبد الآله وبعض المسؤولين العراقيين. وعقد الشريقي مؤتمراً صحفياً في بغداد، تحدث فيه حول قضية وحدة الضفتين والأزمة القائمة بين الجامعة العربية والأردن (١٦٦)، وعن مهمته في بغداد قال الشريقي « ... إن ارتباطنا مع العراق الشقيق بمبادىء الثورة العربية وبمحالفة خاصة يجعلنا نتبادل النظر في مصالحنا المشتركة » (١٦٧). وعقد مجلس الجامعة العربية في ١٢ حزيران ١٩٥٠ إجتماعه المقرر، إلا أن الأردن لم يرسل مندوباً بل أبرق في ١١ حزيران ببرقية قال فيها « ... إن عدم اشتراك الأردن في المناقشات لما توجب من بقاء جو المجلس بعيداً عن أي تأثير اردني» (١٦٨).

---

(١٦٢) جريدة الأردن تاريخ ١-٦-١٩٥٠.

(١٦٣) محي الدين، العراق والسياسة العربية، ص٢٢١.

(١٦٤) جريدة الأردن، تاريخ ١٩-٥-١٩٥٠.

(١٦٥) جريدة الأردن تاريخ ٢٤-٥-١٩٥٠. وأنظر أيضاً: الروسان: العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ص٢٨٢.

(١٦٦) أنظر التفاصيل: وحدة ضفتي الأردن وقائع ووقائع، ص٢٩-٣٨.

وأنظر أيضاً: جريدة الف باء تاريخ ٤-٦-١٩٥٠.

(١٦٧) وحدة ضفتي الأردن وقائع ووقائع، ص٣٧-٣٨. وأنظر: جريدة الأردن تاريخ ١٠-٦-١٩٥٠.

(١٦٨) أنظر: وحدة ضفتي الأردن وقائع ووثائق، ص٣٩.

وفي هذا الاجتماع قدم الوفد العراقي اقتراحاً ينص على:-

أ - أن توحيد ضفتي الأردن كان قد أملته ظروف فلسطين العسكرية والاقتصادية، وهو لا ينطوي على أي تجزئة لفلسطين، لأن هذه الأجزاء من فلسطين لا تؤلف وحدة اقتصادية، قائمة بذاتها وإن وضعها يتطلب الحماية من العدوان الصهيوني.

ب- إن هذا الضم لا يؤثر على التسوية النهائية لقضية فلسطين، فعندما تظهر التسوية يعاد النظر في قرار الضم(١٦٩). كذلك تقدمت لبنان باقتراح مماثل للاقتراح العراقي(١٧٠). وكان توفيق السويدي قد صرح قبيل الاجتماع «... إنه إذا ما تقرر المضي في فصل الأردن من الجامعة فإن الوفد العراقي لن يصوت الى جانب القرار، وأضاف قائلاً إن الغرض الأساسي من إقامة الجامعة العربية هو دعم الوحدة العربية لا تصديعها »(١٧١).

وعلى صعيد الوساطة العراقية اجتمع السويدي قبل الاجتماع المرتقب، مع عبد الرحمن عزام وتم الاتفاق في هذا الاجتماع على أنه إذا لم يحصل اتفاق تسوية مرضي حسب احدى الصيغ المقدمة في هذا الشأن فإنه سيتم الاتفاق على تأجيل النظر في القضية، حتى اجتماع تشرين الأول القادم. كذلك اجتمع السويدي مع ناظم القدسي المندوب السوري ورياض الصلح المندوب اللبناني طالباً منهما حمل مصر على قبول إحدى الصيغتين إما العراقية أو اللبنانية (١٧٢). ونجحت الوساطة العراقية والجهود التي بذلها توفيق السويدي، ففي اجتماع ١٤ حزيران في مدينة الاسكندرية تقدمت الحكومة المصرية، بصيغة نصها الآتي: « ... لما كانت الدول العربية قد أعلنت استمساكها بعروبة فلسطين واستقلالها وسلامة اقليمها تحقيقاً لرغبة سكانها الشرعيين، ورفضت كل حل يقوم على اساس تجزئتها، فإن المملكة الأردنية الهاشمية تعلن أن ضم الجزء الفلسطيني اليها هو إجراء اقتضته الظروف العملية وأنها تحتفظ بهذا الجزء وديعة تحت يدها، على أن يكون تابعاً للتسوية النهائية لقضية فلسطين عند تحرير أجزائها الأخرى بكيانها الذي كانت عليه قبل العدوان، وعلى أن تقبل في شأنه ما تقرره دول الجامعة العربية الأخرى. وبذلك يكون قد تحققت الاهداف التي سعت الدول العربية في

---

(١٦٩) الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج الثامن، ص١٧٧.

(١٧٠) الأحمد: فلسطين تاريخاً ونضالاً، ص٦١٠-٦١١.

(١٧١) جريدة الأردن، تاريخ ١٣-٦-١٩٥٠.

(١٧٢) د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٤٧٢٦ تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ٣٣ صفحة ٤٨.

قراراتها السابقة والرامية الى حفظ كيان فلسطين قبل العدوان »(١٧٣). ولتمكين الحكومة العراقية من الاتصال بالحكومة الأردنية لاقناعها بقبول الصيغة السالفة الذكر، تقرر تأجيل بحث المسألة حتى تنتهي الحكومة العراقية من انجاح وساطتها(١٧٤).

ونستنتج من الصيغة المصرية المقدمة الى اللجنة السياسية أولاً: أنها جاءت في صالح الحكومة الأردنية وذلك لأن ما فيها من شروط وقيود جعلتها مستحيلة التحقيق. ثانياً: خرجت الحكومة المصرية عن دورها المتشدد من فصل الأردن الى التسوية وهذا الدور كانت الحكومة المصرية ترفضه وأخيراً جاءت الصيغة المصرية لتحفظ لها ماء الوجه، وضمن المساعي العراقية لاقناع الحكومة الأردنية بقبول الصيغة المصرية (١٧٥) قام الوصي على عرش العراق يرافقه صالح جبر في زيارة لعمان في ٢٦ حزيران ١٩٥٠. وقد بقيت المسألة معلقة ومع مضي الوقت تم تجاهلها. ونخلص الى القول بأن الملك عبدالله لم يكن في وسعه أن يقوم بتلك الخطوه لولا موافقة الحكومة البريطانية ورغبة الفلسطينيين في الوحدة. فقد خشي الفلسطينيون من ابتلاع اليهود للضفة الغربية خاصة وأن حرب ١٩٤٨ أثبت عجز العرب وتفرق كلمتهم.

---

(١٧٣) المصدر السابق، وثيقة رقم ٣٤ صفحة ٤٩.

(١٧٤) جريدة الأردن تاريخ، ١٨-٦-١٩٥٠.

(١٧٥)تيسير ظبيان: الملك عبدالله كما عرفته، المطبعة الوطنية، عمان، ١٩٦٧، ص١٦٠-١٦١.

الفصل الثالث

العلاقات الأردنية - العراقية
« في عهد الملك طلال »
١٩٥١ - ١٩٥٢

١- مشاريع الاتحاد بين الاردن والعراق ١٩٥٠ واسباب فشلها .

٢- محاولة الحكومة العراقية ضم الاردن .

٣- موقف العراق من التطورات الداخلية في الاردن سنة ١٩٥٢.

مشاريع الإتحاد بين الأردن والعراق سنة ١٩٥٠ واسباب فشلها

حقق الملك عبدالله بتوحيد الضفة الغربية مع المملكة الأردنية الهاشمية حلماً راوده طويلاً. ولكن محاولاته المتكررة لتحقيق مشروع سوريا الكبرى فشلت فوجه أنظاره للاتحاد بين الأردن والعراق، لعدة أسباب منها:

أ - كانت مسألة وراثة العرش الأردني تقلق الملك عبدالله كثيراً، والذي رأى أن مصلحة الأردن لن تكون إلا بالاتحاد مع العراق(١).

ب- كانت مسألة اللاجئين الفلسطينيين تشكل عبئاً ثقيلاً على موارد الأردن المحدودة، فرأى الملك عبدالله أن الاتحاد مع العراق يحل هذه المسألة(٢).

جـ- راقب الملك عبدالله مساعي العراق السياسية لتحقيق الوحدة مع سوريا باهتمام شديد (٣) وعندما مُنيت هذه المساعي بالفشل - نتيجة لسيطرة أديب الشيشكلي على مقدرات الأمور في سوريا - دعا الملك عبدالله الى الاتحاد مع العراق، لاعتقاده أن الفرصة مواتية لمشروع بديل يطرح على العراق(٤).

د - تأمين استمرار الحكم الهاشمي في الأردن والحفاظ على مستقبل العائلة الهاشمية، وهذا الأمر لا يتأتى - من وجهة نظره - إلا باتحاد البلدين.

هـ- انهاء اعتماد الأردن المالي على بريطانيا لأن الدولة التي تتلقى ستة ملايين دينار في السنة مساعدة من الأجنبي، لا تتمتع بالاستقلال التام(٥).

كما يجب أن لا نقلل من أهمية الطموح الشخصي للملك عبدالله في حكم الأردن والعراق ، باعتباره عميد الاسرة الهاشمية في البلدين.

---

(١) أنظر التفاصيل في: ناصر الدين النشاشيبي: ماذا جرى في الشرق الأوسط، منشورات المكتب التجاري، بيروت، ١٩٦٢، ص٢٥٩.

(٢) George, Harris, Jordan, its people, its society, its culture, Harf Press, New Haven, 1958, p. 110.

(٣) حول مساعي العراق للاتحاد مع سوريا أنظر:

الروسان: العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ص١٦٥-١٧٦.

محي الدين: العراق والسياسة العربية، ص١٨٧-٢١١.

Seal, The struggle for Syria, pp. 45-85.

(٤) غانم محمد صالح: النظام السياسي في العراق بين ١٩٤٨-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧١، ص٢٤٨.

(٥) صالح : العراق والوحدة العربية، ص٢٢٣.

مـهما يكن من أمر هذه الأسباب، فقد استفاد الملك عبدالله من الوساطة العراقية – أثناء أزمة الأردن مع الجامعة العربية بسبب توحيد الضفتين – وخاصة من زيارة صالح جبر وزير الداخلية الى عمان في ٢٣ أيار ١٩٥٠، وبحث معه موضوع الاتحاد بين الأردن والعراق(٦). وبادر في ٢ حزيران بارسال صيغة مقترحة من قبله للاتحاد مع العراق، حملها وزير بلاطه سمير الرفاعي(٧).

أما الخطوط العريضة لمشروع الاتحاد (٨)، فقد نصت على توحيد مملكتي الأردن والعراق وتشكيل مجلس اتحاد أعلى يعين أعضاؤه من قبل حكومة البلدين بصورة متساوية، ويجتمع هذا المجلس بالمناوبة سنوياً في أحد البلدين بشرط أن يترأس جلساته رئيس وزراء البلد الذي ينعقد فيه، وتحتفظ الأردن والعراق بكامل حقوقهما وبدستوريهما، أما الأمور التي يمكن أن تتوحد فهي السياسة الخارجية والتعرفة الجمركية والنظم العسكرية وأسس التعليم، وأخيراً للعائلة المالكة نفس الحقوق في المملكتين، فإذا توفي الملك بدون وريث يكون وريث العرش الشخص اللائق من سلالة الحسين بن علي(٩).

---

(٦) الروسان: العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ص١٣٧.

(٧) ذكرت جريدة الف باء الصادرة في دمشق «... أن الغموض يكتنف زيارة الرفاعي لبغداد، وأن النشاط قد دّب في الاوساط السياسية العراقية، وأن الرفاعي قابل كل من الأمير عبد الآله وصالح جبر». أنظر: جريدة الف باء تاريخ ٤-٦-١٩٥٠.

(٨) قام نوري السعيد وفي أعقاب اغتيال الملك عبدالله بتسليم نسخة من مقترحات الملك عبدالله للاتحاد مع العراق، ورد الحكومة العراقية على تلك المقترحات الى الوزير البريطاني المفوض بعمان، وتوفيق أبو الهدى الذي خلف سمير الرفاعي في رئاسة الوزراء. كما نشرت جريدة لواء الاستقلال البغدادية تفاصيل مشروع الملك عبدالله تحت عنوان «وثائق خطيرة حول المشروع الذي أعده المغفور له الملك عبدالله لاتحاد مملكتي الأردن والعراق» أكدت فيه أن المشروع مكتوب بخط يد الملك عبدالله، وأنه أرسله الى الأمير عبد الآله مع سمير الرفاعي في عهد وزارة توفيق السويدي الثالثة (شباط ١٩٥٠-أيلول ١٩٥٠). أنظر التفاصيل في: جريدة لواء الاستقلال تاريخ ٥-١٠-١٩٥١.

(٩) F.O. 371/91789, From Kirkbride, Amman to Furlonge, F.O. 25-7-1951; F.O. 371/91797, From Kirkbride, Amman to Morrison, F.O. 26-7-1951.

وأنظر أيضاً: مركز دراسات الوحدة العربية: المشاريع الوحدوية العربية (١٩١٣-١٩٧٨) وثائق، اعداد يوسف خوري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص٢٥٧. جريدة لواء الاستقلال تاريخ ٥-١٠-١٩٥١.

الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج الثامن، ص٢٣٢-٢٣٣.

واستكمالاً للمحادثات التي جرت بين الوصي على عرش العراق وسمير الرفاعي قام الوصي الأمير عبد الآله يرافقه صالح جبر بزيارة الى عمان في ٢٦ حزيران ١٩٥٠ وأجرى محادثات هامة مع الملك عبدالله، كشفت لنا الوثائق البريطانية بعض ما دار فيها، وأضاف الملك عبدالله المزيد حولها خلال حديث أسّر به الى بعض أخصائه. فلدى عودة الوصي عبد الآله الى بغداد أخبر السفير البريطاني فيها ماك ترفيليان Mack Trevelyan وبسرية تامة بأن الملك عبدالله تحدث معه حول خلافة العرش الأردني، وأن الملك عبدالله يقترح قيام اتحاد فيدرالي بين الأردن والعراق تحت عرش الملك فيصل الثاني عندما يبلغ سن الرشد (١٠).

أما الملك عبدالله فقد قال « ... إن محادثاته مع الوصي عبد الآله قد انتهت الى اتفاق بإنشاء اتحاد بين الأردن والعراق لا وحدة، وذلك بتوحيد المصالح الاقتصادية والجمركية والتعاون في النواحي الثقافية والتعليمية »(١١). وقام الوصي على عرش العراق الأمير عبد الآله بعد عودته من عمان بالتشاور مع بعض الساسة العراقيين حول المقترحات الأردنية للاتحاد ومحادثاته الأخيرة مع المسؤولين الأردنيين، وقد تمخضت هذه المشاورات في ١٩ تموز ١٩٥٠ عن إعداد مقترحات عراقية تقرر أن يحملها الى عمان – وزير الداخلية – صالح جبر(١٢).

أما تفاصيل المقترحات العراقية والتي جاءت رداً على المقترحات الأردنية، فقد كانت قوية ومعبرة عن رغبة الحكومة العراقية الأكيدة في ضمان مصالحها وتأكيد سيطرتها على الاتحاد المقترح اقامته، فالعراقيون طالبوا بأن يكون شكل الحكم بعد توحيد العرشين كالآتي:(١٣)

بأن يعلن الملك عبدالله قراره بجعل فيصل الثاني وريثاً له على عرش الأردن تمهيداً لجعله ملك العراق والأردن في المستقبل ، ويعتبر الاتحاد في الوقت الحاضر اتحاداً في

---

(١٠) F.O. 371/82779, From Furlonge, F.O. to Kirkbride, Amman 22-8-1950.

(١١) جريدة الأصلاح، تاريخ ١٤-٨-١٩٥٠.

(١٢) F.O. 371/82779, From Furlonge, F.O. to Kirkbride, Amman, 22-8-1950.

(١٣) F.O. 371/91797, From Kirkbride, Amman, to Morrison, F.O. 26-7-1951.

وأنظر أيضاً:

د.ك.و.ملفة رقم ٢١١/٢٧٠٩ تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ٧٨ صفحة ١٤٧.

الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج الثامن، ص٢٣٢.

التـاج فـقـط وتحـتـفـظ كل مملكة بكيـانـهـا الـداخلي والتـشـريـعي لمدة لا تـزيـد عـن خـمـس سنوات تتم خلالها المفاوضات لتحقيق الاتحاد المطلوب أو أي شكل أخر يتفق عليه، وتوحد فـوراً السيـاسـة الخـارجيـة والعملة وازالة المواقع الجمـركيـة بالإضافـة الى قـيـام تعـاون عسكري وثيق بين المملكتين وأخيـراً إذا توفـي ملك الاتحاد بدون وريث يخلفه يعمل بحكم المادة (٢٠) من القانون الأسـاسـي العراقـي(١٤).

أما ملاحظاتنا على المقترحات الأردنيـة او العراقيـة فيمكن إجمالها بالتـالي: إن الملك عبدالله كان يرغب في إقـامـة اتحـاد ذي تاجين أردني عـراقـي بينـمـا الجانب العـراقـي رغب في اتحاد تحت تاج واحد وهذا يجعل امكانيـة قيام اتحاد فعلي أمراً ممكناً، لكن النص الذي يقضي ببقاء كيانات المملكتين الداخلية والتشريعية على ما هي عليه لمدة خمس سنوات يضعف من امكانيـة قـيـام الاتحـاد الفعلي. وربما هدفت الحكومـة العراقـيـة أن ترى الفـوائد التي سوف تجنيها من الاتحاد وعدم التورط بالتزامات مالية. أما بالنسبة لمسألة الخلافه على العرش فـإن المشروع الأردني لم يوضحـهـا وتـركها غيـر مـحـددة، أمـا المشروع العراقـي فـقـد ركـز على حق العراق في الحكم. والـواقـع أن رغـبـة العراق الأكيـدة في السيطرة على الاتحاد المقترح لها ما يبررها وذلك بسبب وجود فوارق مميزه - السياسية والاقتصادية والاجتماعية - والتي تصب في النهاية لصالح العراق.

ونخلص الى القول، بأن المقترحات الأردنية تتسم في مجملها بالايجابية، بينما تغلب على المقترحات العراقية بعض الجوانب السلبية. وحسب ما تذكره المصادر البريطانية فإن هذه المقترحات بقيت عند هذا الحد، ثم لم يعد يسمع عنها شيئاً فيما بعد(١٥). ولكن الملك عبدالله عاود الحديث في مشروع الاتحاد مرة أخرى، فأثناء زيارته في شهر تشرين الثاني ١٩٥٠ لعيـادة الملكة عـاليـة - زوجـة الملك غـازي - والتي كانت تعـانـي من سكرات الموت، إجـتـمـع الملك عـبـدالله مع توفـيـق الـسـويـدي - وكـان خـارج الـوزارة - وبدأ الملك عبدالله الحديث بأنه يرى أن مصلحة الأردن الاتحاد مع العراق، وأنه يريد من السويدي

---

(١٤) تنص المادة العشرون من القانون الأساسي العراقي «إن ولاية العهد هي لأكبر أبناء الملك سناً على خط عمودي، وفقاً لأحكام قانون الوراثة. واذا شغرت ولاية العهد نظراً لقانون الوراثة، فانها تنتقل الى أرشد رجل عراقي من أكبر أبناء الحسين بن علي مدة شغورها».

أنظر: الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج السادس، ص١٣٩.

(١٥) F.O. 371/82779, From Furlonge, F.O. to Kirkbride, Amman, 22-8-1950.

وفي ١٥ أيلول قدم توفيق السويدي استقالته، فخلفه في رئاسة الوزراء نوري السعيد الذي قام بتجميد الموضوع.

مساعدته في اقناع الساسة العراقيين بذلك، وشكا للسويدي من أنه تحدث بهذا الموضوع مع الأمير عبد الآله مرتين دون فائدة (١٦).

وقام توفيق السويدي باطلاع نوري السعيد على ما دار بينه وبين الملك عبدالله إلا أن نوري لم يقدم للسويدي إجابة واضحة، فاتجه السويدي للوصي عبد الآله الذي بدا متحفظاً ازاء ما دار بين السويدي والملك عبدالله، وعندما أكد السويدي للوصي عبد الآله من أن الملك عبدالله يعني ما يقول وأنه يرغب في أن يكون فيصل الثاني ولياً لعهد دولة الاتحاد، على أن يصبح ملكاً للعراق والأردن بعد وفاة الملك عبدالله قام الوصي باعطاء الضوء الأخضر لتوفيق السويدي ليضع مشروعاً للاتحاد الأردني - العراقي (١٧).

وكان الملك عبدالله متلهفاً لمعرفة موقف الحكومة العراقية التي تذرعت بالوقت لدراسة مشروع الاتحاد. في حين كان الملك عبدالله يستحث الحكومة العراقية على السرعة لا سيما بعد سفر الأمير طلال الى لبنان للعلاج(١٨). ولدى عودة الملك عبدالله من تركيا اتصل بالوصي الأمير عبد الآله طالبا منه الحضور الى عمان فوصلها في ٣٠ أيار وبرفقته رئيس الوزراء نوري السعيد، وجرت محادثات بشأن الاتحاد في ضوء مرض الأمير طلال (١٩). وقد قام الملك عبدالله والأمير عبد الآله بزيارة طلال في لبنان للاطمئنان على صحته وعقب عودة الأمير عبد الآله الى بغداد تابع الملك عبدالله باهتمام شديد الموضوع، إلا أن حلول شهر رمضان الذي صادف يوم ٥ حزيران دفع الحكومة العراقية الى تأجيل مناقشة الموضوع حتى يوم ٦ تموز ١٩٥١ ثاني أيام عيد الفطر ففي ذلك اليوم عقدت

---

(١٦) أنظر التفاصيل في: النشاشيبي: ماذا جرى في الشرق الأوسط، ص٣٥٩-٣٦١.

(١٧) المصدر السابق.

(١٨) جريدة الدفاع، تاريخ ١٧-٥-١٩٥١.

(١٩) Mary, Wilson, King Abdullah, Britain and the making of Jordan. Cambridge Middle East Library, London, 1987, p. 207.

Shwadran, Jordan, astate of tension, p. 309.

ويذكر طه الهاشمي في مذكراته: بأنه سأل نوري السعيد عما دار في تلك الزيارة فاخبره نوري بأن الملك عبدالله قلق على مصير أولاده وأن الملك عبدالله تحدث مع توفيق السويدي حول ذلك الموضوع، وأضاف بأن الملك عبدالله يريد ترك حكم بلاده بعد موته الى العراق. وقد طلب نوري من الملك عبدالله تغير دستور بلاده بحيث يصبح الأردن مُلكاً للعراق بعد وفاته. أنظر: طه الهاشمي: مذكرات طه الهاشمي (١٩٤٢-١٩٥٥)، ج الثاني، تحقيق خلدون الحصري، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٨، ص٢٣٧.

الحكومة العراقية اجتماعاً في بلدة سرسنك (٢٠) حضره الأمير عبد الآله ونوري السعيد وتوفيق السويدي الذي دخل وزارة نوري السعيد في ٥ شباط نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية بالوكالة، وصالح جبر وغيرهم من الشخصيات السياسية العراقية، وقد انتهى الاجتماع بالموافقة على المشروع الذي أعده توفيق السويدي بتفويض من الوصي عبد الآله، وتقرر سفر السويدي الى عمان لعرض المشروع على الملك عبدالله(٢١). ولكن السويدي لم يسافر الى عمان فقد استقال من الحكومة العراقية لخلاف شخصي مع نوري السعيد (٢٢). وقد تبع هذه الاستقالة اغتيال الملك عبدالله (٢٣) في ٢٠ تموز ١٩٥١.

وهكذا حالت عدة أسباب دون تحقيق مشاريع الاتحاد السابقة منها ما هو متعلق بالحكومة العراقية، وما هو متعلق بالدول العربية والأجنبية وبخاصة بريطانيا. فقد عارضت الاحزاب العراقية الاتحاد باعتباره يسمح للنفوذ الأجنبي (البريطاني) بالتغلغل في العراق، ونتيجة لذلك، فقد هاجمت معظم الاحزاب العراقية الاتحاد المذكور. فالحزب الوطني الديمقراطي هاجم الاتحاد وأتهم القائمين عليه بالعمالة والخيانة، وسلك حزب الاستقلال نفس النهج في مهاجمة الاتحاد (٢٤). أما الحزب الشيوعي العراقي فقد هاجم

---

(٢٠) بلدة تقع أقصى شمال العراق على الحدود التركية وهي مصيف العائلة المالكة في العراق أنذاك.

(٢١) النشاشيبي: ماذا جرى في الشرق الأوسط، ص٢٦٤.

الروسان: العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ص١٣٨.

وقد أكد توفيق السويدي لاكرم زعيتر الذي زار بغداد فيما بعد بأن الحكومة العراقية بالفعل بحثت موضوع الاتحاد في مصيف سرسنك.

أنظر: جريدة فلسطين، تاريخ ١٢-٩-١٩٥١.

(٢٢) كان عارف السويدي شقيق توفيق يشغل منصب نائب رئيس محكمة التميز العراقية، فلما شغر منصب الرئيس كان عارف السويدي هو المرشح لشغله إلا أنه تم تعيين أخر بدلاً منه مما أثار غضبه وطلب احالته على التقاعد، وقد تضامن معه شقيقه توفيق الذي قدم استقالته في ١٥ تموز ١٩٥١.

أنظر: الحسني:تاريخ الوزارات العراقية، ج الثامن، ص٢٢٨-٢٢٩.

(٢٣) استعان الملك عبدالله وقبل بضعة أيام من اغتياله برياض الصلح رئيس وزراء لبنان السابق ليتوسط لدى الحكومة العراقية في إنهاء الموضوع، إلا أن رياض الصلح لم يتمكن من ذلك، بسبب اغتياله في عمان في طريق عودته الى لبنان. أنظر: Abidi, Jordan apolitical study, p. 81.

(٢٤) باغي: تطور الحركة الوطنية العراقية، ص٤٠٤.

الاتحاد متهماً الأردن بالسعي لخدمة الاستعمار (٢٥).

ونستطيع القول أن معارضة الاحزاب العراقية المزمنة لأي مشروع يصدر عن الملك عبدالله يعود بنظرنا الى العلاقة الوثيقة بين الملك عبدالله والحكومة البريطانية واعتداله المعروف من الصراع العربي الاسرائيلي، بالإضافة الى خشيتهم من طموح الملك عبدالله في حكم العراق، كذلك عارض مشروع الاتحاد نوري السعيد الذي لم يؤمن بأهمية اتحاد الأردن مع العراق، بل اعتبر الأردن عبئاً مالياً على خزينة العراق، لذلك عمل على تجميد مشروع الاتحاد حال تسلمه الوزارة العراقية خلفاً لتوفيق السويدي، وازدادت معارضته للمشروع في أعقاب رفض حكومة سمير الرفاعي السماح لليهود العراقيين – الذين اسقطت عنهم الجنسية العراقية – بالمرور براً الى اسرائيل عبر طريق الأردن، وقد حاول نوري الأستعانة بالملك عبدالله على سمير الرفاعي لاقناعه بذلك إلا أن الملك عبدالله رفض ذلك، مما أغضب نوري السعيد وأدى الى توتر علاقاته مع الملك عبدالله وحكومته (٢٦). وكان الملك عبدالله على يقين تام من أن نوري السعيد عقبة في طريق الاتحاد مع العراق(٢٧). ويبدو موقف نوري السعيد أكثر وضوحاً من خلال حديثه مع طه الهاشمي، فعندما سأله الهاشمي عن زيارته الأخيرة لعمان (٣٠ أيار ١٩٥١) وماذا دار بها؟ أجابه نوري عما جرى من محاثات وقال له «... أخشى أن يتورط العراق ويقبل مقترحات عبدالله» (٢٨).

ونخلص الى القول بأن نوري السعيد والأمير عبد الآله لم يهتما بالموضوع لأنه من وجهة نظرهما وبعد حساب الأرباح والخسائر وجدا أن العراق سوف يخسر كثيراً من

---

(٢٥) محي الدين: العراق والسياسة العربية، ص٣٢٥.

(٢٦) الهاشمي: مذكرات طه الهاشمي، ج الثاني، ص٣٢٠.

وأنظر أيضاً: جريدة فلسطين، تاريخ ١٩-١-١٩٥١.

Kirkbride, From the wings, pp. 115-116.

(٢٧) قال الملك عبدالله موجهاً حديثه لناصر الدين النشاشيبي الذي كان موظفاً في الديوان الملكي «... هل أقول لك سراً؟ منذ أن علمت بمرض ولدي طلال وأنا أفاوض العراقيين من أجل ربط الأردن والعراق في شبه اطار وحدوي. هل تعلم من كان يضع العراقيل ويتصور المستحيلات لكي لا يتحقق الاتحاد؟ إنه الرجل الذي كان العرب يظنون بأنه مهندس مثل هذه الاتحادات فيعارضونها بسببه، إنه عدوها الحقيقي نوري السعيد». أنظر: النشاشيبي: من قتل الملك عبدالله، ص١٠٦.

(٢٨) الهاشمي: مذكرات طه الهاشمي، ج الثاني، ص٢٢٧.

جراء هذا الاتحاد، لأنه لم يكن لدى الأردن إلا القليل على الصعيد الاقتصادي أو الاستراتيجي، بل على العكس كان الشك يساورهما في بعض القضايا مثل مسألة الانفاق على الجيش الأردني، ووضع الأردن بالنسبة لاسرائيل وغيرها من الأمور. وتكشف الوثائق البريطانية عن معارضة الدول العربية لمشروع الاتحاد بين الأردن والعراق(٢٩). فقد عارضت مصر الاتحاد لأنه سوف يخل بتوازن القوى في العالم العربي. ووقفت المملكة العربية السعودية ضده نظراً للعداوة بين الطرفين، بالإضافة الى أن بقاء المملكتين الهاشميتين منفصلتين هو أقل خطراً وتهديداً لها. أما سوريا ولبنان فاتبعتا مصر والسعودية لأن الاتحاد يقوي سلطة الهاشميين ويسبب عدم استقرار في سوريا ولبنان، ويسمح للهاشميين بالتدخل في الشؤون الداخلية في سوريا ولبنان.

أما الحكومة البريطانية فلم توافق على قيام وحدة عربية وتبدو المعارضة البريطانية في أوضح صورها من خلال جواب السفير البريطاني في بغداد لتوفيق السويدي عندما استفسر منه عن موقف الحكومة البريطانية، فأجابه السفير بلغة لا لُبس فيها لا نوافق(٣٠). وكانت الحكومة البريطانية تخشى من أن تُتهم بأنها وراء مثل هذه المشاريع، لذا فقد تجنبت القيام بأي عمل من شأنه المساعدة في قيام اتحاد بين العراق والأردن، وبالرغم من ذلك فقد شاع في الأوساط العربية بأن الحكومة البريطانية تدعم موضوع الاتحاد نظراً لعلاقاتها المتميزة مع الهاشميين. كذلك عارضت فرنسا والولايات المتحدة المشروع لأنها رأت أنه ليس من مصلحتها قيام أي شكل من اشكال الوحدة.

وهكذا ساهمت العوامل السابقة مجتمعة في إفشال مشروع الاتحاد الأردني-العراقي. وجاء اغتيال الملك عبدالله ليكون المسمار الأخير في نعش مشروع الاتحاد الأردني-العراقي وليجعله مجرد نصوص بلا روح. فقد اغتيل الملك عبدالله في ٢٠ تموز ١٩٥١- أثناء دخوله المسجد الأقصى لأداء صلاة الجمعة - عندما أطلق عليه مصطفى شكري عشو النار(٣١).

---

(٢٩) طلبت الخارجية البريطانية من جميع سفاراتها ومفوضياتها لدى الدول العربية معرفة مواقف هذه الدول من مشروع الاتحاد. أنظر التفاصيل في:

F.O. 371/82779, F.O.minutes by J.C Wardrop, 22-11-1950.

(٣٠) النشاشيبي: ماذا جرى في الشرق الأوسط، ص٣٦٣.

(٣١) أنظر التفاصيل مقتل الملك عبدالله في التقرير المقدم من لجنة التحقيق العراقية في: د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٣٦٤٩ تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ١ صفحة ١-١٥.

النشاشيبي: من قتل الملك عبدالله، ص٤٥-٤٦.

أثار مقتل الملك عبدالله صدىً واسعاً وتلقى الأردن فيضاً من برقيات التعازي من زعماء دول العالم، وقامت شخصيات سياسية عالمية بتأبينه ورثائه(٣٢). كذلك كان للحادث صداه على المستوى العربي. في العراق نعت هيئة الوصاية الملك عبدالله الى الشعب العراقي ببالغ الأسى والحزن وأمرت باعلان الحداد في البلاط الملكي والقصور الملكية لمدة ستة أشهر وتنكيس الاعلام فوقها اربعين يوماً، وعقد مجلس الوزراء العراقي جلسة طارئة تقرر فيها اعلان الحداد في المملكة لمدة اربعين يوماً مع تنكيس الاعلام فوق المباني الحكومية في كافة انحاء البلاط مدة سبعة أيام(٣٣). وتقرركذلك تشكيل وفد رسمي لتقديم التعازي ضم رئيس الوزراء وممثلين عن مجلسي النواب والأعيان وفصيل من الحرس الملكي، أما الوصي عبد الآله فقد سبقهم الى عمان قادماً من لندن.

أما على المستوى الشعبي فلم تخف بعض الأحزاب المتطرفة ميولها، فصحف حزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي لم تنشر كلمات رثاء للملك عبدالله، لا بل لم يذهب أي من أعضاء هذين الحزبين ولا حزب الجبهة الشعبية المتحدة الى عمان ضمن الوفد العراقي المشارك في تشيع جثمان الملك عبدالله(٣٤). أما بقية العواصم العربية فقد تلقت نبأ الاغتيال بمشاعر متباينة(٣٥).

---

(٣٢) في رثائهم للملك عبدالله قال كل من المستر أتلي Attlee رئيس وزراء بريطانيا والمستر تشرشل Churchill . « ... إنه ملك عظيم ورجل دولة ذو شجاعة وحكمة عظيمتين ». أنظر التفاصيل:

Wilson, King Abdullah, Britain and making of Jordan, p. 210.

والنشاشيبي: من قتل الملك عبدالله، ص٨١-٩٤.

(٣٣) جريدة الجزيرة، تاريخ ٢١-٧-١٩٥١.

(٣٤) F.O. 371/91839, From Beeley, Baghdad to Furlonge, F.O. 25-7-1951.

وأنظر: الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج الثامن، ص٢٣١.

(٣٥) في دمشق وقف أعضاء مجلس النواب دقيقة حداد على روح الفقيد، أنظر:

F.O. 371/91838, From Pelleck, Damascus to F.O. 23-7-1951.

وفي القاهرة أخذت الصحف تكيل عبارات القدح بدلاً من الرثاء، أنظر:

F.O. 371/91839, From Glubb, Amman to Melville, Jordanian Legation London, 6-8-1951.

أما في جدة، فلم تعلق الأوساط السعودية على الموضوع، بل قام ابن سعود بارسال برقية تعزية الى الأمير نايف والأمير عبد الآله. أنظر:

F.O. 371/91839, From Riches, Jeddah to Morrison, F.O. 4-8-1951.

ومهما يكن من أمر هذه المشاعر، فإنه ومما لا شك فيه أن غياب الملك عبدالله عن مسرح الأحداث قد أثر على الأردن وعلى مستقبل العلاقات الأردنية العراقية، فبالنسبة للأردن حدث فراغ في القمة السياسية وظهرت مشكلة وراثة العرش. يضاف الى ذلك أن الأردن بحرمانها من قيادتها الموجهة اقدمت على مستقبل مجهول(٣٦). أما بالنسبة للعلاقات بين البلدين فباغتيال الملك عبدالله اغتيلت معه وحدة الأردن والعراق.

وعلى صعيد التطورات الداخلية في الأردن فقد كان الأمير طلال يتلقى العلاج في الخارج، ولذلك أعلن مجلس الوزراء الأردني الأمير نايف وصياً على العرش دون اعلان الأمير طلال ملكاً على البلاد (٣٧). فظهرت في الأفق تفسيرات دستورية مغلوطة قيل أن مصدرها محمد الشريقي رئيس الديوان الملكي، وتتلخص بأنه ما دام العرش لم ينتقل للابن الأكبر للملك فإن قواعد وراثة العرش تؤدي الى انتقاله للابن الأكبر التالي، وليس الى ابن الأبن الأكبر، لأن الأبن الأكبر لم يتلق هذا الحق حتى ينتقل لابنه (٣٨). وزاد من حدة الصراع تدخل قوى خارجية فيه خاصة إذا علمنا أن الأمير نايف يمثل التيار الهاشمي يؤيده في ذلك العراق (٣٩) ومن ورائهما بريطانيا.

بينما الأمير طلال - صاحب الحق الدستوري بالعرش - والذي يعتبر رمزاً للمقاومة

---

(٣٦) Lenzowski, The Middle East in world affairs, p. 453.

وأنظر المزيد في:

محافظة: العلاقات الأردنية البريطانية، ص١٩٧.

(٣٧) تم تنصيب الأمير نايف وصياً حسب المادة (٢٢) من الدستور الأردني لسنة ١٩٤٦ ،وعملا بالفقرتين (هـ+و) أنظر: الجريدة الرسمية الأردنية، تاريخ ١٤-٢-١٩٤٧.

(٣٨) العنزاوي: رئيس الدولة في النظام الديمقراطي، ص٤٥٥-٤٥٦.

المجالي: مذكراتي، ص١١٥.

(٣٩) يقول كيركبرايد «... أن معظم سكان الأردن يؤمنون بأن الأمير نايف هو مرشح الحكومة البريطانية» ويضيف بأنه لم يحاول أن يعمل شيئاً ليغير هذه الفكرة السائدة.

أنظر: Kirkbride, From the wings, p. 144.

وكان نفس الشعور سائداً لدى معظم الأقطار العربية، فهذه برقية من دمشق تقول «... يُنظر الى بريطانيا هنا بأنها تدعم وتؤيد الأمير نايف ضد الأمير طلال الذي يعتبر معارضاً للسياسة البريطانية» أنظر: F.O. 371/91838, From Pelleck, Damascus to F.O, 23-7-1951

البريطانية في الأردن، فقد كان يمثل التيار المتعاطف مع مصر وسوريا والسعودية[٤٠].

من جانب أخر قام سمير الرفاعي في ٢٥ تموز بتقديم استقالته الى الأمير نايف الذي قبلها وعهد الى توفيق أبو الهدى بتشكيل الحكومة الجديدة. ونستطيع القول بأن قدوم أبو الهدى في مثل هذه الفترة لم يكن من قبيل الصدفة، خاصة إذا علمنا بأن الوزير البريطاني المفوض كيركبرايد كان يعارض وبشدة تغيير الوزارة - في مثل هذا الوقت - قبل أن تحل مسألة وراثة العرش. وهذا ما تؤكده برقياته المتكررة الى الخارجية البريطانية [٤١].

كانت هناك جملة أسباب وراء قدوم أبو الهدى الى سدة الحكم، منها رغبة الوصي الأمير نايف في تحقيق رغبة أبيه بأن يتولى أبو الهدى رئاسة الوزراء بدلاً من الرفاعي[٤٢]. اضافة الى أن الأمير نايف كان يعتقد أن بقاء سمير الرفاعي في الحكم سوف يجلب على الأردن مزيداً من الكوارث خاصة أن فترة حكم الرفاعي شهدت حدوث جريمتي قتل وعدم نزول الأمطار[٤٣].

ويبدو لنا أيضاً أن الحكومة العراقية ممثلة بجهود نوري السعيد كان لها ضلع في ذلك، ويعود السبب الى موقف سمير الرفاعي من موضوع الاتحاد مع العراق، فقد صرح الرفاعي للعراقيين «... إنه في ظل غياب الملك والبرلمان فأنه لن يكون هناك أي تقدم في هذه المسألة، مهما كان محتملاً لدى الجانب الأردني»[٤٤]. وقد دفع سمير الرفاعي ثمن موقفه هذا حين عمل نوري السعيد على اقصاء الرفاعي من منصبه، وذلك ببذل جهد كبير في اقناع كيركبرايد بالعدول عن معارضته لأي تغيير في الوزارة الحاليه. ومهما يكن من أمرهذه الأسباب وغيرها[٤٥]، فإنه من الواضح لنا بأن توفيق أبو الهدى كان حائزاً على صداقة العراقيين وثقة الانجليز.

---

(٤٠) أنظر التفاصيل في: Shwadran, Jordan astate of tension, pp. 310-315.

(٤١) F.O. 371/91789. From Kirkbride, Amman to Furlonge, F.O. 25-7-1951.

(٤٢) النشاشيبي: ماذا جرى في الشرق الأوسط، ص٢٩٩.

(٤٣) F.O. 371/91789. From Kirkbride, Amman to Furlonge, F.O. 25-7-1951.

(٤٤) Ibid.

(٤٥) أنظر التفاصيل في: النشاشيبي: من قتل الملك عبدالله، ص٥٤-٥٥.

محاولات الحكومة العراقية لضم الأردن

جاءت جميع المحاولات السابقة للاتحاد بين الأردن والعراق من قبل الملك عبدالله، إلا أنه ونتيجة الظروف التي طرأت - اغتيال الملك عبدالله - بادرت الحكومة العراقية بأخذ زمام المبادرة، في محاولة منها لضم الأردن اليها. فما هي الأسباب التي كانت وراء المبادرة العراقية؟ وهل نجحت الحكومة العراقية في مساعيها؟

أ - كانت مسألة التيجان - كما اسلفنا سابقاً - من أسباب فشل محاولات الاتحاد السابقة بين البلدين، والآن وبعد أن شغر عرش الأردن أصبح الوقت مناسباً لضم الأردن، وقبل قيام عرش فيه.

ب- خشية الحكومة العراقية من احتلال اسرائيل للضفة الغربية ومن وقوع الأردن تحت تأثير الجبهة المصرية السعودية والدول السائرة في فلكها. لذلك رأت الحكومة العراقية أن واجبها ملء الفراغ الذي تركه غياب الملك عبدالله.

جـ- اشتداد الدعاية في العراق وارتفاع الاصوات الداعية الى ضم الأردن للعراق(٤٦). فالأحزاب العراقية المختلفة ناشدت الجهات الرسمية العمل على توحيد المملكتين الهاشميين (٤٧).

ولذلك بادرت الدبلوماسية العراقية لضم الأردن للعراق بسرعة في اتجاهين: محادثات الأمير عبد الآله مع المستر يونجر Younger وزير الدولة البريطاني في وزارة الخارجية ومحادثات الوفد العراقي الموجود في عمان لحضور جنازة الملك عبدالله مع المسؤولين الأردنيين.

فبالنسبة لمحادثات الوصي عبد الآله والتي جرت في ٢١ تموز ١٩٥١ تكشف لنا المصادر البريطانية ما دار فيها، حيث قدم الأمير عبد الآله شرحاً مفصلاً عن المحادثات الأخيرة والتي جرت بين المسؤولين في الأردن والعراق لأنشاء اتحاد بينهما - سبق وأن عرضنا لذلك - وطلب من المستر يونجر اعلام الخارجية البريطانية بالموضوع لابداء رأيها فيه (٤٨).

---

(٤٦) الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج الثامن، ص٢٣١.

دروزة: الوحدة العربية، ص٢٨١.

(٤٧) أنظر: جريدة لواء الاستقلال ،تاريخ ٨ و ٩-٨-١٩٥١.

(٤٨) F.O. 371/91797, Memorandum From Younger, to Eastern Department, F.O. 21-7-1951.

وجاء رد الخارجية البريطانية على هذه المحادثات في برقية الى سفارتها في بغداد جاء فيها « ... أن الاتحاد بين البلدين سوف تكون له مضاعفات خطيرة في الشرق الأوسط عموماً، وأن الاتحاد سوف يضعف موقف بريطانيا في الأردن في حالة قيامه – لذلك – فالحكومة البريطانية لا تحبذ قيام مثل هذا الاتحاد »(٤٩). ولكن وفي نفس الوقت ومن خلال البرقية نفسها، تذكر الخارجية أنها طلبت من مفوضيتها في عمان إبلاغ الأمير عبد الآله شكرها على طلبه رأيها في الموضوع. كذلك طلبت ابلاغه بوجهة النظر البريطانية والتي تبنتها على الدوام وهي « ... أن الحكومة البريطانية ليست ضد الاتحاد إذا جاء طبقاً لرغبات شعبي المملكتين وأن مستقبل المملكتين يجب أن تقرره ارادة حكومتيهما وشعبيهما »(٥٠).

أما في عمان فقد جرى حديث حول موضوع الاتحاد بين صالح جبر وهزاع المجالي الذي انتقد العراقيين بقوله لهم « ... إن مجيئهم ليس للتعزية وأنما لأخذ الأردن–وأضاف–نحن دعاة وحدة ولكن الوحدة تتم بالمحادثات الرسمية وليس بمثل هذه الطريقة »(٥١) وتابع صالح جبر نشاطه وأجرى محادثات مع الوزير البريطاني المفوض في عمان كيركبرايد في ٢٣ تموز، حيث نقل اليه اقتراح توحيد العرشين الهاشميين بقيادة فيصل الثاني مع اقامة ارتباط إداري بينهما، وأوضح جبر لكيركبرايد تأييد الفلسطينيين للاتحاد لأنه سوف يحميهم ويحمي الأردن من الخطر الاسرائيلي(٥٢). وفي ٢٤ تموز التقى كيركبرايد بنوري السعيد وتم التطرق الى موضوع الاتحاد، حيث أكد نوري السعيد على ضرورة توحيد البلدين تحت عرش هاشمي واحد بقيادة فيصل الثاني مع بقاء الأوضاع على ما هي عليه الآن لمدة خمس سنوات يمنح الأردن خلالها استقلالاً داخليا، مع امكانية قيام تعاون اقتصادي وثيق وعملة موحدة واتحاد جمركي وبريدي(٥٣).

ولدى زيارة كيركبرايد للأمير نايف في ٢٤ تموز أخبره الأخير بأن نوري السعيد ومعه صالح جبر وليس الأمير عبد الآله تحدثا معه حول موضوع

---

(٤٩) F.O. 371/91797. From F.O. to Baghdad. 22-7-1951.

(٥٠) Ibid.

(٥١) المجالي: مذكراتي، ص١٠٧–١٠٨.

(٥٢) F.O. 371/91797. From Kirkbride. Amman to F.O. 24-7-1951.

(٥٣) F.O. 371/21797. From Kirkbride. Amman to F.O. 25-7-1951.

الاتحاد(٥٤)، وأنه أظهر لهما بأنه غير ميال للموضوع لأن موضوع الاتحاد يجب أن يقرره سكان البلاد، وأنه (الأمير نايف) لا يفضل مشروعاً يحرم سلالة الملك عبدالله من حقوقهما(٥٥).

ويبدو أن الأمير نايف كان يرى أن فرصته كبيرة في تولي العرش في ضوء بعض التفسيرات الدستورية. ولكن عندما تلاشت أماله نهائياً في الوصول الى السلطة نراه يغير موقفه ويصبح من أنصار فكرة الاتحاد.

وعاود نوري السعيد في ٢٥ تموز الاتصال بكيركبرايد وأخبره أنه قد أجّل سفره يوماً أخر ليتسنى له معرفة رد رئيس الوزراء الجديد أبو الهدى، الذي أخبر كيركبرايد بأنه درس المقترحات العراقية ووجدها غير عملية. وأضاف قائلاً « ... أنه حريص على أن لا يعطي العراقيين وغيرهم أية فرصة ليقولوا بأنه وضع عائقاً في طريق الوحدة العربية »(٥٦). ومثل هذا النشاط العراقي المكثف في عمان كان هدفه تسريع عملية الاتحاد بين البلدين، ولكن ظهر للعراقيين أن قضية الاتحاد بحاجة الى الوقت ومزيد من الدراسة. لذلك غادر الوفد العراقي عمان في ٢٦ تموز.

ومن منطلق حرصه على أن يظهر بصورة حسنة أمام الرأي العام الأردني والعربي صرح توفيق أبو الهدى « ... أن سياسة حكومته متجهة الى المحافظة على حالة الاستقرار السائدة، وليس من رأي الحكومة أن تبحث في تلك المشاريع. إذ أن ذلك من حق مجلس النواب الذي سيجري انتخابُه قريباً، والذي سينظر في أي مشروع قومي يفيد البلاد »(٥٧). وأخذت الحكومة العراقية التصريح على محمل الجد، وأن هدف أبو الهدى التمهيد لقيام اتحاد بين الأردن والعراق بالطرق الدستورية. ولذلك قام نوري السعيد بتشكيل بعثة لترويج الاتحاد بين الأردن والعراق برئاسة الدكتور محمد حسن سلمان، وعضوية الدكتور سليم النعيمي والدكتور جابر عمر، وعبد الجليل الراوي من الجانب

---

(٥٤) قام كيركبرايد في ٢٢ تموز بزيارة الوصي عبد الاله وخرج بانطباع من تلك الزيارة وهو « ... أن الوصي عبد الاله لم يكن هو نفسه المحرك لذلك الاتحاد ». ويضيف كيركبرايد أن الأحداث اللاحقة أثبتت صحة انطباعه. أنظر: F.O. 371/91789, From Kirkbride, Amman to Furlonge, F.O. 25-7-1951.

(٥٥) Ibid.

(٥٦) F.O. 371/91789, From Kirkbride, Amman to Furlonge, F.O. 25-7-1951.

(٥٧) أنظر: جريدة الجزيرة، تاريخ ١٧-٨-١٩٥١.

العراقي وأضيف اليهم اكرم زعيتر من الجانب الأردني(٥٨). وبدأت أعمالها في عمان في ١٩ آب حيث أجرت اتصالات مع سليمان النابلسي وحكمت المصري وأنور الخطيب وشفيق ارشيدات وغيرهم(٥٩).

كذلك قامت البعثة بالاتصال – عن طريق احمد الراوي وزير العراق المفوض بعمان– مع اثنين من وزراء حكومة أبو الهدى هما سعيد المفتي وزير الداخلية والمكلف بالاشراف على سير الانتخابات وسليمان طوقان وزير الدفاع، وهما من مؤيدي فكرة الاتحاد، ويظهر ذلك جلياً من خلال الاجتماع الذي عقد في ٢٢ آب وحضره بالاضافة الى المفتي وطوقان وزير العراق المفوض بعمان، وفيه تم التباحث بشأن الانتخابات المقبلة بالضفتين، حيث تم التوصل الى تفاهم حول قوائم مرشحيهم للانتخابات وتم تخصيص مبلغ عشرة الآف دينار قسمت مناصفة بين الضفتين من أجل صرفها على الانتخابات بمعرفة كل من سعيد المفتي وسليمان طوقان(٦٠).

ثم قام رئيس البعثة العراقية بمقابلة توفيق أبو الهدى في ٢٥ آب الذي أكد له «... أنه ما يزال على العهد وأنه على الدوام مع نوري السعيد»(٦١). وثمة ملاحظة جديرة بالاهتمام وهي أن نشاط البعثة العراقية لم يتسم بالسرية بل عملت البعثة علناً وعلى نطاق شعبي واسع، فقد اتصلت بمختلف شرائح وطبقات المجتمع الأردني وطافت في أنحاء متفرقة من البلاد خاصة في الضفة الغربية. وجاء التركيز على الضفة الغربية بعد أن أدركت الحكومة العراقية أن للضفة الغربية أثر فعال في عملية الاتحاد وذلك لأن سكانها كانوا من الراغبين والمؤيدين للاتحاد. فقد وجدوا فيه حلاً لمشاكلهم(٦٢).

---

(٥٨) وزارة الدفاع العراقية: محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج الرابع، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٩، ص١٦٢٨.

وكان اكرم زعيتر قد زار بغداد في ٩ آب من أجل «... نقل شعوره وشعور اخوانه المؤمنين بأن هذا الاتحاد هو السبيل الأوحد السريع لانقاذهم مما يعانونه، وهو نقطة الانطلاق نحو المستقبل».

أنظر: جريدة فلسطين، تاريخ ١٢-٩-١٩٥١.

(٥٩) محاكمات المحكمة العسكرية، ج الرابع، ص١٦٢٢و١٦٤٩.

(٦٠) محاكمات المحكمة العسكرية، ج الرابع، ص١٦٣٠.

(٦١) المصدر السابق.

(٦٢) عانى سكان الضفة الغربية من الأحوال الاقتصادية السيئة بسبب الجفاف اضافة الى الخطر الصهيوني. لذلك وجدوا في الاتحاد فرصة لتحسين احوالهم نظراً لموارد العراق وامكانية ايجاد فرص عمل لهم هناك، كذلك قيام الجيش العراقي القوي برد الخطر الصهيوني.

ونجحت الحكومة العراقية في كسب المعارضة الى جانبها قبل موعد الانتخابات، لدورها في الافراج عن عبدالله الريماوي وعبدالله نعواس اللذان خرجا من السجن للبرلمان(٦٣). وقبيل الانتخابات أرسل رئيس البعثة العراقية برقية الى الخارجية العراقية بتاريخ ٢٣ آب جاء فيها «... عملنا شعبي ونحن في شغل مستمر مع مختلف الطبقات بدأنا بجولات في جميع الأنحاء أملنا قوي إن لم تحصل اختلافات مفاجئة»(٦٤). وحدث ما خشي منه العراقيون. ففي ليلة الانتخابات والتي جرت في ٢٩ آب وشارك فيها أفراد الشرطة والجيش للمرة الأولى(٦٥). قام توفيق أبو الهدى وكلوب باشا بالتدخل السافر في الانتخابات(٦٦)، وتعترف التقارير البريطانية بأنه قد جرى بعض التدخل في الانتخابات عندما عمل أبو الهدى على اسقاط شفيق ارشيدات(٦٧).

وهكذا جاءت نتائج الانتخابات مخيبة لآمال الحكومة العراقية بعد أن فشل معظم مرشحيها(٦٨) في الوصول الى قبة البرلمان الأردني، وبالتالي فشلت جهودها في تحقيق الاتحاد الذي كانت تأمل أن يتم بموافقة المجلس النيابي. وفي الجلسة التي عقدها مجلس الأمة الأردني في الخامس من أيلول قرر المناداة بالأمير طلال ملكاً دستوريا على الأردن،وبهذه المناسبة انتابت البلاد فرحة غامرة، وشاركت الحكومة العراقية في احتفالات التتويج بوفد رسمي كبير(٦٩).

---

(٦٣) Abidi, Jordan, a political study, p. 90.

(٦٤) انظر التفاصيل في محاكمات المحكمة العسكرية، ج الرابع، ص١٧١٥.

(٦٥) جريدة الدفاع، تاريخ ٣٠-٨-١٩٥١. وحول حق الجيش في الانتخاب أنظر تصريح سعيد المفتي في جريدة الف باء تاريخ ٢٣-٨-١٩٥١.

(٦٦) محاكمات المحكمة العسكرية، ج الرابع، ص١٦٢٢.

(٦٧) موسى: صفحات من تاريخ الأردن الحديث، جريدة الرأي، تاريخ ١٥-٧-١٩٩١. وقام شفيق ارشيدات وعاكف الفايز برفع قضيتين لدى محكمة التمييز ضد الحكومة مطالبين بفسخ الانتخابات بحجة التزوير. أنظر التفاصيل في: د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧.٩، تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ٧٤ صفحة ١٢٩.

(٦٨) نجح من المرشحين الموالين للعراق: سعيد المفتي، هزاع المجالي، أنور الخطيب، حكمت المصري، قدري طوقان. وقد بلغ عدد المرشحين ١٠٤ مرشحاً ٥٣ من الضفة الشرقية و٥١ من الضفة الغربية. أنظر جريدة فلسطين تاريخ ٣٠-٨-١٩٥١.

(٦٩) ضم الوفد نوري السعيد رئيس الوزراء وصالح جبر رئيس حزب الأمة الاشتراكي وغيرهم. أنظر: جريدة الجزيرة، تاريخ ٦-٩-١٩٥١.

ويمكن القول أن تتويج الملك طلال جعل فرص تحقيق الاتحاد ضعيفة إن لم تكن مستحيلة، ووضع حداً للاشاعات(٧٠) التي انتشرت في البلاد ومنها أن بريطانيا لن تسمح لطلال بتسلم العرش. وعلى الرغم من ذلك فإن الحكومة العراقية لم تفقد الأمل، فقد استغل صالح جبر وجوده في عمان، وقام بزيارة عدد من المدن الأردنية وخاصة في الضفة الغربية منها نابلس وجنين وطولكرم وغيرها، ورافقه فيها اكرم زعيتر الذي تحدث عن هذه الزيارات فقال «... أنها زيارات شخصية غير رسمية وأن صالح جبر أحب أن يستمع الى رغبات الناس وأمانيهم، حيث انعقد اجماع المدن التي زارها على الاتحاد»(٧١).

أثارت هذه الزيارات بلبلة لدى الأوساط السياسية العربية منها والمحلية، خاصة بعد أن نشرت جريدة البلاد الصادرة في الضفة الغربية بأن الحكومتين الأردنية والعراقية على علم تام بتلك الجولات والاجتماعات(٧٢). ولكن توفيق أبو الهدى أنكر ذلك خلال جلسة مشتركة للنواب والأعيان في ١٨ أيلول حيث قال «... أود أن اؤكد لكم أن الحكومة لم تبحث ولم يطلب اليها أي شيء فيما يتعلق بالاتحاد، وأنه على الرغم من بعض المحادثات في عهد المغفور له الملك عبدالله، فقد صرح كل من حضرة صاحب السمو الوصي على عرش العراق وفخامة نوري السعيد رئيس الوزراء أنهما يدركان أن الوضع قد تغيّر بعد وفاة الراحل العظيم، وأن الأمر يتوقف اليوم على ما تراه المملكة الأردنية متفقاً مع مصالحها وغاياتها. ومن المؤكد أنه لم يبت بأي شيء في الماضي وأن أمر الاتحاد بمعناه المعروف أجل الى نتائج مفاوضات تجري في مدة لا تزيد عن خمس سنوات .... لقد كان هناك تفكير في موضوع التاج لم يعد له محل اليوم، وأن غرضنا الآن ضمان الاستقرار والاحتفاظ بالكيان وصيانة العرش مع الترحيب بأي اتحاد مع أي دولة عربية عندما يتم

---

(٧٠) اشيع أن الأمير نايف وبالتعاون مع العراق وبعض موظفي البلاط الملكي منهم فرحان شبيلات ومحمد الشريقي وبالتعاون مع بعض عناصر الجيش الأردني (الكتيبة الهاشمية) حاولوا استلام السلطة، إلا أن حكومة أبو الهدى علمت بأمر المحاولة فوأدتها في مهدها. أنظر:

د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧٠٩، تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ٧٤ صفحة ١٢٨-١٢٩. محافظة: العلاقات الأردنية البريطانية، ص١٩٧.

المجالي: مذكراتي، ص١١٥.

(٧١) جريدة فلسطين، تاريخ ١٢-٩-١٩٥١.

(٧٢) د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧٠٩ تقارير المفوضية العراقية في عمان وثيقة رقم ٧٨ صفحة ١٤٦.

الاتفاق على ذلك في نطاق التفاهم العربي العام ،وبعد ضمان اتقاء الاخطار من كل النواحي والوثوق من امكانية التغلب عليها بالوسائل الواضحة المأمونة»(٧٣).

وفي معرض رده على أسئلة بعض النواب حول موضوع الاتحاد في ٢٤ أيلول أجاب أبو الهدى «... إن المملكة الأردنية ترحب بالاتحاد ولكن هذا الأمر يجب أن يتم بحيث تحصل البلاد على فوائد لا أضرار، وأن لا يكون سبباً في تصدع الوحدة العربية وتفككها لأن دفع الضرر أولى من جلب المنفعة، ولكني اطمئن النواب المحترمين بأنه لم يقدم الى الحكومة أي مشروع صالح يمكن السير عليه»(٧٤). وفي نهاية الجلسة أعلن أبو الهدى استعداده لاطلاع المجلس في جلسة سرية عما لديه من معلومات حول الموضوع. وكان عدد من النواب قد هاجم العراق ومشروع الاتحاد بشكل ملفت للنظر(٧٥).

أثارت تصريحات توفيق أبو الهدى الأوساط السياسية المؤيدة للاتحاد وفاجأت الحكومة العراقية، فطلبت من وزيرها المفوض في عمان مقابلة أبو الهدى (في ٢٦ أيلول) الذي أوضح بأنه كان مضطراً للاشارة لموضوع الاتحاد بتلك الصورة التي وردت في احاديثه، بسبب ما أثارته زيارة صالح جبر وما قيل من تساؤلات حولها لدى ممثلي بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وبعض الدول العربية المجاورة-السعودية وسوريا ومصر- ،فكان لا بُد من التصريح بأنه باقٍ على ما تعهد به لهم عند تأليف الوزارة من توطيد الاستقرار في البلاد والمحافظة على العرش وتعديل الدستور(٧٦). ثم تطرق أبو الهدى والوزير المفوض الى مسودة مشروع الاتحاد بين الأردن

---

(٧٣) أنظر التفاصيل: ملحق الجريدة الرسمية الأردنية، ع الخامس، تاريخ ١٧-١٠-١٩٥١. وأنظر أيضاً: د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧٠٩ تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ٨٠ صفحة ١٥٣. جريدة الهدى، تاريخ ١٩-٩-١٩٥١. جريدة الف باء، تاريخ ١٩-٩-١٩٥١.

(٧٤) أنظر: ملحق الجريدة الرسمية الأردنية، ع الخامس، تاريخ ٢٩-١٠-١٩٥١. وأنظر أيضاً: د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧٠٩، تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ٧٩ صفحة ١٥٠. جريدة الجزيرة، تاريخ ٢٦-٩-١٩٥١.

(٧٥) هاجم كل من النائب رشاد مسودة وعبد الرحيم جرار وعبدالله الريماوي وكامل عريقات ووحيد العوران واحمد الطراونة، مشروع الاتحاد هجوماً شديداً. أنظر: ملحق الجريدة الرسمية الأردنية، ع الخامس، تاريخ ٢٩-١٠-١٩٥١.د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧٠٩، تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ٧٩ صفحة ١٤٩-١٥٠. جريدة الأردن، تاريخ ٢٥-٩-١٩٥١.

(٧٦) د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧٠٩، تقارير المفوضية العراقية في عمان وثيقة رقم ٧٨ صفحة ١٤٦-١٤٧.

والعراق، فأوضح أبو الهدى أنه بعد اطلاعه على هذه المسودة يرى أن يترك الأمر للجو الملائم للمفاوضات والمذاكرات بين مسؤولي البلدين دون استفزاز أحد. وفي نهاية الاجتماع طمأن أبو الهدى الوزير العراقي المفوض بقوله له « ... أنه لم يزل على العهد، وأن الاتحاد مع العراق من مبادئه وغاياته وأنه مهتم بدراسته وينتظر الجو الملائم للمباحثة فيه »(٧٧).

ثمة حقائق تظهر في تصريح أبو الهدى الأول (١٨ أيلول) عندما أعلن رفضه للمشروع العراقي بقوله إن التفكير في موضوع الاتحاد لم يعد له محل اليوم ويؤكد سعيه للحفاظ على الاستقرار وصيانة العرش الأردني وفي الوقت نفسه نراه يرحب بأي اتحاد مع أية دولة عربية، لكنه يشترط أن توافق الدول العربية عليه وهذا أمر صعب تحقيقه، لأنه إذا أراد الأردن الاتحاد مع العراق فإن السعودية وسوريا ومصر تعارض ذلك، وإذا أراد الأردن الاتحاد مع سوريا فإن العراق يعارض ذلك. وهكذا فإن الحصول على موافقة الدول العربية صعبة إن لم تكن مستحيلة. وفي تصريحه الثاني (٢٤ أيلول) يصف المشروع العراقي للاتحاد بأنه عديم الفائدة من خلال قوله بأنه لم يقدم الى حكومته أي مشروع صالح يمكن السير عليه.

بينما في مقابلته للوزير المفوض العراقي يطالب بارجاء المشروع وتعليقه الى أن يحين الوقت المناسب، وترك فسحة من الأمل للعراقيين حينما أشار الى أن الاتحاد مع العراق من مبادئه وأنه على العهد.

نخلص الى القول بأن أبو الهدى لم يكن يعّبر عن قناعاته في تصريحاته، بل كان مسيراً ومدفوعاً من عدة جهات أجنبية وعربية، أهمها الحكومة البريطانية والعائلة الهاشمية في عمان. وبدأ أبو الهدى عهد الملك طلال بزيارة الرياض متوخياً احلال التفاهم بين الأردن والدول العربية، داعياً الى توثيق عُرى التعاون والمحبة والاخاء(٧٨). ومثلتّ زيارة أبو الهدى للسعودية (٤-٨) تشرين الأول ١٩٥١ نقطة تحول في مواقفه السياسية، فقد عاد من هذه الزيارة سعودي المظهر مرتديا عباءة بيضاء والكوفية والعقال، وأصبح من أشد المتحمسين للمحافظة على وحدة الكيان الأردني(٧٩).

---

(٧٧) نفس المصدر السابق.

(٧٨) أنظر: د.ك.و.ملفة رقم ٢١١/٢٧٠٩، تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثقة رقم ٧٤ صفحة ١٣٠.

(٧٩) المصدر السابق، وثيقة رقم ٩٠ صفحة ١٧٤.

وأنظر أيضاً: المجالي: مذكراتي، ص١١١. جريدة فلسطين ،تاريخ ٩-١٠-١٩٥١.

وقام الملك طلال بزيارة السعودية (٨٠) وقد أثارت هذه الزيارة حفيظة الحكومة العراقية بشكل عام والوصي عبد الآله بشكل خاص. ويبدو لنا أن سبب ذلك هو أن الحكومة العراقية ومعها الأمير عبد الآله رأت أنها أحق بهذه الزيارة نظراً لصلات القربى بين الاسرتين الحاكمتين، كذلك رأت فيها خروجاً عن المألوف في السياسة الهاشمية التقليدية تجاه السعوديين. وقد شارك بعض الساسة الأردنيين الحكومة العراقية انتقادها لتلك الزيارة، فهزاع المجالي اعترض وبشدة على قيام أبو الهدى بالإعداد لزيارة الملك طلال للسعودية وهو في حالة صحية لا تمكنه من القيام بمثل هذه الزيارة (٨١). ولكن أبو الهدى كان يهدف من هذه الزيارة التقارب مع السعودية، ويحرص على تطمين أبن سعود بأن فكرة الاتحاد مع العراق مستبعدة. كما أن الأردن حصل على دعم أبن سعود مالياً ومعنوياً (٨٢). ويمكن اعتبار الزيارة رداً من الملك طلال على المحاولات العراقية للاتحاد مع الأردن، ومنعه من حقه في اعتلاء العرش.

وحدث أن حلت بالأردن في تلك الفترة أزمة اقتصادية خانقة، تحدثت عنها المفوضية العراقية في عمان من خلال برقية الى الخارجية العراقية بقولها « ... تجتاز الأردن أزمة اقتصادية خانقة كان لا بُد من وقوعها، وقد عجل في بروزها المحل الذي أصاب الزراعة هذا العام فانعدمت، مما جعل الحالة الاقتصادية تستمر من سيء لأسوأ خاصة أن الأردن يعتمد في صادراته - والتي هي أقل بكثير من وارداته - على الزراعة »(٨٣). وكان لتلك الأزمة وما سببته من كثرة العاطلين عن العمل وسوء أحوال المواطنين أكبر الأثر في أن تعود فكرة الاتحاد بين الأردن والعراق الى الظهور من جديد. كذلك أدت عودة الوفد المالي

(٨٠) لم يكن قد مضى على اعتلاء طلال العرش أكثر من خمسين يوماً حتى قام بزيارة السعودية في الفترة الواقعة بين ١٠-١٩ تشرين الثاني ١٩٥١. أنظر التفاصيل في:

د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧٠٩ تقارير المفوضية العراقية في عمان وثيقة رقم ٦٠ صفحة ١٠٣-١٠٤.

جريدة الحوادث تاريخ ١٩-١١-١٩٥١.

(٨١) المجالي: مذكراتي، ص١١٧.

(٨٢) أبلغ القائم بالاعمال السعودي في عمان رسالة ملكية الى توفيق أبو الهدى مفادها « ... أن ثقة أبن سعود بفخامة توفيق أبو الهدى تامة، وأن أبن سعود طلب من حكومات مصر وسوريا ولبنان التعاون في إفساح المجال لتحقيق خطط أبو الهدى الحكيمة وعدم إحداث ما يعرقلها » أنظر: د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧٠٩ تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ٧٨ صفحة ١٤٦.

(٨٣) المصدر السابق، وثيقة رقم ٨٢ صفحة ١٥٥.

الأردني من لندن دون أن يحصل على القرض المطلوب (١٥ مليون جنيه استرليني) وحصوله فقط على مليون ونصف جنيه استرليني الى دفع معارضي الحكومة وخاصة أعضاء حزب البعث للقيام بحملة اعلامية لدعم الاتحاد الأردني-العراقي(٨٤).

أنتهز مؤيدو الاتحاد هذه الفرص(٨٥). وظهرت سلسلة من المقالات في جريدة فلسطين بعنوان «أزمة الكيان»(٨٦) بقلم النائب قدري طوقان. وتهدف هذه المقالات الى القول بأن امكانيات الأردن المالية والاقتصادية لا تتناسب مع جسامة المسؤولية الملقاة على عاتقه، بعد نكبة فلسطين وأن الأردن يعاني من أزمة خطيرة تتصل بكيانه كدولة، وأنه لا يمكن للأردن أن يعيش وحده ما لم يتحد مع بلد عربي كالعراق(٨٧). وقد قامت الحكومة الأردنية بالرد على هذه المقالات بأن نشرت مقالا تحت عنوان «الاستقرار قبل كل شي» ذكرت فيه أنه «... لا توجد أزمة كيان لأنه يوجد في المملكة الأردنية عرش وحكومة وشعب»(٨٨).

وخلال جلسة لمجلس النواب في ١٢ كانون الأول عقدت لمناقشة الوضع الاقتصادي تطرق النائب خلوصي الخيري الى مقالات (أزمة الكيان) وطالب النواب أن يحذوا حذو النائب قدري طوقان، كما طالب النائب عبدالله نعواس بأن تفي الحكومة بوعدها في عقد جلسة سرية لمناقشة مشروع الاتحاد الأردني العراقي(٨٩). استجابت الحكومة للطلب وعقدت

---

(٨٤) F.O. 371/98857, From Amman to F.O. report for the month of december 1951, 3-1-1952.

(٨٥) نذكر منهم: سليمان النابلسي، هزاع المجالي، حكمت المصري، خلوصي الخيري، موسى ناصر وأنور الخطيب، قدري طوقان، عبدالله نعواس وغيرهم. أنظر:

د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧٠٩ تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ٦٤ صفحة ١١٥.

(٨٦) أنظر جريدة فلسطين، تاريخ ٢٤-١١-١٩٥١. وقد طلب النائب أنور الخطيب في ٢٥-١١-من النائب طوقان مقالة أخرى تكون أكثر صراحة. أنظر جريدة فلسطين، تاريخ ٢٥-١١-١٩٥١ وأيضاً تاريخ ١-١٢-١٩٥١.

(٨٧) أنظر: المجالي: مذكراتي، ص١٢٣. جريدة فلسطين، تاريخ ٨-١٢-١٩٥١ و ١٥-١٢-١٩٥١. د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧٠٩، تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ٦٤ صفحة ١٥٥.

(٨٨) نُشر رد الحكومة في جريدة الدفاع وتحت اسم مستعار وهو «الشيخ» أنظر: جريدة الدفاع، تاريخ ١٤-١٢-١٩٥١.

(٨٩) ملحق الجريدة الرسمية الأردنية، تاريخ ١٦-١-١٩٥٢.

وأنظر أيضاً: جريدة فلسطين تاريخ ١٥-١٢-١٩٥١.

المجالي: مذكراتي، ص١٢٢.

جلسة سرية في ١٨ كانون الأول استمرت ساعتين، كشف خلالها أبو الهدى النقاب عن موقف الحكومتين الأردنية والعراقية من مشروع الاتحاد. فبعد أن قام باطلاع النواب على بنود مشروع الاتحاد الذي قدمه العراق الى الملك عبدالله قال « ... إن العراق تريد الاتحاد السياسي فقط ولم يتطرق الى اقتصاد الأردن ولا لجيشه بل طالب ببقاء الجيش العربي على ما هو عليه الآن، على أن تتحمل الحكومة البريطانية دعمها المالي كالسابق وأضاف بأنه من الأصلح أن لا يبحث في هذا الموضوع الآن لوجود أربعة موانع ضد الاتحاد وهي: بريطانيا وكيان الدولة والعرش الأردني وبعض الدول العربية التي تمانع في الاتحاد وربما يصيب الجامعة العربية من جراءها تصدع لا يرغب هو في حدوثه، وأخيراً عدم جدية الحكومة العراقية في الاتحاد - وأوضح أبو الهدى - أنه ليس في مشروع العراق من الفوائد العملية ما تحل به مشكلات الأردن وصعوباته التي يشكو منها اليوم، اذ يقترح المشروع اتحاداً سياسياً مُعجلاً واتحاداً اقتصادياً مؤجلاً لمدة عشر سنوات، - ومضى يقول - إن فكرة الاتحاد تحلها الشعوب لا الحكومات، ولما كان الشعب الأردني لم يع هذه الفكرة ولم تنضج لديه، فإنه من الأحرى تركها الآن حيث أن الكلام سابق لأوانه »(٩٠). وفي نهاية الجلسة هاجم أبو الهدى كاتبي مقالات (أزمة الكيان) وقال إنه منع نشرها بعد الآن « ... إذ أن نشرها يصدع صفوف الشعب وأن هناك كيان أردني وعرش يجب على الشعب الالتفاف حوله » (٩١).

واستطاع أبو الهدى بتصريحه القوي الواضح(٩٢)، سحب البساط من تحت اقدام

---

(٩٠) د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧٠٩، تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ٦٤ صفحة ١١٦-١١٧، وانظر ايضاً:
Dearden, Jordan, pp. 95-96.
Harris, Jordan, its people, its society, p 110.
Patai, The Kingdom of Jordan, p. 54.

(٩١) جريدة الف باء، تاريخ ١٨-١٢-١٩٥١. جريدة الهدى تاريخ، ٢٧-١٢-١٩٥١.

(٩٢) تعرض تصريح توفيق أبو الهدى الى التحريف والتشويه بعد قيام بعض النواب بإفشاء سرية الجلسة. وقامت كل جهة بتفسير التصريح حسب مصلحتها وأهوائها، فما كان من أبو الهدى، إلا أن أدلى بتصريح في ١٢ كانون الثاني ١٩٥٢ واذيع عبر محطة الاذاعة الأردنية. وفيه قام توفيق أبو الهدى بالرد على التحريفات، للتفاصيل انظر:

د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧٠٩، تقارير المفوضية العراقية في عمان وثيقة رقم ٣٥ صفحة ٤٦-٤٧.
جريدة الأردن تاريخ، ١٣-١-١٩٥٢.
جريدة لواء الاستقلال تاريخ، ١٣-١-١٩٥٢.
Dearden, Jordan, p. 95.

وفي معرض رده على تصريح أبو الهدى كتب المحامي عبد الرزاق شبيب مقالة بعنوان « أبو الهدى يمعن في ضلاله » طالب فيها أبو الهدى بتقديم مشروع جديد للاتحاد، إذا كان المشروع العراقي ناقصاً كما ادعى أبو الهدى.
انظر: لواء الاستقلال تاريخ، ١٥-١-١٩٥٢.

الاغلبية البرلمانية التي تؤيد الاتحاد مع العراق.

ومهما يكن من أمر فإن فشل مشروع الاتحاد الأردني العراقي يحتاج الى توضيح مواقف الدول الأجنبية والعربية منه. فقد كان سائداً لدى السواد الأعظم من سكان الأردن وحتى بعض الاقطار العربية، بأن بريطانيا تدعم وتؤيد فكرة الاتحاد بين الأردن والعراق. ولكن الحقيقة غير ذلك فبريطانيا - التي مزقت الوطن العربي بالاتفاق مع حلفائها - ليس من أهدافها إقامة وحدة عربية. ولكنها كانت في معظم الأحيان تتجنب اصدار أي بيان علني تعلن فيه عن معارضتها لقيام الاتحاد على الرغم من أنها لم ترغب في قيامه يوماً لعدة أسباب منها:-

أ- أن الاتحاد سوف تكون له مضاعفات خطيرة في الشرق الأوسط وربما تفقد بريطانيا تاثيرها على الأردن(٩٣).

ب- خشية بريطانيا من أن تكون دولة الاتحاد المرتقبة خطراً كبيراً على اسرائيل(٩٤). وذلك لأن الاتحاد سوف يمنح العراق حدوداً مشتركة مع اسرائيل وهذا موضوع يزعج اسرائيل، وربما تحدث مصادمات حدوديه تضع بريطانيا في مأزق حرج هي في غنى عنه.

جـ- إن قيام الاتحاد سوف يثير عداوة الدول العربية لها وهي ليست بحاجة الى ذلك (٩٥).

أما فرنسا والتي كانت تعتقد أن بريطانيا وراء مشروع الاتحاد، فقد أعلنت أنها تؤيد بقاء الأوضاع في الشرق الأوسط على ما هي عليه (٩٦). وسارت الولايات المتحدة على منوالها فعارضت اتحاد العراق والأردن (٩٧). وهكذا أجمعت الدول الكبرى الثلاث صاحبة البيان الثلاثي (أيار ١٩٥٠) على معارضتها للاتحاد وطالبت ببقاء الأوضاع على ما هي عليه.

---

(٩٣) F.O. 371/91797, From F.O. to Baghdad, 22-7-1951.

(٩٤) Wilson, King Abdullah, Britain and making of Jordan, p. 212.

(٩٥) أنظر المزيد من أسباب معارضة بريطانيا للاتحاد في:
الروسان: العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ص١٤١.
دروزة: الوحدة العربية، ص٢٨١.
عبد الفتاح: سياسة العراق الخارجية، ص٤٧.

(٩٦) سليمان موسى: أضواء على الوثائق البريطانية (١٩٤٦-١٩٥٢). جريدة الرأي، تاريخ ٢٨-٤-١٩٨٤.

(٩٧) Wilson, King Abdullah, Britain and making of Jordan, p. 212.

وعارضت اسرائيل الاتحاد وهددت باتخاذ التدابير اللازمة في حال تحقيقه، وجاء ذلك على لسان وزير خارجيتها موشية شاريت Moshe Sharett الذي قال « ... إن تحقيق هذه الوحدة يغير وضع حدود اسرائيل الشرقية، إذ أن اسرائيل مرتبطة مع الأردن باتفاقية الهدنة بينما ليس من اتفاق يربط اسرائيل بالعراق، فإذا أراد العراق أن ينقل حدوده حتى حدود اسرائيل فسوف نتخذ التدابير اللازمة »(٩٨).

أما مواقف الدول العربية فلم تختلف عن مواقف الدول الأجنبية. فالسعودية عارضت المشروع معارضة شديدة من منطلق العداء التقليدي بينها وبين الهاشميين. لذلك نشطت المفوضية السعودية في عمان نشاطاً ملحوظاً، « ... وظهر الذهب السعودي في الأسواق، وقام القائم بالاعمال السعودي بتوزيع الأموال على أشخاص عديدين خاصة ممن رشحوا أنفسهم للنيابة »(٩٩). كما عملت على ترويج فكرة (سوريا الكبرى) بالمفهوم السوري(١٠٠). ونستطيع القول بأن الجهود السعودية المبذولة قد أتت ثمارها(١٠١).

وسارت سوريا في فلك السياسة السعودية وظهر تفاهم واضح بين أديب الشيشكلي وأبن سعود لإحباط فكرة الاتحاد. فقد تبنى الشيشكلي وبالتعاون مع السعودية ومصر فكرة ضم الأردن لسوريا واقترح إجراء استفتاء عام في الأردن بمساعدة الجامعة العربية وذلك لتحديد مستقبل الأردن(١٠٢). كذلك عمل الاعلام السوري من خلال صحيفتي بردى

---

(٩٨) جريدة الف باء، تاريخ ٢٨-١٢-١٩٥١ وأنظر أيضاً: F.O. 371/91839, From Chawdwick, Tel Aviv to Furlonge, F.O. 13-8-1951. ، الروسان: العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ص١٤٢.

(٩٩) د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧٠٩ تقارير المفوضية العراقية في عمان. وثيقة رقم ٧٤ صفحة ١٣٠.

(١٠٠) المقصود ضم الأردن لسوريا.

(١٠١) جرت مفاوضات في لندن بين الأمير فيصل ابن سعود والحكّومة البريطانية طالب خلالها الأمير فيصل باسم الحكومة السعودية أن تعمل بريطانيا على تنصيب طلال ملكاً على الأردن مقابل تساهل السعودية في نزاعها مع بريطانيا حول قضية البريمي. لذلك قيل أن من ضمن الأسباب التي دفعت الملك طلال لزيارة السعودية هو لتقديم الشكر للحكومة السعودية على موقفها من بلاده. أنظر: د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧٠٩، تقارير المفوضية العراقية في عمان وثيقة رقم ٦٠ صفحة ١٠٣. اسماعيل ياغي: العلاقات السعودية العراقية (١٩٢٠-١٩٥٨). مجلة كلية العلوم الأجتماعية، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، ع الثاني، ١٩٧٨، ص٣٩٢.

(١٠٢) Abidi, Jordan a political study, p 89.
جريدة الف باء، تاريخ ١٤-٨-١٩٥١.

والجيل على الترويج لفكرة ضم الأردن لسوريا (١٠٣). وقد علقت جريدة الحياة اللبنانية على المعارضة السورية السعودية المشتركة بقولها «... إن هؤلاء يفضلون أن تأكلهم اسرائيل على أن تتحد كلمة العرب، والذي يفعل ذلك مأجور آثم، أو مغرض أعمى، أو جاهل لحقيقة الوضع في الأردن »(١٠٤).

أما الحكومة اللبنانية فقد أعربت وعلى لسان رئيس جمهوريتها بشارة الخوري عن قلقها من الوضع في الشرق الأوسط، واعتبرت أن اتحاد الأردن والعراق سوف يؤدي الى اضطراب المنطقة وعليه فإن من مصلحة الجميع بقاء الأوضاع الراهنة على ما هي عليه (١٠٥).

وكانت مصر ضد الاتحاد أيضاً، وذلك من منطلق منافستها التقليدية مع العراق على الزعامة العربية. وقد بذلت مصر جهوداً كبيرة مع السعودية وسوريا للحيلولة دون نجاح الاتحاد (١٠٦).

وهكذا اتفقت الدول العربية المجاورة على معارضة الاتحاد ويبدو لنا ان ذلك يعود الى سياسة المحاور التي اوجدتها بريطانيا والتي طغت على السلوك السياسي للحكام العرب في تلك الفترة. ولاستكمال الصوره لابد من معرفة موقف طرفي الاتحاد؟

بالنسبة للأردن كان الشعب الأردني تواقاً الى قيام وحدة عربية شاملة، لذلك رأى في الاتحاد الأردني العراقي حجر الأساس لتلك الوحدة. ويظهر لنا ذلك من خلال البرقية التي بعثها محمد سلمان رئيس البعثة العراقية عن موقف الشعب الأردني من قضية الاتحاد وقبيل فترة الانتخابات «... الشعب مؤازر للمشروع وخاصة الرجال والشباب، المعارضون هم طبقة الموظفين والمسالمين لأسرائيل وبعض الدول العربية »(١٠٧) ويؤكد محمد دروزة على ذلك بقوله «... وتحمس لها – فكرة الاتحاد– الأردن بنوع خاص تحمساً

---

(١٠٣) د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٦٥٤ تقارير المفوضية العراقية في دمشق، وثيقة رقم ٩١ صفحة ١٢٩. وقد وجدت هذه الأفكار بعض المؤيدين لها. أنظر: جريدة الهدى، تاريخ ٦-٩-١٩٥١.

(١٠٤) الروسان: العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ص١٤٢.

(١٠٥) موسى: أضواء على الوثائق البريطانية (١٩٤٦-١٩٥٢)، جريدة الرأي، تاريخ ٢٦-٤-١٩٨٤.

(١٠٦) يذكر كيركبرايد بأن المفوضية المصرية في عمان كانت تعمل على انهاء وحدة الضفتين وإقامة دولة فلسطينية.

أنظر: F.O. 371/91839, From Kirkbride, Amman to F.O. 3-8-1951.

(١٠٧) محاكمات العسكرية، ج الرابع، ص١٦٤٥.

كبيراً » (١٠٨). ولكن حماس الشعب الأردني لم يكن كافياً، فقد اصطدم هذا الحماس بمعارضة توفيق أبو الهدى-بصفته رئيساً للحكومة الأردنية- على الرغم من أنه أظهر للعراقيين في البداية بأنه مع فكرة الاتحاد، وهذا شجع العراقيين على دعمه ليصبح رئيساً لوزراء الأردن.

ويظهر موقف أبو الهدى من مشروع الاتحاد جلياً من خلال المصادر البريطانية التي تقول بأن توفيق وقبل توليه رئاسة الوزراء لم يكن راغباً في الاتحاد، نستدل على ذلك من حديثه مع الوزير البريطاني المفوض في عمان كيركبرايد في ٢٣ تموزفقد سأله كيركبرايد عما إذا كان راغباً في الاتحاد الذي يعمل من أجله العراقيون، فأجابه بالنفي. إلا أن أبو الهدى أردف قائلاً « ... إنه لا ينوي الشجار مع العراقيين وأنه يرغب-بقدر ما يستطيع- أن يعرف ما يخطط له العراقيون » (١٠٩).

واستمر أبو الهدى في السير على سياسة المهادنة التي اختطها لنفسه. فأثناء مناقشته لمشروع الاتحاد مع كل من نوري السعيد وصالح جبر في ٢٥ تموز، وقد أخبر كيركبرايد بفحوى هذه المناقشة بقوله إنه لم يرفض الفكرة ولكن في الوقت نفسه بذل قصارى جهوده على أن لا يورط نفسه. واستطرد أبو الهدى قائلا « ... إنه فهم حالياً بأن المشروع العراقي كل ما ورد فيه لمصلحة العراق لذلك لن يقبله هو ولا أي من المسؤولين الأردنيين »(١١٠).

وبناء على ما تقدم نستنتج بأن توفيق أبو الهدى لم يكن راغباً في الاتحاد حتى قبل أن يصبح رئيساً للوزراء، وأنه سعى لكسب ود العراقيين بالتظاهر بتأييد فكرة الإتحاد ، فقد أدرك أبو الهدى ومنذ البداية أنه إذا أعلن موقفه الصريح تجاه فكرة الاتحاد – كما فعل سمير الرفاعي – فأن ذلك سوف يثير حفيظة العراقيين ومؤيدي فكرة الاتحاد في الأردن، في وقت كانت الأردن فيه بأمس الحاجة الى الاستقرار، وترتيب الأمور الداخلية. وبعد أن أحكم أبو الهدى قبضته على الوضع في الأردن، تخلى عن فكرة الاتحاد الأردني العراقي.

لكن ماذا عن موقف العراق الرسمي والحزبي من مشروع الاتحاد؟ في بداية الأمر اتسم نشاط الحكومة العراقية بالجدية وبذلت الحكومة العراقية جهوداً طيبة في هذا المجال، إلا

---

(١٠٨) دروزة: الوحدة العربية، ص٢٨١.

(١٠٩) F.O. 371/91789, From Kirkbride, Amman to Furlonge, F.O, 25-7-1951.

(١١٠) Ibid.

أن هذه الجدية أصابها الفتور فيما بعد. ونستطيع القول بأن الحكومة العراقية كانت جادة سياسياً في ضم الأردن اليها، أما من النواحي الأخرى وخاصة الاقتصادية منها والعسكرية فلم تكن جادة، ويبدو لنا أن هذا هو الذي دفع البعض لأن يصف المحاولات العراقية بعدم الجدية (١١١). ومع تطور الأحداث انتهجت الحكومة العراقية سياسة الصمت تجاه موضوع الاتحاد. مما دفع حزب الجبهة الشعبية الى توجيه نداء الى الحكومة العراقية، وعلى لسان أمينها العام (صادق البصام) دعت فيه الحكومة العراقية أن تعدل عن سياسة الصمت التي تنتهجها في هذا الشأن، وأن تفصح عن الخطط العملية لتحقيق الاتحاد (١١٢).

أما مواقف الأحزاب العراقية الرئيسة من مشروع الاتحاد فقد جاءت متباينة. فالحزب الوطني الديمقراطي صاحب المعارضة المزمنة لمشاريع الاتحاد بين العراق والأردن، أعلن معارضته للاتحاد من مطلق تفشي النفوذ البريطاني في الأردن وتغلغله. فقد هاجم كامل

---

(١١١) تذهب أن ديردن Ann. Dearden الى القول بأن العراق لم يسعد بعد بفوائد النفط، وأنه لم يكن مستعداً لارتباطات مالية كبيرة في الأردن، لذلك كان من المقرر أن تؤجل مسألة الاتحاد الاقتصادي لمدة خمس سنوات.

أنظر: Dearden, Jordan, p 96

كما ذكر توفيق أبو الهدى بأن من معوقات الاتحاد بين الأردن والعراق عدم جدية الحكومة العراقية. أنظر هامش رقم (٩٠).

أما ماري ويلسون Mary Wilson فتقول «... حاول العراق ضم الأردن تحت جناحيه، ولكن ليس بشكل جدي» أنظر: Wilson, King Abdullah, Britain and making of Jordan, p. 214.

(١١٢) جريدة الف باء، تاريخ ٢٥-٨-١٩٥١.

في وقت لاحق تنصلت الحكومة العراقية من موضوع اتحاد الأردن والعراق. ففي معرض رده على سؤال صديق شنيشل سكرتير حزب الاستقلال أوضح نوري السعيد رئيس الوزراء بأنه لم تجر مباحثات بين الحكومتين العراقية والأردنية بشأن الاتحاد بعد وفاة الملك عبدالله. أنظر: جريدة الأردن تاريخ ٢٤-١-١٩٥٢.

ويذكر ممدوح الروسان بأن العراق اشترط لحضور اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية عدم إثارة موضوع الأردن، أنظر:

الروسان: العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ص١٤٢.

الجادرجي رئيس الحزب الاتحاد في افتتاحية جريدة صوت الاهالي – لسان حال الحزب – وكتب تحت عنوان «العراق والاتحاد بالأردن» فقال «... إنه لا يمكن أن يكون لموضوع الاتحاد العراقي الأردني أية قيمة إلا بالقضاء على الامتيازات البريطانية في الأردن» واستعرض الجادرجي حسنات الاتحاد وقال بامكانية تحقيقه على أساس ضم الأردن الى العراق وتحرير هذه البلاد مسبقاً من المعاهدة البريطانية الأردنية، وخلص الجادرجي للقول «... إنه إذا تحررت العراق والأردن من المعاهدات التي تقيدها، فإن اتحادهما سيكون خطوة حاسمة في طريق تحقيق الوحدة العربية»(١١٣).

وجاء موقف حزب الاستقلال لصالح الاتحاد، فقد أصدر رئيس الحزب محمد مهدي كبه بياناً حول وحدة العراق والأردن جاء فيه «... إن الحزب يرى أن وحدة العراق والأردن أصبحت أمراً لا مناص منه، إذا روعيت المصلحة العربية واخذت مشاعر أبناء الأردن بنظر الأعتبار، وحيل دون لعب الانانيات والمشاحنات دورها المعروف في احباط أية خطوة نحو الوحدة » (١١٤). وعلى هامش هذا البيان كتب المحامي فائق السامرائي –عضو الحزب– مقالاً بعنوان «وحدة العراق والأردن ضرورة يحتمها الواقع» أكد فيه على أهمية الوحدة ووجوبها، وتساءل بقوله «... إننا نفهم أن تقف اسرائيل المعادية ضد وحدة العراق والأردن وتقف السياسة الأنكلو-أمريكية ضد الوحدة، ولكننا لا نفهم مقاومة بعض العناصر العربية لهذه الوحدة –وخلص الى القول– إن وحدة العراق والأردن أصبحت لا مناص منها »(١١٥) واصدر نادي البعث العربي الذي يضم الشباب القومي في العراق بياناً ايد فيه مشروع الاتحاد واهاب بالعالم العربي ان يؤيده ، ومضى البيان يقول"... ان اتحاد العراق والارن ضروري لدرء الخطر الصهيوني " (١١٦).

أما حزب الأمة الاشتراكي والذي يرأسه صالح جبر فقد أيد مشروع الاتحاد، وأصدر بياناً ناشد فيه نواب الأردن الجدد تأييد مشروع الاتحاد بين العراق والأردن، لأن مثل هذا الاتحاد سوف يفتح صفحة جديدة في تاريخ العرب، وخلص البيان الى القول «... إن هذا الاتحاد يعد اليوم ضرورة أكثر من أي وقت مضى بسبب الأخطار التي تهدد العالم العربي »(١١٧).

---

(١١٣) أنظر التفاصيل في: جريدة صوت الاهالي، تاريخ ١٦-٨-١٩٥١.

(١١٤) جريدة لواء الاستقلال، تاريخ ٨-٨-١٩٥١.

(١١٥) جريدة لواء الاستقلال، تاريخ ٩-٨-١٩٥١.

(١١٦) جريدة الدفاع، تاريخ ٢١-٨-١٩٥١.

(١١٧) جريدة الهدى، تاريخ ١١-٩-١٩٥١.

واعلن حزب الاتحاد الدستوري والذي يرأسه رئيس الوزراء نوري السعيد تأييده للمشروع، مشيراً الى أنه يشارك الاحزاب العراقية الرأي في ضرورة ضم الأردن للعراق (١١٨).

وبعد هذا الاستعراض الشامل نخلص الى القول، بأنه مما لا شك فيه أن معارضة الحكومة البريطانية هي بالدرجة الأولى التي حالت دون أن يرى مشروع الاتحاد العراقي-الأردني النور.

ومهما يكن من أمر فقد تركت المحاولات العراقية لضم الأردن أثاراً سلبية على العلاقات بين البلدين الهاشميين فبينما شهدت العلاقات الأردنية العربية تحسناً ملحوظاً نحو الأفضل، تعرضت العلاقات الأردنية العراقية الى نكسة. فبعد ما كان الأردن والعراق ينهجان سياسة خارجية موحدة -لسنوات طويلة- تجاه القضايا العربية، خرجت حكومة أبو الهدى على هذا التقليد في سياسة البلدين الخارجية (١١٩).

ولم تكن العلاقات العائلية بين البلدين بأحسن حال فقد شهدت هي الأخرى تأزماً زاد من شدته توجه الأمير نايف الى بغداد، بعد أن حذرته الحكومة الأردنية من التدخل في الأمور السياسية (١٢٠). مما أدى الى توتر العلاقات بين الملك طلال والأمير عبد الآله الوصي على عرش العراق (١٢١). ومما هو جدير بالذكر أن الخلاف بينهما كانت له

---

(١١٨) جريدة الدفاع، تاريخ ٢١-٨-١٩٥١.

(١١٩) بالاضافة الى زيارة طلال الى السعودية والتي اعتبرت خروجاً على السياسة الهاشمية الموحدة، فقد قررت الحكومة الأردنية عدم تأييد موقف الحكومة العراقية تجاه قضية الانقلاب الثاني الذي قام به أديب الشيشكلي في سوريا في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥١. فبينما قررت الحكومة العراقية عدم الاعتراف بشرعية هذا الانقلاب، وبالرغم من طلب الحكومة العراقية من الحكومة الأردنية تاييدها في موقفها هذا، إلا أن الحكومة الأردنية قررت عكس ذلك واعتبرت ما حدث في سوريا أمر داخلياً لا دخل للأردن فيه، وانتقدت موقف الحكومة العراقية من هذه القضية. أنظر التفاصيل: د.ك.و.ملفة رقم ٢١١/٢٧٠٩ تقارير المفوضية العراقية في عمان وثيقة رقم ٦٢ صفحة ١١٢-١١٣.

(١٢٠) د.ك.و.ملفة رقم ٢١١/٢٧١٠ تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ٧٩ صفحة ١٥٧. وأنظر أيضاً: الملفة رقم ٢١١/٢٧٠٩ وثيقة رقم ٣١ صفحة ٣٨.

(١٢١) القى احمد الراوي وزيرالعراق المفوض في عمان باللوم على توفيق أبو الهدى لسماحه بتردي العلاقات بين الملك طلال والأمير عبد الآله أنظر:

F.O. 371/98865, From Troutbeck, Baghdad to Bowker, F.O, 31-12-1951.

ارهاصات سابقة تعود جذورها الى عام ١٩٤١ -عندما لجأ الوصي عبد الآله الى عمان في اعقاب ثورة رشيد الكيلاني- ولاختلاف التوجه السياسي لكل منهما مما أثر في نفس الوصي(١٢٢). وعلى الرغم من المحاولات التي بذلها عدد من الشخصيات السياسية الرسمية الأردنية أوالعراقية للتخفيف من حدة التوتر وإعادة الأمور الى سابق عهدها، إلا أن نجاحها كان محدوداً (١٢٣). وتجلت مظاهر تردي العلاقات بين البلدين بأن أخذت المفوضية العراقية في عمان بالتشدد في اعطاء سمات السفر الى العراق بناءاً على تعليمات نوري السعيد، كذلك رفضت الحكومة العراقية ولأول مرة طلباً أردنياً لشراء القمح كانت الأردن في أمس الحاجة اليه، حسب ما تذكره تقارير المفوضية العراقية (١٢٤).

وبلغت الخلافات ذروتها في ١٣ كانون الثاني ١٩٥٢ عندما أبلغ الوصي الأمير عبد الآله السفير البريطاني في بغداد عزمه ارسال الجيش العراقي الى عمان (١٢٥). ويبدو أن الأمير عبد الآله لم يكن جاداً فيما ذهب اليه، وكان من المؤكد أن تعارض الحكومة البريطانية مثل هذه الخطوة التي سوف تضعها في موقف حرج للغاية، لارتباط البلدين بمعاهدات تحالف تجبرها على الدفاع عنها في حال وقوع عدوان عليها. وبالرغم من ذلك فقد سارع السفير البريطاني لمقابلة نوري السعيد الذي طمأنه بدوره وأخبره أنه ليس هنالك أي تفكير في مثل هذا العمل نظراً لأن المعاهدة العراقية الأردنية تنص على أن كل حكومة يجب أن تساعد الأخرى في الحفاظ على النظام الداخلي، وأكد له أنه لا توجد

---

(١٢٢) F.O. 371/98898, From Troutbeck, Baghdad to Bowker, F.O. 17-1-1952.

(١٢٣) من الجانب الأردني قام سليمان طوقان وزيرالدفاع بزيارة الى بغداد في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٢ من أجل التوسط لإزالة سوء التفاهم بين البلدين، وقد ارسل بصفته صديقاً لبعض الشخصيات العراقية الرسمي. أنظر:

د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧٠٩ تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ٣١ صفحة ٣٨. وأنظر أيضاً: ملفة رقم ٣١١/٢٧١٠ تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ٧٩ صفحة ١٥٧.

أما عن الجانب العراقي فقام تحسين قدري رئيس التشريفات في البلاط الملكي العراقي بزيارة عمان، في منتصف شباط ١٩٥٢ لإزالة سوء التفاهم بين البلدين. أنظر:

F.O. 371/98865, From Furlonge, Amman to Troutbeck, Baghdad 18-2-1952.

(١٢٤) د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧٠٩ تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ٣٩ صفحة ٥١.

(١٢٥) F.O. 371/98898, From Troutbeck, Baghdad to Bowker, F.O. 17-1-1952.

أية نية لدى العراق لارسال جنوده للأردن وإن العراق سيكتفي بسحب وزيره المفوض من عمان أو بوقف التجارة بين البلدين (١٢٦).

موقف العراق من التطورات الداخلية في الأردن ١٩٥٢

مع منتصف أيار ١٩٥٢ عادت محاولات الاتحاد بين العراق والأردن الى الظهور عندما تدهورت صحة الملك طلال ورأى الأطباء ضرورة سفره الى الخارج للعلاج، فسافر الى باريس في ١٨ أيار وقبل مغادرته وقع على ارادة ملكية بتشكيل هيئة نيابة على العرش من رئيس الوزراء ورئيسي مجلس النواب والأعيان (١٢٧).

وقرر مجلس الوزراء انتداب كل من سعيد المفتي وزيرالداخلية وسليمان طوقان وزيرالدفاع للسفر الى باريس في ٢١ أيار للاشراف على معالجة الملك طلال، ولدى عودتهما قاما بتقديم تقرير جاء فيه أن صحة الملك طلال تتدهور وأنه يمتنع عن العلاج ودخول المستشفى. ودعت الحكومة مجلس الأمة الى عقد جلسة سرية في ٣ حزيران ١٩٥٢ لبحث موضوع الملك طلال خاصة بعد أن اعتبرته حكومة أبو الهدى أنه غير قادر على تولي سلطاته الدستورية (١٢٨).

علمت الحكومة العراقية بهذه التطورات عن طريق القائم باعمالها في عمان. فقرر الوصي الأمير عبد الآله تناسي خلافاته مع العائلة الهاشمية في عمان، وأخبر السفيرالبريطاني في بغداد برغبته بزيارة عمان لأن لديه شك عميق بنوايا رئيس الوزراء الأردني تجاه العائلة الهاشمية، وقال «... إنه سيذهب الى عمان ليس على أنه

---

(١٢٦) Ibid.

ذكرت جريدة ألف باء الصادرة في دمشق في ١٩ أذار ١٩٥٢ بان لجنة التموين العليا العراقية، والتي يرأسها نوري السعيد رفضت طلباً أردنياً بشراء الحبوب والأرز. وقد تحججت هذه اللجنة بقلة هذه الاغراض في الاسواق العراقية، ويبدو لنا أن ذلك جاء ضمن خطة العراق الهادفه لمنع التبادل التجاري بين البلدين.

(١٢٧) F.O. 371/98899. From Furlonge. Amman to F.O. 18-5-1952.

وعن رأي الأطباء في صحة الملك طلال أنظر:

F.O. 371/98900, From Furlonge, Amman to Bowker, F.O. 19-5-1952.

(١٢٨) د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧١٠ تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ٦٧ صفحة ١٢٧.

الوصي على عرش العراق بل بصفته عضواً رئيساً في العائلة الهاشمية »(١٢٩). ويذكر السفير البريطاني بأنه استخدم كل وسائل الاقناع ليثني الأمير عبد الآله عن فكرة السفر، إلا أنه لم يوفق في ذلك.

وقبل مغادرته بغداد سأل الوصي عبد الآله السفير البريطاني أن يطلب من حكومتهُ مساعدة العراق في اقناع توفيق أبو الهدى بأن يضع الأمير زيد بن الحسين (عم الملك طلال) في مجلس الوصاية وذلك من أجل الحفاظ على مصالح البيت الهاشمي(١٣٠). وردت وزارة الخارجية البريطانية على طلب الوصي عبد الآله من خلال رسالة بعثت بها الى وزيرها المفوض في عمان ليقوم بابلاغها للأمير عبد الآله وجاء فيها « ... إن الحكومة البريطانية لا تستطيع التدخل لأنه من الخطورة اعطاء انطباع بأنه هناك دولة صديقة تحاول الاقتراح على الأردن الطريقة التي يجب اتباعها » (١٣١). وبعد وصول الأمير عبد الآله عمان (١٣٢) صباح ٣ حزيران، أمضى سحابة ذلك اليوم في مقابلات مع عدد من الشخصيات السياسية الأردنية والعائلة الهاشمية. وفي مساء ذلك اليوم أبلغ وزير بريطانيا المفوض بعمان الوصي عبد الآله بفحوى رسالة الخارجية البريطانية والتي جاءت على حد قوله في الوقت المناسب، وبعد أن سمعها الوصي عبد الآله مرتين قال « ... إنه يأمل الهدوء والاستقرار للأردن وإذا أراد رئيس الوزراء الأردني تحمل مسؤولية إدارة البلاد بدون أمير هاشمي، فليس له أن يتدخل»(١٣٣) .

ولكن الأمير عبد الآله قام في ٤ حزيران بخطوة مفاجئة عندما طلب من جميع أعضاء مجلس الوزراء الأردني مقابلته في مبنى المفوضية العراقية قبل أن يعقدوا اجتماعهم المقرر(١٣٤)، وعلى الرغم من امتعاض الحكومة الأردنية من هذا الطلب فقد تمت تلبيته قبل

---

(١٢٩) F.O. 371/98900, From Troutbeck, Baghdad to F.O. 2-6-1952.

(١٣٠) Ibid.

(١٣١) F.O. 371/98900, From F.O. to Amman, 3-6-1952.

(١٣٢) توجست الدول العربية المجاورة وخاصة سوريا والسعودية خيفة من زيارة الوصي عبد الآله، وطالبت توفيق أبو الهدى بتوضيح حولها بعدما أشيع بأن هذه الزيارة هي الخطوة الأولى على طريق الاتحاد بين العراق والأردن. أنظر:

د.ك.و.ملفة رقم ٢٧١٠/٣١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ٧٠ صفحة ١٤٣.

(١٣٣) F.O. 371/98901, From Furlonge, Amman to F.O. 4-6-1952.

(١٣٤) كان من المقرر عقد جلسة لمجلس الوزراء يوم ٤ حزيران ١٩٥٢ وذلك من أجل تسمية أعضاء هيئة النيابة على العرش.

عقد الجلسة المقررة. وتكشف الوثائق البريطانية تفاصيل ذلك اللقاء، فقد أبدى الوصي عبد الآله رغبته في تعيين أمير هاشمي في مجلس الدولة مشيراً الى أن الأمير زيد هو الشخص المناسب ،وأوضح بأن جزءاً كبيراً من الساسة الأردنيين يشاركونه هذه الرغبة (١٣٥).

ورد توفيق أبو الهدى على الوصي عبد الآله بقوله إنه من الضروري وقبل إقرار مثل تلك الخطوة، دراسة نتائجها على كل من:-

أ- أفراد العائلة المالكة الأردنية.

ب- الشعب الأردني.

جـ- الأردن وعلاقاته مع الدول العربية المجاورة.

واستطرد أبو الهدى قائلاً فبالنسبة للنقطة الأولى ماذا سيكون التأثير على الملك طلال الذي من الممكن أن يتعافى؟ على الملكة زين والأمير حسين. (حيث يعتقد أبو الهدى بأن كلاهما سوف لا يوافقان على ذلك). أما بالنسبة للنقطة الثانية فقد أشار أبو الهدى بأن الساسة الذين التقاهم الوصي عبد الآله -على حد معلوماته- قد مثلوا الأقلية «... والأقلية التي تفكر بطريقة ما اليوم سوف تفكر بطريقة مختلفة غداً» (١٣٦) واختتم أبو الهدى رده بالقول أما بالنسبة للنقطة الثالثة فروابط الأردن مع العراق قوية ولكن علاقاته مع الدول العربية الأخرى وخاصة سوريا والسعودية هي الأخرى مهمة، كيف ستنظر هذه الدول الى تعيين أمير عراقي في منصب له سلطة مطلقة في الأردن؟. «... فالأردن علاقاته الآن مع الدول العربية ممتازة ويجب أن لا يخاطر بافسادها» (١٣٧).

ورد الوصي عبد الآله قائلاً «... إن العراق يعترف بمسؤولية الحكومة الأردنية عن شؤونها، وإنه لن يتدخل إلا إذا قامت الحكومة الأردنية بعمل يعرض سلامة الدول للخطر»(١٣٨). واعتبر أبو الهدى كلام الوصي عبد الآله تهديداً مبطناً، فرد عليه فوراً «... إن للأردن جيشاً ممتازاً ومعاهدة تحالف مع بريطانيا لمساعدته في الدفاع عن نفسه، من الشمال الى الجنوب»(١٣٩). عندها اضطر الأمير عبد الآله الى التراجع عن كلامه وأنكر

---

(١٣٥) F.O. 371/98901, From Furlonge, Amman to F.O. 4-6-1952.

(١٣٦) Ibid.

(١٣٧) Ibid.

(١٣٨) Ibid.

(١٣٩) Ibid.

وجود أية نية للتدخل في أمور الأردن، وهكذا انفض اللقاء. وعقد مجلس الوزراء الأردني جلسته المقرره وفيها قرر تعيين هيئة نيابة على العرش برئاسة ابراهيم هاشم رئيس مجلس الأعيان وعضوية عبد الرحمن ارشيدات وسليمان طوقان(١٤٠)، الذي استقال من الوزارة ليحتفظ بعضوية هيئة النيابة.

ونخلص الى القول بأن الأمير عبد الآله الذي قدم الى عمان مستغلاً فرصة مرض الملك طلال ليعمل على اتحاد الأردن والعراق وحماية المصالح العراقية، قد فشل فشلاً ذريعاً في مهمته. لا بل أن هذه الزيارة ترتب عليها آثار سيئة بشكل عام، وعلى العلاقات بين البلدين بشكل خاص. فالوزير البريطاني المفوض في عمان قيمّ نتائج الزيارة بقوله «... ليس هناك ضرر كبير من هذه الزيارة باستثناء تضرر العلاقات الأردنية العراقية» (١٤١). وفي مذكرة أخرى قال «... أخشى أن العلاقات الأردنية العراقية عانت من تراجع جدي» (١٤٢). لقد أدى اسلوب الأمير عبد الآله وتدخله في شؤون الأردن الى زيادة شكوك الحكومة الأردنية بأن العراق يرغب في احتواء الأردن، وزاد من اتساع الهوة بين الأردن والعراق من جهة، وخففها من جهة الدول العربية.

مهما يكن من أمر هذه الزيارة فإن الوصي عبد الآله غادر عمان في ٥ حزيران غاضباً ومنزعجاً لدرجة أنه لم يقم بمصافحة الوفد الأردني الرسمي الذي اصطف لوداعه، بل أدار ظهره وأقلع في طائرته عائداً الى بغداد (١٤٣)، التي ما أن وصلها حتى عقد مؤتمراً صحفياً فيها حيث ألقى باللوم على توفيق أبو الهدى وحكومته لعدم اطلاعه على حالة الملك طلال الصحية (١٤٤). وقام أبو الهدى بالرد فوراً مؤكداً أن المسؤولين الأردنيين

---

(١٤٠) جريدة الأردن، تاريخ ٥-٦-١٩٥٢.

(١٤١) F.O. 371/98901, From Furlonge, Amman to F.O. 4-6-1952.

(١٤٢) F.O. 371/98866, From Furlonge, Amman to Bowker, F.O. 5-6-1952.

وقد أكدت جريدة الاهرام القاهرية ذلك بقولها «... إن هناك أزمة حقيقية بين الأردن والعراق».

أنظر: F.O. 371/98902, From Creswell, Alexandria to Amman, 10-6-1952.

(١٤٣) F.O. 371/98866, From Furlonge, Amman to Bowker, F.O. 5-6-1952.

(١٤٤) أنظر التفاصيل في: د.ك.و.ملفة رقم ٣٦٩٣/٣١١ تقرير عن صحة الملك طلال وقضية توليه السلطة، وثيقة رقم ٦ صفحة ٦.

جريدة لواء الاستقلال، تاريخ ٦-٦-١٩٥٢.

F.O. 371/98866, From Troutbeck, Baghdad to F.O. 6-6-1952.

مخلصين للعرش الأردني وصاحبه (١٤٥).

وشنت الاحزاب العراقية وصحفها -باستثناء الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الجبهة الشعبية- حملة ضد توفيق أبو الهدى، وقد تزعم هذه الحملة أعضاء حزبي الاستقلال والأمة الاشتراكي، الذين اتهموا أبو الهدى بالتآمر مع اليهود لتسليم القدس، واجبار الملك طلال على مغادرة البلاد لأنه يعارض ذلك (١٤٦). كذلك ذهبت الصحف العراقية لانتقاد نوري السعيد الذي وصفته بأنه فضل الجلوس على السياج على مرافقة الوصي عبد الآله الى عمان، وتساءلت إذا كان قد فعل ذلك خوفاً من غضب بريطانيا(١٤٧).

ويظهر بأن الوصي عبد الآله لم يكتف بالرد الذي وجده في عمان أثناء زيارته الأخيرة فقرر السفر الى سويسرا لمقابلة الملك طلال والملكة زين، إلا أن نوري السعيد أقنع الوصي عبد الآله بالعدول عن الذهاب وتعهد له بالقيام بهذه المهمة بنفسه(١٤٨). ويبدو لنا أن السبب في ذلك رغبة نوري السعيد في تخفيف حدة التوتر بين الطرفين لاعتقاده أن ذهاب الوصي عبد الآله سوف يزيد الأمور تعقيداً. لقد كان الهدف الرئيسي من هذه الزيارة هو اعتقاد الوصي عبد الآله ونوري السعيد بأن سبب المعارضة الحالية لوضع الأمير زيد في مجلس هيئة النيابة هو اشتباه الملكة زين بنوايا العراق، لذلك فالحكومة العراقية تريد أن تؤكد للملكة زين بأنها لا تفكر بأي طريقة في تغيير وراثة العرش الأردني، أو في أي شكل من أشكال الاتحاد مع العراق (١٤٩).

---

(١٤٥) أنظر التفاصيل: د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧١٠ تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ٥٧ صفحة ١٢٠-١٢١. جريدة الجزيرة، تاريخ ٩-٦-١٩٥٢.

جريدة لواء الاستقلال، تاريخ ٨-٦-١٩٥٢.

(١٤٦) F.O. 371/98866, From Troutbeck, Baghdad to F.O. 10-6-1952.

(١٤٧) Ibid.

وقد نجحت الحملة الاعلامية للصحف العراقية في قض مضجع أبو الهدى، الذي أخذ يصدر التصريح تلو الآخر دفاعاً عن نفسه. أنظر: د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧١٠ تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ٥٩ صفحة ١٢٣-١٢٤.

F.O. 371/98903, From Furlonge, Amman to F.O. 7-6-1952.

(١٤٨) F.O. 371/98866, From Beeley, Baghdad to F.O. 16-6-1952.

(١٤٩) Ibid.

وقام توفيق أبو الهدى بالرد على التحرك العراقي بأن بعث رسالة الى الملكة زين أوضح فيها وجهة نظر حكومته في موضوع زيارة نوري السعيد فقال « ... إذا كان نوري السعيد ينوي إزالة الشكوك عندها لا يوجد ضرر في ذلك أما إذا أراد أن يفتح مسألة مجلس هيئة النيابة فإن الحكومة الأردنية مصممة على رفض أي تدخل في الموضوع بسبب أن الموضوع ليس مسألة عائلية فقط ولكن أيضاً مسألة استقلال البلاد. وهو وحده يقرر اهتماماتها على ضوء الاعتبارات » (١٥٠) والتقى نوري السعيد بالملكة زين في ٢٢ حزيران وحسب ما ذكر نوري السعيد فإن الملكة زين وافقت على أن الحكومة الأردنية لم تعالج مرض الملك طلال بالطريقة المناسبة، كما وافقت معه على أنه من المناسب تعيين عضو من العائلة الهاشمية في مجلس هيئة النيابة، وأن الأمير زيد هو الشخص المناسب (١٥١). وفي اليوم التالي قابل نوري السعيد توفيق أبو الهدى الذي يبدو أنه خشي من أن ينفرد نوري السعيد بالموقف، وخلال هذا اللقاء أوضح نوري لأبو الهدى بأنه ليس هناك أي رغبة أو نية مهما كانت من جانب العراق أو الأمير عبد الآله للتدخل في شؤون الأردن الداخلية، -وأضاف- إن رغبة الأمير عبد الآله أن يتم وضع الأمير زيد في مجلس هيئة النيابة، واقترح أن تتم دعوة الأمير زيد أولاً عن طريق الملكة زين -حتى لا تتسم الدعوة بالصفة الرسمية- فإن رفض فإن الأمر يعتبر منتهياً، وإن وافق فيجب الاستمرار الى النهاية (١٥٢). ويبدو أن نوري السعيد لم يكن مرتاحاً لمحادثاته مع أبو الهدى بدليل الانطباع الذي تركه هذا اللقاء في نفس نوري السعيد، والذي يصفه بقوله « ... تكون لدي انطباع سيء عن أبو الهدى، إنه يحاول عمل صداقات مع الجميع باستثناء العراق »(١٥٣).

لكن ما هي حقيقة موقف أبو الهدى من مسألة تعيين الأمير زيد في مجلس هيئة النيابة؟ فأبو الهدى وبالرغم من تأكيد السفير البريطاني في بغداد من أن الأمير زيد يرفض هذه الفكرة وغير راغب بها(١٥٤)، إلا أنه يعارض ذلك وبشدة. فبالاضافة الى

---

(١٥٠) F.O. 371/98867, Memorandum from Tawfiq Abu Al-Huda, to Britan's F.O. 18-6-1952.

(١٥١) F.O. 371/98867, From Baghdad, to F.O. 27-6-1952; F.O. 371/89867, From Wardrop, F.O. to Wakefield, Amman, 11-7-1952.

(١٥٢) F.O. 371/98867, From Baghdad, to F.O. 27-6-1952.

(١٥٣) Ibid.

(١٥٤) انتقد الأمير زيد وبشدة الوصي عبدالآلة وقال « ... يجب على الوصي ترك الأردن وشأنه وبالنسبة له فإنه لم يحلم بالذهاب والعيش في الأردن ، وإذا كان مطلوب أحد أعضاء العائلة فإنه يرشح وزير الأردن المفوض في باريس ...» (يقصد الأمير عبد المجيد حيدر) أنظر :

F.O. 371 / 98867, Fror Eastern Department, F.O. to Amman .2-7-1952.

الاسباب التي سبق وذكرها للوصي عبد الآله في عمان (١٥٥)، فإن هناك أسباباً أخرى منها تأكد أبو الهدى من أن اصرار الوصي عبد الآله على وضع الأمير زيد هو لزيادة الفرص المتاحة التي تُفضل قيام الاتحاد بين العراق والأردن تحت حكم الملك فيصل الثاني وليس لحماية العائلة المالكة الأردنية (١٥٦)، ويبدو أن الوصي عبد الآله لم تعجبه نتائج زيارة نوري السعيد الأخيرة لسويسرا، لذلك قرّر السفر الى هناك بنفسه لمقابلة الملكة زين. وجرى اللقاء بينهما في ٢٠ تموز، وفيه طلب الأمير عبد الآله من الملكة زين السفر معه يوم ٢٣ تموز الى لندن لمقابلة وزير الخارجية البريطاني لكي يتم ايجاد حل للمأزق الحالي . إلا أن الملكة زين لم تحبذ فكرة الذهاب للندن وانتهت المقابلة عند هذا الحد (١٥٧).

وقد بقيت مسألة تعيين الأمير زيد تتأرجح ما بين الحاح الأمير عبد الآله وتزمت أبو الهدى الى أن استقرت في ١١ آب ١٩٥٢، عندما قرّر مجلس الأمة الأردني في جلسته الطارئة -التي عقدت بناء على طلب الحكومة- واستناداً الى الفقرة (م) من المادة (٢٨) من الدستور(١٥٨)، إنهاء ولاية الملك طلال والمناداة بولي عهده الأمير حسين ملكاً دستورياً على البلاد، وبناءً على هذا القرار قرّر مجلس الوزراء الأردني في اليوم نفسه تعيين مجلس وصاية - الى أن يبلغ الملك سن الرشد- مؤلف من ابراهيم هاشم. وسليمان طوقان وعبد الرحمن ارشيدات (١٥٩).

وهكذا توقفت محاولات الوصي عبد الآله لتعيين الأمير زيد في مجلس هيئة النيابة، وقد أفسح ذلك المجال أمام الحكومة البريطانية للعمل على تحسين العلاقات الأردنية العراقية والتي تضررت كثيراً. فالوزير البريطاني المفوض في عمان المستر فورلنج Mr. Furlonge يذكر بأن توفيق أبو الهدى بدأ يتجاوب مع محاولاته التي قام بها في عدة

---

(١٥٥) أنظر : هامش (١٣٧) .

(١٥٦) F.O. 371/98901, From Furlonge , Amman to F.O. 4-6-1952.

(١٥٧) جرى هذا اللقاء بصفة سرية جداً ودون علم توفيق أبو الهدى ، كذلك قام الوصي عبدالآله بالنزول في احد فنادق سويسرا تحت اسم مستعار . أنظر :

F.O.371/89905, From Geneva , to F.O. 22-7-1952.

(١٥٨) أنظر نص المادة ٢٨ من الدستور في: الملحق رقم (٢).

(١٥٩) الجريدة الرسمية الأردنية، تاريخ ١٢-٨-١٩٥٢. وأنظر أيضاً:

د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧١٠ تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ٣٥ صفحة ٧٣-٧٩.

F.O. 371/98906, From Furlonge, Amman to F.O. 11-8-1952.

مناسبات لتحسين العلاقات بين الأردن والعراق، وقد ظهر هذا التجاوب على شكل محادثات هاتفية بين أبو الهدى ورئيس الوزراء العراقي (مصطفى العمري) وصفها الأول بأنها ودية (١٦٠). وقد أوضح توفيق أبو الهدى للوزير البريطاني المفوض بأنه يعتقد بأنه اصبح من السهل الآن تحسين العلاقات بين البلدين، وأضاف قائلاً « ... إنه تبنى دائما وجهة نظر مفادها أن الحكومتين الأردنية والعراقية ستكونان على اتفاق أفضل عندما لا يكون هناك موضوع يتعلق بمسالة الأسرة الهاشمية » (١٦١).

ولكن ذلك لم يمنع أبو الهدى من مهاجمة الحكومة العراقية. فخلال مأدبة العشاء التي أقامها التاجر والعين صبري الطباع وبناءً على طلب من توفيق أبو الهدى في ١٣ تشرين الأول ١٩٥٢ أتهم توفيق ابو الهدى سليمان طوقان عضو مجلس الوصاية وأنور الخطيب نائب القدس، الأول بأنه يعمل على تكتيل نواب الضفة الغربية للاستيلاء على الحكم بالتعاون مع دولة عربية مجاورة (يقصد العراق) وذلك لضم الأردن اليها. والثاني بتلقي مبالغ نقدية من دولة عربية مجاورة (يقصد العراق) لبث الدعاية للاتحاد الذي هو ضده (١٦٢). وأهاب أبو الهدى بالحضور -نواب الضفة الشرقية وتجارها- العمل على تشكيل حزب ضد ذلك التكتل، وقد إستجاب بعض الحاضرين لنداء أبو الهدى وفوضوا وزير الزراعة أحمد الطراونة بالعمل على وضع النظام الداخلي للحزب المرتقب. وتم جمع التبرعات من الحضور لصالح الحزب الجديد (١٦٣). وخلال فترة الوصاية استمر توفيق أبو الهدى في سياسته العدائية نحو العراق والتي دفعت رشاد مسودة نائب الخليل لسؤال أبو الهدى وفي جلسة لمجلس النواب، عما إذا كانت سياسة حكومته قد أدت الى سوء العلاقات بين الأردن والدول العربية وخاصة القطر العراقي، إلا أن أبو الهدى أنكر ذلك بقوله « ... يظهر أن النائب المحترم لا يعرف أن علاقاتنا مع الدول العربية هي على أحسن حال أما بالنسبة للقطر الشقيق الذي أشار اليه النائب، فالعراق منا ونحن منه تربطنا روابط شتى به، أولاً وحدة العائلة الهاشمية ونحن نسير كما يسير على أسس النهضة العربية التي بناها جلالة الملك حسين وباني هذه المملكة الملك عبدالله » (١٦٤).

---

(١٦٠) F.O. 371/98867, From Furlonge, Amman to Bowker, F.O. 20-8-1952.

(١٦١) Ibid.

(١٦٢) د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ٣٢ صفحة ١٩٨.

(١٦٣) المصدر السابق.

(١٦٤) ملحق الجريدة الرسمية الأردنية، تاريخ ٢١-٥-١٩٥٣. وأنظر أيضاً: جريدة الأردن، تاريخ ٢٣-٤-١٩٥٣. د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧١٣ تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ٤٦ صفحة ١٠١-١٠٢.

ولكن أبو الهدى بكلامه هذا يجانب الحقيقة لأنه انتزع الأردن من أحضان الحكم الهاشمي ورمى به في أحضان خصوم الهاشميين، حيث يؤكد السفير البريطاني في عمان ذلك بقوله « ... إن أبو الهدى يتلقى معونة مالية شخصية من ابن سعود من أجل بقاء الأردن الهاشمي حيادياً » (١٦٥).

ومهما يكن من أمر فإن أبوالهدى وخلال فترة الوصاية قبض على زمام الأمور بقوة لدرجة أنه لم يجرؤ أحد على معارضته، حتى أولئك الذين عرفوا بالخصومة معه. لقد اشتط أبو الهدى في استخدام قانون الدفاع وبالغ في الاعتقالات، وزج بخصومه في غياهب السجون ونفيهم الى الأماكن النائية. ولعلنا لا نبالغ إذا وصفنا حكمه في تلك الفترة بأنه كان حكما دكتاتوريا (١٦٦). ومع ذلك فإن الرأي العام الأردني بضفتيه كان يعلق أمالاً كبيرة على استلام الملك حسين ابن طلال سلطاته الدستورية (٢-٥-١٩٥٣) ليخلصهم من دكتاتورية توفيق أبو الهدى.

---

(١٦٥) F.O. 371/98909, From Furlonge, Amman to Bowker, F.O. 29-9-1952.

(١٦٦) في جلسة لمجلس النواب في ١١ تشرين الثاني ١٩٥٢، هاجم عبدالله نعواس نائب القدس، أبو الهدى بقوله « ... إن رئيس الوزراء يحكم البلد حكما فرديا دكتاتورياً، تؤيده حفنة من الاقطاعيين والتجار ... ومن دكتاتوريته تطاوله على مجلس الوصاية على العرش مع أنهم يمثلون الرئيس الأعلى للدولة » أنظر:

د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ٢٦ صفحة ١٣٨.

الفصل الرابع

العلاقات الأردنية - العراقية
« في بداية عهد الملك حسين بن طلال »
١٩٥٣ - ١٩٥٨

١- عهد جديد في السياسة الخارجية الاردنية

٢- موقف الاردن من حلف بغداد

٣- الاتحاد العربي

٤- الاتحاد العربي والكويت

٥- موقف الشعب الاردني والعراقي

عهد جديد في السياسة الخارجية الأردنية

بلغ الملك حسين في ٢ أيار ١٩٥٣ السن القانونية وأقسم اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة الأردني، وتسلم سلطاته الدستورية في نفس اليوم الذي توج فيه فيصل الثاني ملكاً على العراق (١). واحتفلت الأردن بهذه المناسبة وشاركت الحكومة العراقية نظيرتها الأردنية هذه الاحتفالات رغم فتور العلاقات بين البلدين. وترأس الأمير عبد الآله وفد بلاده الرسمي الذي قدم الى عمان في ١٢ أيار لتقديم التهاني للملك حسين بمناسبة ارتقائه العرش(٢). ووفقاً للتقاليد الدستورية كان توفيق أبو الهدى قد قدم في ٥ أيار استقالة حكومته، وعهد الملك حسين الى فوزي الملقي -سفير الأردن في لندن- بتشكيل الوزارة. وبعد أن شكل الملقي وزارته أبلغ القائم بالاعمال العراقي في عمان «... إن من سياسة وزارته تقوية العلاقات بين الأردن والعراق واعادتها الى ما كانت عليه سابقاً»(٣).

ويبدو ذلك بوضوح من خلال وجود ستة وزراء من أصل أحد عشر وزيراً من دعاة تقوية العلاقات الأردنية العراقية وهم سعيد المفتي، أنور الخطيب، حكمت المصري، شفيق ارشيدات، احمد طوقان، ورئيس الوزراء نفسهُ الذي عاد ليؤكد للقائم بالاعمال العراقي «... إنه لا يجد فرقاً بين العائلتين المالكتين في الأردن والعراق فكأنه يخدم الجهتين، وينتظر أن يفتح العراق له قلبه ليركن اليه»(٤).

كما أعلن الوزراء المؤيدون للتقارب مع العراق «... إن تقربهم من العراق يجب أن لا يفهم منه أنهم يريدون الابتعاد عن الدول العربية الأخرى، بل العكس فهم يرغبون في تقوية العلاقات بينهم وبين تلك الدول»(٥)، وتفسيرنا لما قاله الوزراء هو أن وزارة فوزي الملقي لم ترغب في الخروج عن الخط الذي رسمه لها الملك حسين في كتاب التكليف الوزاري(٦).

---

(١) Patai, The Kingdom of Jordan, p. 55.

(٢) جريدة الدفاع، تاريخ ١٣-٥-١٩٥٣.

(٣) د.ك.و.ملفة رقم ٢١١/٢٧١٣، تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ٣٠ صفحة ٦٠.

(٤) المصدر السابق، وثيقة رقم ٣٢ صفحة ٦٥.

(٥) المصدر السابق، وثيقة رقم ٣٢ صفحة ٦٥.

(٦) جاء في كتاب التكليف «... والمحافظة على الحقوق العربية بالتفاهم مع الدول الحليفة والصديقة». أنظر: الحسين بن طلال: (مجموعة وثائق رسمية للفترة الواقعة ١٩٥٣-١٩٥٧)، (د.ن)، عمان، ١٩٥٧،ص.١٠.

وبصفة عامة يمكننا القول أن سياسة الأردن الخارجية في عهد الملك حسين اتصفت بالاستقلال. فالملك حسين انتهج سياسة تقوم على تجنب الانحياز الى أي من الدول العربية سواءً الى العراق الهاشمي أو مصر وسوريا والسعودية وبقي على علاقات جيدة مع الجميع قدر الامكان (٧). ونلمس حرص الملك حسين على تنفيذ هذه السياسة من خلال الرسالة التي بعث بها الى فوزي الملقي في ٢٥ آب ١٩٥٣ وجاء فيها «... إن علاقة الأردن بالدول العربية جميعاً يجب أن تظل دائماً على أحسن ما تكون العلاقة بين أجزاء الوطن الواحد، وسياسة الأردن التي لن تتغير هي اعتبار مصالح البلاد العربية وحدة لا تتجزأ وعلى ضوء هذا المبدأ ينبغي أن نعمل»(٨).

ومهما يكن من أمر فقد ابتدأ الملك حسين عهده بسلسلة من الزيارات الرسمية الى عدد من الدول العربية بهدف الحصول على أكبر دعم مالي ممكن من الدول العربية، فقام في ٢٧ حزيران ١٩٥٣ بزيارة الى بغداد رافقه فيها رئيس وزرائه الملقي وقد استغلت الصحافة العراقية هذه الزيارة للدعوة لقيام تعاون وثيق بين الدولتين للوصول الى الاتحاد (٩). وخلال المحادثات الرسمية حرصت الحكومة العراقية على عدم اعطاء أية مؤشرات عملية حول رغبتها في الاتحاد، فقد رفضت طلباً أردنياً برفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين الى مستوى سفارة (١٠). بينما وافقت على الغاء تأشيرات السفر بين البلدين وعلى الجمارك المفروضة على البضائع الأردنية المارة عبر

---

(٧) F.O. 371/115635. From Duke, Amman to Eden, F.O. 5-1-1955.

Harris, Jordan, its people, its society, p. 110.

(٨) الحسين بن طلال، ص١٧.

(٩) F.O. 371/104963, From Troutbeck, Baghdad to The Marquess of Salisbury, 8-7-1953.

تحدث جميل المدفعي رئيس الوزراء العراقي عن الزيارة، فقال «... أعتقد أن المباحثات ترمي الى تقوية صلاتنا الأخوية سواء من النواحي السياسية أو الاقتصادية» أنظر: جريدة الزمان، تاريخ ٢٥-٦-١٩٥٣.

(١٠) أوضحت الحكومة العراقية بأن الخطوة الأولى يجب أن تكون بتنصيب وزراء مفوضين بدلاً من القائمين بالأعمال المتواجدين الآن في مناصبهم منذ سنوات. أنظر:

F.O. 371/104963. From Troutbeck, Baghdad to The Marquess of Salisbury, 8-7-1953.

(بقيت الأمور على حالها حتى ٢٠-١-١٩٥٦ عندما رفع التمثيل الدبلوماسي الى مستوى سفارة).

أراضيها الى الكويت، وزيادة عدد البعثات الدراسية (١١). أما بالنسبة للمساعدة المالية فقد أوضحت الحكومة العراقية بأنها لا رغبة لديها في أن تكون هناك علاقة مالية خاصة مع الأردن، وأنها سوف تساعد الأردن ماليا عندما تكون هذه المساعدة مشتركة مع الدول العربية الأخرى، وتم ذكر كل من السعودية والكويت على وجه التحديد (١٢).

ويمكن القول بأن زيارة الملك حسين أحرزت نجاحاً محدوداً. وقد قام الملك فيصل الثاني في ١٢ آب برد الزيارة وتم الاتفاق خلالها على جدول الأعمال الذي سيقوم ببحثه الوفد الاقتصادي الأردني عند سفره الى بغداد الشهر القادم(١٣). وبناءً على هذه المحادثات قام في ٢١ أيلول ١٩٥٣ وفد أردني برئاسة حكمت المصري وزير الزراعة بزيارة الى بغداد للتباحث مع الحكومة العراقية بشأن المساعدات المالية للأردن. وقد توصل الجانبان الى عقد اتفاق في ٢٩ أيلول أوضحه قرار مجلس الوزراء العراقي والذي جاء فيه «... أسفرت المفاوضات عن عقد اتفاقية تجارية بين البلدين كما قررت حكومة العراق اتخاذ الأجراءات لفتح فروع لكل من البنك الصناعي والبنك الزراعي العراقيين في عمان، ورغبة في استكمال الدراسة اتفق الجانبان على إبقاء المحادثات مفتوحة في موضوع القرض والمساهمة في المشروعات الاقتصادية الأردنية الكبيرة كالبوتاس(١٤). كما قررت الحكومة العراقية تقديم مبلغ (١٥٠) الف دينار مساعدة منها للقرى الأمامية» (١٥).

وتميزت الحقبة التي تلت اعتلاء الملك حسين العرش بتكرار الأعتداءات الاسرائيلية على القرى الأمامية الأردنية. وقد أوضح السفير البريطاني في تل أبيب السير ايفينز (Sir Evens) أسبابها بقوله «... إن الهجوم الاسرائيلي في أواسط تشرين الأول على قرية قبية كان محاولة يائسة من قبل اسرائيل لحل عقدتها المستعصية مع العرب، وذلك بأن تفرض على ضمير الأمم المتحدة الطابع المتفجر للعلاقات الاسرائيلية العربية، وتحملها

---

(١١) Ibid.

(١٢) Ibid.

(١٣) جريدة فلسطين، تاريخ ١٦-٨-١٩٥٣.

(١٤) جريدة الأردن، تاريخ ٢- ١٠-١٩٥٣. جريدة الزمان، تاريخ ٢- ١٠-١٩٥٣.

(١٥) كان من ضمن هذا المبلغ (١٥٠،٠٠٠) مبلغ ٨٥،٠٠٠ دينار هي حصة العراق التي قررتها عليه الجامعة العربية في اجتماع لجنتها السياسية المنعقد في عمان في ٢٣ أيلول ١٩٥٣.

على ممارسة الضغوط على الأردن لكي يتفاهم معها على بعض النقاط على الأقل»(١٦).

وعملت الحكومة العراقية على استغلال الظروف التي تمر بها المنطقة ومنها قضية الخطر الاسرائيلي الذي يهدد سلامة المنطقة، فقام رئيس وزرائها فاضل الجمالي في ١٠ كانون الثاني ١٩٥٤ بتقديم مشروع للوحدة العربية قدمه الى اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، ومما جاء فيه «... على الدول العربية ذات الممكنات الراهنه لتحقيق الاتحاد أن تشرع فوراً وأن تمضي قُدماً لتحقيقه على أن تساعدها الدول الأخرى ريثما تستطيع بدورها الأنضمام الى هذا الأتحاد بصورة طبيعية»(١٧). ويذكر الدكتور ممدوح الروسان بشأن الجمالي بمشروعه هذا «لم يكن يخاطب الأردن بقدر ما كان يخاطب سوريا» (١٨). وبالرغم من ذلك فقد رحبت الأوساط السياسية في الأردن والتي تحمل فكرة الوحدة العربية بمشروع الجمالي، وإن أبدت تخوفها من عدم تمكن الجامعة العربية من تنفيذه لأختلاف وجهات النظر بين الدول العربية الأعضاء(١٩). ولذلك اكتفت الحكومة الأردنية بالترحيب بالمشروع دون أن تقوم باتخاذ الخطوات اللازمة لترجمة نصوصه الى واقع ملموس (٢٠).

وقد أثار مشروع الجمالي للاتحاد حفيظة الملك سعود بشكل خاص فوجه الدعوة الى

---

(١٦) F.O.371/111057. From Evens. Tel Aviv to Eden, F.O. 8-12-1953.

وأنظر تفاصيل الأعتداءات في:

محافظة: العلاقات الأردنية البريطانية، ص٢٠٥-٢٠٨.

د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧١٥، تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ٤١ صفحة ٦٣. ووثيقة رقم ٤٣ صفحة ٧١-٧٢.

(١٧) وزارة الخارجية العراقية : دعوة العراق للاتحاد العربي، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٤، ص٣. أنظر التفاصيل في:

فاضل الجمالي: واقع السياسة العراقية، دار الكشاف، بيروت، ١٩٥٦، ص١١٩-١٢١. صالح: العراق والوحدة العربية، ص١٦٤-١٦٧.

(١٨) الروسان: العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ص١٤٤.

(١٩) عارضت الدول العربية (مصر، سوريا، السعودية) المشروع. أنظر: جريدة فلسطين، تاريخ (١٤-١-١٩٥٤).

(٢٠) د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٤٧٨٦، تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ٦ صفحة ١٨. وأنظر: مقالة قدري طوقان -مؤيد للعراق- والتي ترحب بالمشروع في: جريدة فلسطين، تاريخ ١٧-١-١٩٥٤.

الملك حسين لمقابلته في «بدنة» الواقعة على الحدود السعودية الأردنية في ٢٣ كانون الثاني، حيث حذر من وجود بعض الوزراء الأردنيين المؤمنين بالاتحاد مع العراق والذين يشتغلون لصالحه (٢١). وما أن نشرت جريدة الحياة البيروتية فحوى هذا الخبر، حتى أصبح وضع وزارة فوزي الملقي محرجاً لا سيما وأن الملك حسين لم يصطحب معه رئيس الوزراء ووزير الخارجية، فاعتبر ذلك «عدم ثقة بالوزارة»(٢٢)، وكان هذا من جملة الأسباب التي ستؤدي الى استقالة حكومة الملقي وعلى أثر ذلك قام فاضل الجمالي رئيس الوزراء العراقي بزيارة لعمان في ١١ شباط حاملاً رسالة خاصة للملك حسين من الملك فيصل الثاني، ولاقناعه بأنه ليس للعراق نية في إلحاق الأردن له(٢٣).

وحرصاً على عدم إثارة العراقيين ولموازنة اجتماعه مع الملك سعود قام الملك حسين في ٢٨ شباط بزيارة لبغداد. رئيس الوزراء العراقي اغتنم فرصة الزيارة لإزالة أية شكوك لدى الملك حسين حول المشروع العراقي الداعي لقيام اتحاد عربي(٢٤). ولدى عودته الى عمان أفضى الملك حسين الى السفير البريطاني بالمزيد عن هذه الزيارة مشيراً الى أنه أصبح على قناعة تامة من عدم وجود أثر لشكوك الملك سعود، وأنه اتفق مع الملك فيصل الثاني على احباط أية محاولة لدق اسفين بينهما(٢٥). وعندما قدّم فوزي الملقي استقالة حكومته في ٢ أيار ١٩٥٤ وعهد الملك حسين الى توفيق أبو الهدى بتشكيل الحكومة الجديدة، فبادر الى حل البرلمان في ٢٢ حزيران وحدد يوم ١٦ تشرين الأول موعداً للانتخابات الجديدة (٢٦).

---

(٢١) المجالي: مذكراتي، ص.١٤٠.

د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٥.٨٩ تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ٢٥ صفحة ٣٤. (من هؤلاء الوزراء: هزاع المجالي، أنور الخطيب، حكمت المصري، احمد طوقان وشفيق ارشيدات).

(٢٢) المجالي: مذكراتي، ص.١٤٠.

(٢٣) Shwadran, Jordan astate of tension, p. 322.

(٢٤) F.O. 371/110952, From Troutbeck, Baghdad to Eden, F.O. 10-3-1954.

(٢٥) F.O. 371/110884, From Furlonge, Amman to Fall, F.O. 12-3-1954.

(٢٦) يقول السفير البريطاني عن هذه الانتخابات «... بالرغم من اعلان حكومة أبو الهدى بأن هذه الانتخابات سوف تكون نزيهة إلا أنها عزمت على منع عودة المتطرفين القوميين واليساريين المعارضين للحكومة، واتخذت الاجراءات اللازمة». أنظر:

F.O. 371/115635,From Duke,Amman to Eden, F.O. 5/1/1955.

اما بيتر سنو فيقول "... ان أبو الهدى جاء ببرلمان فيه ٣٢ نائباً من مؤيديه من اصل ٤٠ نائباً" أنظر:

Peter, Snow, Hussein: abiography, Barrie and Jenkins, London, 1972. p. 72.

وفي أواخر عام ١٩٥٤عزمت الحكومة العراقية على الدخول في حلف عسكري ضد الاتحاد السوفيتي يشترك معها فيه كل من تركيا وايران وباكستان، ورأت الحكومة العراقية أن تقوم بإجراء اتصالاتها مع بعض الدول العربية من أجل هذا الأمر. فقام الملك فيصل الثاني في ١٨ تشرين الثاني بزيارة الى عمان رافقه فيها الأمير عبد الآله وموسى الشابندر وزير الخارجية، وقد جرت محادثات رسمية بين الجانبين وصفها السفير البريطاني في عمان بأنها ذات طابع استكشافي مقللاً من أهميتها، وذلك لغياب رئيس الوزراء العراقي (نوري السعيد) عنها(٢٧).

موقف الأردن من حلف بغداد :

في أعقاب الحرب العالمية الثانية رأت السياسة الأنجلو-أميريكية أن من مصلحتها الاتفاق مع الدول العربية على ايجاد نوع من الدفاع المشترك يحل محل المعاهدات الثنائية المعقودة مع بعض الدول العربية، وذلك من أجل إبقاء الاتحاد السوفيتي خارج منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والبحر المتوسط بشكل خاص(٢٨) ورأس توفيق أبو الهدى رئيس الوزراء الوفد الأردني الى لندن في ١٨ كانون الأول ١٩٥٤ لإجراء مفاوضات مع الحكومة البريطانية حول تعديل المعاهدة الأردنية-البريطانية، وذلك بأن «تنقلب المعونة البريطانية المنصوص عليها في معاهدة ١٩٤٨ الى أجور محددة تعادل المعونة القائمة وأن تدفع هذه الأجور الى الخزينة الأردنية، يضاف الى ذلك طلب وحدة طيران وزيادة المخصصات من أجل نفقات الحرس الوطني»(٢٩). ولكن المباحثات لم تسفر عن

---

(٢٧) F.O. 371/110953, From Richmond, Amman to Eden, F.O. 22-11-1954.

وأنظر: الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج التاسع، ص١٦٣.

(٢٨) حول مشاريع الدفاع التي سبق طرحها قبل حلف بغداد أنظر:

محافظة: العلاقات الأردنية البريطانية، ص٢٠٩-٢١٩.

فؤاد دوارة: سقوط حلف بغداد، دار القاهرة للطباعة، القاهرة، ١٩٥٨، ص٩٣-١٠٦.

عوني السبعاوي: العلاقات العراقية التركية (١٩٣٢-١٩٥٨)، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٨٦، ص١٥١-١٥٤.

وعن العوامل والأهداف التي أدت لقيام حلف بغداد. أنظر:

عبد الفتاح: سياسة العراق الخارجية، ص٢٠٣-٣٢٤.

(٢٩) هزاع المجالي: قصة محادثات تمبلر، (د.ن) عمان ١٩٥٦، ص٣.

نتيجة ايجابية ، وصدر بلاغ رسمي في لندن يعلن عن انتهاء المحادثات -وصفت على أنها استطلاعية- وارجاء المباحثات النهائية الى أن يتقرر مصير المعاهدة العراقية البريطانية، ويتم إنشاء حلف دفاعي للشرق الأوسط (٣٠). وعندما أُعلن في بغداد في ١٣ كانون الثاني ١٩٥٥ أن العراق وتركيا تعتزمان التوقيع على معاهدة دفاع مشترك، تحركت الحكومة المصرية بسرعة ودعت الى اجتماع لرؤساء الوزراء العرب يعقد في القاهرة في ٢٢ كانون الثاني. وقد لبت الحكومة الأردنية الدعوة وقبل سفره للقاهرة أكد أبو الهدى للقائم بالأعمال العراقي « ... بأنه سوف يكون عند حسن ظن العراق وأنه سيتكلم الواقع والحق بصورة حيادية. وأشار الى أنه سوف يعمل على ازالة سوء التفاهم ويمنع تصدع الدول العربية »(٣١).

وقد نهج الوفد الأردني خلال جلسات الاجتماع نهجاً معتدلاً محاولاً ارضاء الجميع بسبب حاجة الأردن القصوى الى مساعدة جميع الدول العربية على السواء(٣٢). وعن أجواء الاجتماع يصف عوني عبد الهادي -سفيرالأردن في القاهرة- ذلك بقوله « ... قضينا ثلاثاً وستين ساعة في مناقشات بيزنطية »(٣٣). ويبدو لنا أن توفيق أبو الهدى لما وجد أجواء الاجتماعات على النحو الذي وصفه عبد الهادي آثر العودة الى عمان تاركاً ورائه وليد صلاح وزيرالخارجية، الذي خرج عن المسارالأردني وقدم اقتراحاً ينص على:-

عدم الانضمام الى الحلف العراقي التركي، والتعاون مع الغرب بدون التزامات وعدم اشراك العراق في القيادة الموحدة المزمع انشاؤها (٣٤).

---

(٣٠) الحسين بن طلال، ص٤٣. وأنظر أيضاً: جريدة فلسطين تاريخ ١٠-٢-١٩٥٥. د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧١٨ تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ٤٨ صفحة ٨٧.

(٣١) د.ك.و. ملفة رقم ٢٧١٩ / ٣١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان ، وثيقة ٤٨ ص ٨٧

(٣٢) المجالي: مذكراتي، ص١٥٤.

(٣٣) أوراق عوني عبد الهادي، ص٢٠٣.

(٣٤) محاكمات المحكمة العسكرية، ج الرابع، ص١٣٩٢.

وقد نفي وليد صلاح ما نشرته احدى الصحف اللبنانية بعنوان «كيف تبدل موقف الحكومة الأردنية » من أنه طالب بإخراج العراق من الجامعة العربية وقال « ... إن هذا الزعم عارٍ عن الصحة، ولعل خير دليل على خطأ الزعم هو محاضر جلسات اجتماعات رؤساء الحكومات العربية في القاهرة، ويتضح من تلك المحاضر أنني أكدت بأن الأردن لا يمكن أن يوافق على قرار اخراج العراق من الجامعة بأي حال. وعلى كل حال فإن هذا الأمر لم يخطر ببال أية دولة عربية مطلقاً».

أنظر: د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٤٩١٢، تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ٦ صفحة ٩.

وما أن بلغ توفيق أبو الهدى تصرف وليد صلاح هذا حتى أبرق الى وفده بالقاهرة «... إن مجلس الوزراء يأمل من معاليكم الجنوح الى الحكمة وعدم التأثر بأي عاطفة أو حماس. وأكرر اللجوء الى السعي لأن تؤجل مصر إعلان موقفها الى أن يوقع الاتفاق»(٣٥). فسارع الوفد الأردني لسحب اقتراحه الداعي لعدم اشراك العراق في القيادة الموحدة، وانتهى الاجتماع دون اتخاذ أي قرار بسبب صعوبة الحصول على قرار موحد(٣٦). وقد أعتبر ذلك نصراً للسياسة العراقية.

وعلى الرغم من ذلك فإن الحكومة العراقية لم تخف استيائها من الموقف الأردني خلال الاجتماعات السالفة الذكر، فقد اشتكى نوري السعيد الى السفير البريطاني في بغداد من الموقف الأردني بقوله «... أن تأييد الأردن للعراق طوال فترة الاجتماع كان فاتراً»(٣٧). وبينما كانت الحكومتان البريطانية والعراقية تأملان في انضمام الأردن الى حلف بغداد حال توقيعه معتمدة على الصلات العائلية الوثيقة بين الاسرتين الهاشميتين في الأردن والعراق وتأثر كل منهما بالنفوذ البريطاني، اضافة الى ارتباط الأردن مع كل من بريطانيا والعراق بمعاهدات ثنائية تجبره على الالتزام بنصوصها(٣٨).

إلا أن تلك الآمال لم تتفق مع أراء أبو الهدى، الذي صرح في ٩ شباط ١٩٥٥ «... بأن حكومته لا ترغب في الخروج عن خط الجامعة العربية، وأنه ليس لديها النية للانضمام الى الحلف العراقي التركي»(٣٩). وكان لتصريح أبو الهدى وقع سيء في كل من بغداد ولندن، وبعثت الخارجية البريطانية ببرقية في ١١ شباط الى سفارتها في عمان عبرت فيها عن خيبة أملها من هذه التصريحات(٤٠)، ويذكر أنستوني ناتنج Anthony Nutting وزير الدولة البريطاني السابق لشؤون الخارجية

---

(٣٥) أوراق عوني عبد الهادي، ص٢٠٤.

(٣٦) محاكمات المحكمة العسكرية، ج الرابع، ص١٣٩٤.

(٣٧) الوثائق البريطانية لعام ١٩٥٥-١٩٥٦، إعداد مركز الخليج للبحوث والدراسات الأستراتيجية، لندن، تحليل وتعليق أنتوني ناتنج، جريدة الدستور، تاريخ ٢٦-٢-١٩٨٦.

(٣٨) المصدر السابق، تاريخ ١٢-٢-١٩٨٦.

(٣٩) أنظر التفاصيل في: جريدة فلسطين، تاريخ ١٠-٢-١٩٥٥. جريدة الف باء، تاريخ ١٠-٢-١٩٥٥. د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧١٨ تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ٨٤ صفحة ١٩٤-١٩٨.

(٤٠) لم يعرب أبو الهدى في تصريحه عن تقديره للدعم البريطاني للحرس الوطني والبالغ ٣٥٠ الف جنيه استرليني، وكان ذلك مبعث استياء لوزارة الخارجية البريطانية. أنظر: الوثائق البريطانية لعام ١٩٥٥-١٩٥٦، جريدة الدستور، تاريخ ١٢-٢-١٩٨٦.

أنه منذ تلك التصريحات تقرر التخلي عن مسألة ضم الأردن الى حلف بغداد والسعي الى هدنة في الحرب الكلامية بين مصر والعراق[٤١]. ويمكننا القول بأن فكرة التخلي عن ضم الأردن على الأقل من الجانب البريطاني كانت فكرة مؤقتة تم التخلي عنها نتيجة التطورات اللاحقة.

ثم قام الملك حسين في ١٤ شباط بزيارة الى بغداد اطلع خلالها على وجهة النظر العراقية حول المشروع الدفاعي بين العراق وتركيا وعلى الموقف السياسي، كذلك أثار الملك حسين مسألة توسيع رقعة التعاون بين البلدين وتنفيذ برنامج المساعدات التي وعد العراق بتقديمها للأردن خلال المحادثات السابقة [٤٢]. وعلى الرغم من المعارضة العربية للاتفاق التركي-العراقي إلا أن نوري السعيد مضى في مخططاته وقام في ٢٤ شباط ١٩٥٥ بالتوقيع على نص الاتفاق والذي اشتهر بحلف بغداد[٤٣]. واجتمع نوري السعيد وعدنان مندريس بوزير الأردن المفوض في بغداد فرحان شبيلات وحملاه رسالة الى الملك حسين أوضحا فيها أنه في حال اشتراك الأردن في الحلف فإن تركيا والعراق سيساعدانه بالاسلحة والمعونة الاقتصادية، بالاضافة الى المساعدات البريطانية[٤٤]. ومن جهة أخرى زار القائم بالأعمال العراقي في عمان (في أعقاب توقيع حلف بغداد) توفيق أبو الهدى، وقال له « ... نظراً لأواصر القربى بين العرشين الهاشميين ولوحدة المصالح والغايات بين المملكتين فإنه يأمل أن تكون الأردن أول دولة تنضم لحلف بغداد، لما سيؤدي له من فوائد » فأجابه أبو الهدى « ... بأن الأردن مستعد للانضمام للحلف إذا ما أكدت له

---

(٤١) المصدر السابق.

(٤٢) جريدة الف باء، تاريخ ١٧-٢-١٩٥٥.

ويذكر السفير الأمريكي في بغداد غولمن Gallman، بأن نوري السعيد والأمير عبد الآله أتهموا المسؤولين الأردنيين وخاصة وزير الخارجية (وليد صلاح) بحجب المعلومات عن الملك حسين وعدم نقلهم له تطورات المباحثات التي أدت لتوقيع الحلف. أنظر:

نجدة صفوة: العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، مطبعة منير، بغداد، ١٩٨٤، ص٢٣٣.

(٤٣) أنظر تفاصيل الاتفاق العراقي-التركي في: الجمالي: قصة محادثات تمبلر، ص٢٤-٢٨.

(٤٤) Waldemar, Gallman, Iraq under Jeneral Nuri, The Johns Hopkins Press, Baltimore, 1964, pp. 69-70.

بريطانيا بأنها ستُعَدل معاهدتها معه أو تلغيها »[٤٥].

ولكن حكومة أبو الهدى قدمت استقالتها في ٢٨ أيار بعد أن أظهر الملك حسين عدم رضاه عن بعض اعضائها[٤٦]. وحلت مكانها وزارة سعيد المفتي والتي وسمت بأنها من صنع العراق[٤٧]. وصرح سعيد المفتي للقائم بالأعمال العراقي قائلاً « ... سوف أكون عند حسن ظن أخواني في العراق نحن شعب واحد وعرش من عائلة كريمة واحدة، وأرجو أن يساعدني إخواني في العراق في مهمتي وخاصة في الحقل الاقتصادي»[٤٨].

أيا كان أمر وزارة المفتي فإن المحاولات لأستمالة الأردن لحلف بغداد قد بدأت بعد الاعلان عن صفقة الأسلحة المصرية -التشيكية والتي يمكننا اعتبارها الشرارة التي دفعت أعضاء حلف بغداد للتحرك نحو الأردن. وجاءت أولى المحاولات من تركيا التي قام رئيس جمهوريتها جلال بايار بزيارة عمان في ٢ تشرين الثاني وأجرى محادثات مع الجانب الأردني، أوضح خلالها للملك حسين بأن أعضاء حلف بغداد سيقدمون للأردن الاسلحة والدعم المالي اللازمين لزيادة عدد قواته المسلحة واضاف بأن بلاده ليست في وضع تستطيع فيه تقديم المساعدة، واقترح أن تقوم الحكومة الأردنية بالكتابة الى الحكومة البريطانية تطلب فيها المعونة التي تحتاجها[٤٩].

وجاءت المحاولة الثانية من الحكومة البريطانية التي وافقت على تقديم عشر طائرات من نوع فامبير Vampire للأردن هدية مجانية، قبلها الملك حسين معرباً عن سروره[٥٠]. وتحرك العراق بدوره فاتصل بالحكومة الأردنية مقترحاً عليها ارسال وفد الى بغداد

---

(٤٥) د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٤٩١٢ تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ٤ صفحة ٥.

(٤٦) أنظر التفاصيل في: F.O. 371/115638, From Duke, Amman to Macmillan, F.O. 3-6-1955; F.O. 371/121461, From Duke, Amman to Lloyd, F.O. 27-7-1956.

(٤٧) شارك وفد أردني مكون من سعيد المفتي وسليمان النابلسي وحكمت المصري وغيرهم، احتفالات العراق باستلام مطار الحبانية من الحكومة البريطانية في ٢ أيار ١٩٥٥. وقام بعض اعضاء الوفد باتصالات شخصية مع نوري السعيد بغية التاثير على الأنجليز ليتخلوا عن أبو الهدى. أنظر: الحسين بن طلال، ص١٦٤-١٦٥. المجالي: مذكراتي، ص١٥٩.

(٤٨) د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧١٨ تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ١٨ صفحة ٤١-٤٢.

(٤٩) F.O. 371/115653, From Duke, Amman to Shuckburgh, F.O. 10-11-1955.

وأنظر أيضاً: Glubb, Asoldier with the Arabs, pp. 391-392.

(٥٠) مذكرات انتوني ايدن، ترجمة خيري حماد، ج الثاني، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦١، ص١٢٤.

للتباحث ، فأوفدت الحكومة الأردنية في ٣٠ تشرين الثاني هزاع المجالي ونعيم عبد الهادي. وجرت محادثات رسمية أسفرت عن موافقة الحكومة العراقية على دفع حصة العراق البالغة ٦٢٥ الف دينار لتمويل مشروع البوتاس ودفع مليون دينار كسلفة للحكومة الأردنية لتمويل مشروع البوتاس، كما تبرع العراق بمئة الف دينار للحرس الوطني (٥١).

وكانت الحكومة الأردنية قد تقدمت في ١٦ تشرين الثاني بمذكرة الى السفير البريطاني في عمان حددت فيها شروطها للانضمام للحلف ومن أهم ما ورد فيها: المحافظة على الضمان الجماعي وتأييد الأردن تأييداً مطلقاً في مطالبته بالحقوق العربية في فلسطين، وتقديم المساعدات العسكرية(٥٢). وقد أعطت الحكومة البريطانية اهتماماً للمقترحات الأردنية واختارت رئيس أركان جيشها الجنرال تمبلر Templer على رأس الوفد البريطاني، وجاء هذا الأختيار «نظراً للأهمية التي تعلقها الحكومة البريطانية على انضمام الأردن للحلف» (٥٣). ووصل تمبلر عمان في ٦ كانون الأول ١٩٥٥ ومعه تعليمات من حكومته تقضي بضرورة اقناع الأردن بالإنضمام الى الحلف(٥٤) .

واجتمع تمبلر في ٧ كانون الأول مع سعيد المفتي رئيس الوزراء وجرت محادثات استغرقت زهاء الساعتين والنصف أوضح خلالها تمبلر الفوائد السياسية والاقتصادية التي سوف يحصل عليها الأردن جراء انضمامه للحلف (٥٥)، واستمرت المحادثات بين الجانبيت عدة أيام . وفي ١١ كانون الأول قدمت الحكومة البريطانية مسودة الاتفاقية الخاصة المقترح توقيعها والتي كان من أهم (٥٦) بنودها ،تعهد الحكومة البريطانية بزيادة

---

(٥١) الحسني: تاريخ الوزارت العراقية، ج التاسع، ص٢٤٣.

المجالي: مذكراتي، ص١٦٧-١٦٨.

(٥٢) أنظر: المجالي: قصة محادثات تمبلر، ص٤-٥، الحسين بن طلال، ص٤٢-٤٥.

(٥٣) F.O.371/115654, From F.O. to Amman, 2-12-1955.

(٥٤) حول التعليمات الصادرة لتمبلر أنظر:

F.O. 371/115639, From Treasury, F.O. to Middle East Office, Cairo, 5-12-1955.

(٥٥) F.O. 371/115655, From Duke, Amman to F.O. 7-12-1955.

(٥٦) أنظر التفاصيل في: F.O.371/115656, From Duke, Amman to F.O. 11-12-1955; F.O. 371/115658, Report by Gerald Templer, to Macmillan, F.O.16-12-1955.

المجالي: قصة محادثات تمبلر، ص٧-٨.

عدد القوات وتزويدها بالأسلحة المختلفة والدخول في محادثات مع الحكومة الأردنية لتعديل المعاهدة الأردنية البريطانية لعام ١٩٤٨. وقامت الحكومة الأردنية بدراسة المسودة البريطانية وتقدمت في ١٢ كانون الأول بمذكرة أوضحت فيها شروطها للانضمام ومنها استبدال معاهدة ١٩٤٨ باتفاقية خاصة تتضمن التعاون في الدفاع عن الأردن وتقديم مساعدة مالية بريطانية لتغطية نفقات الجيش، مع تعهد الحكومة البريطانية بالمبادرة لمساعدة الأردن في حال وقوع اعتداء مسلح عليه(٥٧).

وظهر وكأن كل شيء جاهز لانضمام الأردن للحلف عندما تقدم أربعة وزراء من الضفة الغربية باستقالاتهم في ١٣ كانون الأول وأعقبها استقالة رئيس الوزراء نفسه، الذي خشي -بصفته من الأقلية الشركسية- أن يتهم بخيانة القضية العربية(٥٨). وعهد الملك حسين الى هزاع المجالي وهو من مؤيدي إنضمام الأردن لحلف بغداد بتشكيل الحكومة. وبذل هزاع جهوداً كبيرة لضم الأردن للحلف يدعمه في ذلك القصر الملكي والحكومة البريطانية. إلا أن المظاهرات (٥٩) ضد وزارة هزاع والحلف انطلقت في ١٥ كانون الأول وشملت المملكة بضفتيها، مما اضطر هزاع لتقديم استقالة حكومته في ١٩ كانون الأول. ومما هو جديد بالذكر بأن سيناريو استقالة وزراء الضفة الغربية كاد أن يتكرر مع حكومة المجالي فتمت التضحية بالبرلمان حتى لا تستقبل الوزارة(٦٠). وكلف ابراهيم

---

(٥٧) F.O.371/115657, From Duke, Amman to F.O. 13-12-1955.

وأنظر أيضاً : الحسين بن طلال، ص٤٦-٤٩. المجالي: قصة محادثات تمبلر، ص٩-١٠.

(٥٨) James, Lunt, Hussein of Jordan, apolitical biography, Macmillan, London, 1989, p 23.

Aruri, Jordan, a study in political development, p. 123.

(٥٩) ذكر السفير البريطاني في عمان بأن « ... معلمي المدارس من أنصار الشيوعية هم الذين يحرضون الطلاب والطالبات على القيام بالمظاهرات أما اللاجئين فكانت تحرضهم مصر والسعودية » أنظر:

F.O. 371/115640, From Duke, Amman to F.O. 19-12-1955.

وحول تفاصيل الأيام الخمسة للمظاهرات

أنظر: جريدة الدفاع، تاريخ ٢١-١٢-١٩٥٥.

د.ك.و.ملفة رقم ٢١١/٢٧١٩ تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ٦٢ صفحة ١٠٥-١٠٨.

(٦٠) F.O. 371/115658, From Duke, Amman to F.O. 19-12-1955.

تنص المادة (٧٤) الفقرة الثانية من الدستور «الحكومة التي تحل مجلس النواب في عهدها تستقيل من الحكم خلال اسبوع من تاريخ الحل». أنظر: الجريدة الرسمية الأردنية، تاريخ ١٧-٤-١٩٥٤.

هاشم في ٢٠ كانون الأول بتشكيل وزارة انتقالية، إلا أنه ما لبث أن استقال لعدم دستورية حل البرلمان(٦١). فعهد الملك حسين الى سمير الرفاعي بتشكيل الحكومة وكان أول ما فعله الرفاعي هو الاعلان أن سياسة حكومته قائمة على عدم الدخول في أية احلاف جديدة(٦٢).

ومما هو جدير بالذكر أن الملك حسين كان مصمماً على ضم الأردن لحلف بغداد لما سيعود على الأردن من فوائد كثيرة جراء انضمامه اليه(٦٣)، وبالرغم من ذلك فإن الملك حسين لم يجد صعوبة في التخلي عن رغبته التي لم تتفق ورغبة الرأي العام الأردني، ويعود ذلك الى السياسة المرنه التي يتمتع بها الملك حسين. ويمكن إجمال أسباب رفض الأردن الانضمام الى حلف بغداد فيما يلي:

أ- لم يكن لحلف بغداد شعبية في الأردن سواء لدى الرأي العام أو حتى البرلمان. اضافة الى أن مؤيدي الحلف لم يستندوا الى أحزاب منظمة أو قاعدة شعبية تؤيدهم(٦٤).

ب- انشغال الساسة الأردنيين في مشكلة فلسطين بصورة خاصة تستبعد أي أمر أخر(٦٥).

---

(٦١) جريدة الدفاع، تاريخ ٢٥-١٢-١٩٥٥. وأنظر أيضاً: د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧٢٠ تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ٥١ صفحة ١٢٣-١٢٥. وكانت الخارجية البريطانية قد أوضحت أن من مصلحتها إبقاء البرلمان القديم.

أنظر: F.O. 371/115641. From F.O. to Amman. 28-12-1955.

(٦٢) الحسين بن طلال، ص٥٨.

(٦٣) كان الملك حسين يأمل بمشاركة الأردن في اجتماع محادثات الخطط العسكرية الذي سيعقد في بغداد في مطلع عام ١٩٥٦. وبلغ من تصميمه على الانضمام للحلف أن عرض على تمبلر والسفير البريطاني، بأن يوقع هو بنفسه على رسالة النوايا التي طلبتها الحكومة البريطانية من الحكومة الأردنية، والتي تتضمن اعلان الحكومة الأردنية عن نيتها الدخول في حلف بغداد حالما تتغلب على مصاعبها الداخلية. أنظر التفاصيل في:

F.O. 371/115657. From Duke. Amman to F.O. 13-12-1955; F.O. 371/115658. Report by Templer. to Macmillan. F.O. 16-12-1955.

Snow, Hussein. p. 77.

وأعلن الملك حسين في خطاب العرش لعام ١٩٥٧، بأنه لن ينضم الى أي من الاحلاف. أنظر: خطاب العرش، ص٢١٨.

(٦٤) F.O. 371/115654, Memorandum by Duke, Amman to F.O. 22-11-1955.

(٦٥) F.O. 371/115656. From Duke. Amman to F.O. 11-12-1955.

جـ- إثارة الرأي العام بواسطة الاشاعات عن حلف بغداد عن طريق محطتي الاذاعة المصريتين التي أشاعت أن الدخول في حلف بغداد سوف يؤدي الى وضع القضية الفلسطينية على الرف، وأن اسرائيل سوف تصبح عضواً في الحلف(٦٦). اضافة الى النشاط الكبير الذي بذلته السفارة المصرية والقائم بالأعمال السعودي في عمان، في تحريض الشعب على القيام بالمظاهرات ضد الحكومة وحلف بغداد(٦٧).

د- عدم تهيئة الرأي العام الأردني، وموقف الصحافة الأردنية غير المؤيد للانضمام للحلف (٦٨).

وبعد أن هدأت الأوضاع الداخلية في الأردن، أدرك الملك حسين خطورة العزلة التي يعيشها العراق بسبب حلف بغداد ورأى ضرورة بذل المساعي الحميدة لإحلال الوئام بين العراق والدول العربية. فبعث في شباط ١٩٥٦ برئيسي وزرائه وديوانه سمير الرفاعي وبهجت التلهوني في مهمات رسمية الى العواصم العربية للدعوة لعقد مؤتمر على مستوى القمة لتحقيق المصالحة العربية، فقبلت كل من سوريا ولبنان والعراق اقتراح الملك حسين في حين اشترطت مصر والسعودية لحضور المؤتمر أن يعلن العراق رسمياً الامتناع عن دعوة الدول العربية للانضمام لحلف بغداد(٦٩). وفشلت المساعي الأردنية وبقيت العلاقات العربية على ما هي عليه.

وفي الأول من أذار ١٩٥٦ قام الملك حسين بحركة مفاجئة للجميع عندما أقدم على اعفاء الفريق جلوب Glubb من منصبه(٧٠)، وعمت الفرحة أرجاء الأردن. وقد أيدت مصر

---

(٦٦) F.O. 371/121461, From Duke, Amman to Lloyd, F.O. 27-7-1956. وزاد من تعقيد الأمور تصريح انتوني ايدن في مجلس العموم البريطاني حين قال «... لأول مرة تنظر دولة عربية باتجاه غير اسرائيل». أنظر التفاصيل: ميثاق بغداد، حقائق يبسطها مجلس العموم البريطاني، ترجمة حسن الدجيلي، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٦، ص١٢٤.

(٦٧) ذكر الملك حسين للسفير البريطاني بأن الحكومة المصرية انفقت على المظاهرات ضد حلف بغداد مبلغ ٦٠,٠٠٠ جنيه. أنظر: F.O. 371/115659, From Duke, Amman to F.O. 22-12-1955.

(٦٨) F.O. 371/115658, Report by Templer, to Macmillan, F.O. 16-12-1955.

(٦٩) المحافظة: العلاقات الأردنية البريطانية، ص٢٤٣. وأنظر:

د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧٢٠ تقارير المفوضية العراقية في عمان، وثيقة رقم ١٧ صفحة ٢٦-٣١.

(٧٠) أنظر نص المذكرة التي قدمها الملك حسين للسفير البريطاني موضحاً أسباب الاعفاء.

F.O. 371/121542, Memorandum by King Husain, handed to the British Ambassador Amman (Duke), 3-3-1956.

والسعودية وسوريا موقف الملك حسين وأبدت استعدادها الى الوقوف الى جانبه ومساعدته في مقاومة كل ضغط أجنبي أو عدوان اسرائيلي (٧١).

أما الحكومة العراقية فقد رأت في اعفاء جلوب من منصبه أمراً لا يختلف عن اعفاء أي موظف محلي أو أجنبي في أي بلد عربي (٧٢).

وبادرت مصر وسوريا والسعودية الى استغلال الأزمة التي حدثت بين الأردن وبريطانيا في أعقاب اعفاء جلوب فعرضت في ١٢ أذار على الملك حسين استعدادها للحلول محل بريطانيا في تقديم المساعدة المالية للأردن، إلا أن الملك حسين رفض هذا العرض لاقتصاره على الدول الثلاث دون مشاركة العراق ولبنان(٧٣). وادركت بريطانيا خطورة العرض وقررت تناسي خلافاتها مع الملك حسين وعزم رئيس وزرائها انتوني ايدن على التقريب بين العراق والأردن، ونجح في تشجيع الملكين الهاشميين على الاجتماع بالقرب من حدودهما في ١٤ أذار وأسفر الاجتماع عن نتائج مرضية للجانبين(٧٤)، ومع تكرار الاعتداءات الاسرائيلية على الحدود الأردنية خلال شهري أيلول وتشرين الأول ١٩٥٦ بحجة الانتقام من الغارات التي يقوم بها الفدائيون ضدها. اتجه الملك حسين بانظاره صوب العراق واجتمع في ١٤ أيلول في «الحبانية» القاعدة العسكرية العراقية بالملك فيصل الثاني، وصدر بيان مشترك جاء فيه «... استعرض المجتمعون حوادث الاعتداءات الأخيرة على الجبهة الأردنية وما يجب اتخاذه من تدابير سريعة وفقاً لمعاهدة الأخوة والصداقة المعقودة بين البلدين»(٧٥). وما لبث أن سافر وفد عسكري عراقي الى عمان في ١٦ أيلول لتقرير الخطة وتعيين القيادة الموحدة استعداداً للطوارىء، كذلك توجه الى بغداد في ٢٦ أيلول وزيروالخارجية الأردني عوني عبد الهادي فأجرى محادثات مع نوري السعيد والمسؤولين العراقيين، وأسفرت عن

---

(٧١) المحافظة: العلاقات الأردنية البريطانية، ص٢٥٠-٢٥١.

(٧٢) محي الدين: العراق والسياسة العربية، ص٣٣٥.

(٧٣) Snow, Hussein, p. 96.

(٧٤) مذكرات ايدن، ج الثاني، ص١٣٧-١٣٨. وانظر أيضاً: Deardan, Jordan, p. 121.

(٧٥) جريدة فلسطين، تاريخ ١٦-٩-١٩٥٦. وأنظر:

د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧٢٣ تقارير السفارة العراقية في عمان، وثيقة رقم ٣١ صفحة ٦٦.

ويذكر أنه في ١٠ حزيران ١٩٥٦ تم تجديد معاهدة الأخوة والتحالف لسنة ١٩٤٧، لمدة خمس سنوات أخرى. أنظر: محافظة: العلاقات الأردنية البريطانية، ص٢٥٦.

تأكيد وعزم العراق في الدفاع عن الأردن بموجب معاهدة الأخوة والتحالف المعقودة بين البلدين (٧٦).

ومع استمرار التهديدات الأسرائيلية تقدمت الحكومة الأردنية في ١٢ تشرين الأول بطلب الى الحكومة العراقية لاتخاذ الأجراءات التي تكفل سرعة إنجاد الأردن ومساعدته عسكريا إذا ما وصلت الأمور بين الأردن واسرائيل الى حد الحرب. وقامت الحكومة العراقية بتلبية الدعوة فوصل عمان في ١٤ تشرين الأول وفد عراقي برئاسة الأمير عبد الآله وعضوية جميل المدفعي رئيس مجلس الأعيان واحمد مختار بابان نائب رئيس الوزراء ورفيق عارف رئيس أركان الجيش العراقي، وعقد الوفد اجتماعاته مع نظيره الأردني يوم ١٤ و ١٥ تشرين الأول وأسفرت عن اتفاق يقتضي بوضع فرقة كاملة من الجيش العراقي مع القوات المساندة لها (كتيبة مدفعية وقوة طيران) على الحدود العراقية الأردنية على أهبة الأستعداد لدخول الأردن(٧٧).

وفي هذه الاثناء عقد في باريس في ١٦ تشرين الأول ١٩٥٦ مؤتمر بين بريطانيا وفرنسا وفيه تقرر القيام بعمل عسكري مشترك ضد مصر تشترك فيه بالاضافة لهما اسرائيل. وقد طلبت الحكومة البريطانية من نظيرتها الفرنسية إقناع اسرائيل بالامتناع عن القيام بأي هجوم على الأردن إذا ما نشبت الحرب مع مصر(٧٨). وعندما شنت اسرائيل في ٢٩ تشرين الأول اعتدائها على مصر، طلبت الحكومة الأردنية من العراق دخول قواته المرابطة في منطقة (H3) الى الأردن. واستجابت الحكومة العراقية وارسلت وفداً رسمياً مستعجلاً ليمثلَها في مجلس الدفاع الأعلى (حسب ما نصت عليه الاتفاقية العسكرية) فوصل في ٤ تشرين الثاني ١٩٥٦ رفيق عارف رئيس أركان الجيش العراقي واللواء صالح الجبوري من وزارة الدفاع، وجرت محادثات أسفرت عن تعيين علي الحياري قائداً عاماً للقوات المشتركة الأردنية العراقية (٧٩). إلا أن الحكومة السورية

---

(٧٦) أوراق عوني عبد الهادي، ص٢١١-٢١٧. وأنظر أيضاً:
محاكمات المحكمة العسكرية، ج الرابع، ص٣٢٥-٣٢٦.
جريدة فلسطين ،تاريخ ٣٠-٩-١٩٥٦.

(٧٧) الجبوري: محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية ص٤١٩-٤٢٠، وأنظر أيضاً: موسى شردان: الأردن بين عهدين، (د.ن) عمان (د.ت)، ص١٨٤-١٨٥. جريدة الهدى، تاريخ ١٥ و ١٧-١١-١٩٥٦.

(٧٨) مذكرات ايدن، ج الثاني، ص٣٥٣-٣٥٤.

(٧٩) الجبوري: محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية، ص٤٢١-٤٢٢.

(وكانت قواتها قد دخلت الأردن) وعبر ملحقها العسكري في عمان جودت الأتاسي أبدت عدم رضاها عن دخول القوات العراقية ورفض ضباطها التعاون مع القوات العراقية(٨٠). واعترضوا على وضع الجيش الأردني تحت اشراف مجلس الدفاع الأردني العراقي لأن الجيش الأردني من المفروض أن يكون تحت أمرة القيادة المصرية السورية الأردنية المشتركة برئاسة عبد الحكيم عامر(٨١). وقد فشلت محاولات التوفيق بين الجانبين فغادر الوفد العراقي عمان دون التوصل الى نتيجة وبقيت القوات العراقية مرابطة في الأردن.

وانتشرت في الأوساط العربية أخبار المؤامرة العراقية على سوريا من أجل ايجاد عرش للأمير عبد الآله (٨٢). فما كان من الحكومة الأردنية إلا وأن طالبت في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٦ وعبر مذكرة رسمية الحكومة العراقية بسحب قواتها من الأردن بأسرع ما يمكن(٨٣)، بعد أن انفرجت أزمة السويس وزالت مبررات بقائها. مما أحرج الحكومة العراقية التي تقبلت الأمر على مضض. وقام سفيرها في عمان بتقديم مذكرة الانسحاب(٨٤) الى الحكومة الأردنية في ١٠ كانون الأول ١٩٥٦.

أثار موقف الحكومة الأردنية هذا غضب عدد من النواب العراقيين فتقدم خمسة عشر منهم بعريضة مطالبين فيها بإلحاق المملكة الأردنية بالعراق واعتبارها اللواء الخامس

---

(٨٠) شردان: الأردن بين عهدين، ص١٨٧-١٩٥.

الجبوري: محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية، ص٤٢٢-٤٣٤.

(٨١) وقعت الأردن في ٢٤ تشرين الأول ١٩٥٦ معاهدة دفاع مشترك مع مصر وسوريا نصت على إنشاء قيادة عسكرية مشتركة أردنية مصرية سورية برئاسة المصري عبد الحكيم عامر. أنظر: الحسين بن طلال، ص١٠٧.

(٨٢) أنظر تفاصيل المؤامرة في: الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج العاشر، ص٨٢-٩٠. وجريدة الهدى تاريخ ٢٦ و ٢٧-١١-١٩٥٦.

(٨٣) جريدة الهدى، تاريخ ٢٩-١١-١٩٥٦. وأنظر أيضاً:

الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج العاشر، ص٤٨.

(٨٤) د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧٢٥ تقارير السفارة العراقية في عمان، وثيقة رقم ٦٢ صفحة ١١٠. وأنظر تصريح وزير الدفاع الأردني عبد الحليم النمر حول انسحاب القوات العراقية في: جريدة فلسطين، تاريخ ١٨-١٢-١٩٥٦. ويقول السفير البريطاني في عمان «... إن طرد العراقيين تم بطريقة جافة لدرجة أن المذاق سيبقى على فم العراقيين». أنظر: F.O. 371/132854, From Johnston, Amman to Lloyd, F.O. 19-2-1958.

عشر من ألوية العراق، متذرعين بأن الدولة الأردنية لا تتوافر فيها المقومات اللازمة للدولة بمفهومها الحقيقي وإنها عالة على الأمة العربية، ووصفوها بأنها كحصان طروادة يخفي في بطنه عناصر الهدم (٨٥). ويذهب عبد الرزاق الحسني الى أن الأمير عبد الآله وخليل كنه وزير المالية كانا وراء هذه العريضة(٨٦). ونكتفي بتعليق عبد الرزاق الحسني على هذا الموضوع فقد وصفه بعنوان «حركة صبيانية» وقال «... إن دلت على شيء فإنما تدل على قصر نظر وعدم ادراك للكيانات الدولية وعدم تفهم الأوضاع الدستورية»(٨٧). وسارع نوري السعيد لإصدار بيان رسمي قال فيه «... إن الخبر لا نصيب له من الصحة مطلقاً»(٨٨).

وعلى الرغم من تكذيب وزارة الخارجية العراقية ورئيس مجلس النواب العراقي للخبر وتقديمهما مذكرة رسمية للسفارة الأردنية في بغداد، إلا أن الأوساط السياسية الأردنية تلقت الخبر بأنزعاج وتاثر شديدين(٨٩). فقد شن سليمان النابلسي رئيس الوزراء الأردني هجوماً شديداً تعرض فيه للحكومة العراقية ولشخص رئيسها نوري السعيد(٩٠)، مما دفع السفير العراقي الى تقديم مذكرة احتجاج شديدة اللهجة الى الحكومة الأردنية وطلب مقابلة الملك حسين لإطلاعه على حقيقة الأمر(٩١). واشتد العداء الشعبي الأردني لسياسة حكومة نوري السعيد. فأرسلت في ٤ كانون الأول ١٩٥٦ عدة مؤسسات وأحزاب سياسية أردنية برقيات الى الملك فيصل الثاني تطالبه بعزل نوري السعيد من رئاسة الحكومة العراقية وبالانسحاب من

---

(٨٥) جريدة الزمان، تاريخ ١٥-١٢-١٩٥٦. وجريدة الهدى، تاريخ ١٨-١٢-١٩٥٦. وأنظر: الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج العاشر، ص١٢٤.

(٨٦) الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج العاشر، ص١٢٤.

(٨٧) المصدر السابق، ص١٢٣.

(٨٨) الروسان: العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ص١٤٦.

(٨٩) د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧٢٥ تقارير السفارة العراقية في عمان، وثيقة رقم ٥٢ صفحة ٩١.

(٩٠) وصف النابلسي حكومة نوري السعيد بانها «... تعيسة وأنه يأمل أن يتحرر العراق من كابوسها» أنظر التفاصيل في: جريدة فلسطين، تاريخ ٢٢-١٢-١٩٥٦. د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧٢٥ تقارير السفارة العراقية في عمان، وثيقة رقم ٧٠ صفحة ١٣٠-١٣١.

(٩١) د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧٢٥ تقارير السفارة العراقية في عمان، وثيقة رقم ٥٢ صفحة ٩١-٩٣.

حلف بغداد (٩٢). كذلك شهدت عمان في ١٧ كانون الأول اضراباً عاماً شمل جميع المرافق العامة احتجاجاً على سياسية الحكومة العراقية، واحتشد حوالي ألفي شخص أمام السفارة العراقية في عمان وهتفوا بسقوط نوري السعيد وحلف بغداد(٩٣).

ونخلص الى القول بأن العلاقات الأردنية العراقية شهدت في الفترة الواقعة من ١٩٥٤ الى منتصف ١٩٥٧ تراجعاً ملحوظاً. فقد خسرت الحكومة العراقية معظم أنصارها ومؤيدي سياستها في الأردن وخاصة الذين يرغبون في قيام تعاون وثيق بين البلدين الهاشميين. وتشير الوثائق البريطانية الى ذلك بقولها «... إن الشعب الأردني بضفتيه إتحد في بغض وكره العراق »(٩٤). وتعزو هذه الوثائق السبب في ذلك الى سذاجة الشعب الذي صدق الدعاية المصرية بأن العراق غير مكترث بمشكلة اسرائيل وبمصير اللاجئين. وذكرت جريدة الزمان البغدادية (٩٥) أن الشعب الأردني لم يعد راغبا في الاتحاد مع العراق بعد عام ١٩٥٤ معللة ذلك بابتعاد العراق عن الساحة الأردنية وغزارة الأموال السعودية التي انفقت لمحاربة العراق، وصعود نجم عبد الناصر واتجاه الأنظار اليه (خاصة بعد صفقة الأسلحة التشيكية) وارتباط العراق بحلف بغداد الذي تزعم عبد الناصر حركة مقاومته، وزيادة نشاط الاحزاب اليسارية بين صفوف اللاجئين(٩٦)، بالأضافة الى فوز العناصر المناهضة للغرب في الانتخابات الأردنية(٩٧)، والتي جرت في ٢١ تشرين الأول ١٩٥٦ حيث ساهمت هذه العوامل مجتمعة في أبعاد الأردن عن العراق واتجاهه صوب

---

(٩٢) جريدة الهدى، تاريخ ٥-١٢-١٩٥٦.

وقد تلقت السفارة العراقية المزيد من هذه البرقيات. أنظر:

د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧٢٥ تقارير السفارة العراقية في عمان، وثيقة رقم ٣٩ صفحة ٧٣.

(٩٣) جريدة الهدى، تاريخ ١٨-١٢-١٩٥٦.

(٩٤) F.O. 371/121468. From Baghdad, to Rose. F.O. 2-8-1956; F.O. 371/121469. From Brant. Amman to Hadow, F.O. 16-8-1955.

(٩٥) جريدة الزمان، تاريخ ٣-١٠-١٩٥٦.

(٩٦) يؤكد السفير البريطاني في عمان تغلغل الشيوعية في الأردن بين صفوف اللاجئين، ويعزو السبب في نجاح ذلك الى الضعف الأساسي في المجتمع الأردني والى انشغال العناصر المثقفة بقضية اسرائيل. أنظر: F.O. 371/110846. From Duke. Amman to Eden, F.O. 23-10-1954.

(٩٧) أنظر التفاصيل في: Abidi, Jordan, a political study, pp. 193-206.

Aruri, Jordan, a study in political development, pp. 134-138.

التحالف العربي المناهض للعراق والمتمثل في مصر وسوريا والسعودية.

فقد وضعت حكومة سليمان النابلسي نُصب أعينها السير مع تيار التحرر الوطني الذي بدأ يأخذ مكانته على الساحة العربية ، فأخذت على عاتقها التخلص من كل ما هو غربي(٩٨). فنجحت في ١٩ كانون الثاني ١٩٥٧ في التوقيع على «اتفاقية التضامن العربي» والتي بموجبها تعهدت مصر وسوريا والسعودية بدفع مبلغ إثني عشر ونصف مليون جنيه مصري ولمدة عشر سنوات(٩٩). وقد أثارت هذه الاتفاقية استياء الحكومة العراقية التي اتهمت حكومة النابلسي بأنها لا تعمل لصالح الشعب الأردني(١٠٠). وكانت «اتفاقية التضامن العربي» عاملاً رئيساً في إنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية لعام ١٩٤٨. وجرت محادثات رسمية بين الجانبين (الأردن وبريطانيا) انتهت في ١٣ أذار ١٩٥٧ بانهاء المعاهدة الأردنية البريطانية (١٠١).

نالت الخطوات السابقة التي قامت بها حكومة النابلسي تأييد الشعب الأردني الذي طالما تمنى ذلك. واعتماداً على هذا التأييد اعتبرت حكومة سليمان النابلسي نفسها الممثل الحقيقي لإرادة الشعب ورغباته، فاستمرت في ذلك متجاهلة توجيهات الملك حسين لها مما أدى الى ظهور الخلافات بينها وبين الملك الى أن وصلت الى ذروتها في ١٠ نيسان حين قام الملك حسين بإقالة حكومة النابلسي(١٠٢). وأيدت حكومات

---

(٩٨) ذكر سليمان النابلسي في احدى خطبه «... إننا طلاب تحرر قبل أن نكون طلاب وحدة». أنظر: جريدة فلسطين تاريخ ٢٢-١٢-١٩٥٦. وكان معلق بريطاني قد ذكر بُعيد نتائج الانتخابات الأخيرة في الأردن «... إن الاتجاه في الأردن من الآن وصاعداً ضد بريطانيا والمعاهدة الأردنية البريطانية». أنظر: جريدة الهدى، تاريخ ٢٣-١١-١٩٥٦.

(٩٩) أنظر الحسين بن طلال ،ص١٣٧-١٤٠. وأنظر: الحسين بن طلال، ص١٣٧-١٤٠.

(١٠٠) جريدة الزمان، تاريخ ٢١-١-١٩٥٧.

(١٠١) الجريدة الرسمية الأردنية، تاريخ ١٤-٣-١٩٥٧. وأنظر:

F.O. 371/127878, From Johnston, Amman to Lloyd, F.O. 27-3-1957.

(١٠٢) أنظر التفاصيل في: الحسين بن طلال: مهنتي كملك (أحاديث ملكية) ترجمة غازي غزيل، مؤسسة مصري للتوزيع، طرابلس (لبنان) ١٩٨٧، ص١٠٨-١١٦، د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧٢٦ تقارير السفارة العراقية في عمان، وثيقة رقم ٢٧ صفحة ٦٣-٦٥. د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧٢٧ تقارير السفارة العراقية في عمان، وثيقة رقم ٩٥ صفحة ١٥٣-١٥٨.

العراق والسعودية [١٠٣] والولايات المتحدة الأطاحة بحكومة النابلسي، وكانت الدبلوماسية الأمريكية قد بدأت في السعي باتجاه المنطقة لتملأ الفراغ الذي تركته بريطانيا وفرنسا اللتان فقدتا نفوذهما في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر. فقد أصدر الرئيس الأمريكي ايزنهاور Eisenhower في ٥ كانون الثاني ١٩٥٧ مشروعاً سمي باسمه (مشروع ايزنهاور) ويتضمن تقديم المساعدات الأقتصادية والعسكرية للأقطار العربية ضد التدخل الشيوعي في المنطقة [١٠٤].

وبعد استقرار الأوضاع الداخلية في الأردن وجه الملك حسين أنظاره صوب العراق من جديد، فقام في ٢٢ حزيران ١٩٥٧ بزيارة رسمية لبغداد رافقه فيها رئيس الوزراء ابراهيم هاشم وسمير الرفاعي وزير الخارجية وانسطاس حنانيا وزير المالية. ودارت محادثات رسمية بين الوفد الأردني ونظيره العراقي برئاسة علي جودة الأيوبي الذي خلف نوري السعيد في رئاسة الوزراء في ٢٠ حزيران، وتم خلال هذه المحادثات تبادل وجهات النظر في مختلف القضايا القومية وانتهت المحادثات الى اتفاق وجهات النظر [١٠٥]. وسارت العلاقات الأردنية العراقية في طريق التعاون والتقارب قبيل الأعلان عن ميلاد الاتحاد العربي [١٠٦] في شباط ١٩٥٨.

---

(١٠٣) شهدت العلاقات العراقية السعودية تحسناً ملحوظا في كانون الثاني ١٩٥٧ بعد اللقاء الذي تم بين الأمير عبد الآله والملك سعود في واشنطن. ويعود الفضل في ذلك الى الولايات المتحدة التي رأت من مصلحتها إزالة الجفاء والتوتر بين العراق والسعودية أنظر:

Gallman, Iraq under Nuri, pp. 152-155.

الحسني : تاريخ الوزارات العراقية، ج العاشر، ص١٧٥-١٧٧.

(١٠٤) أنظر التفاصيل في: عبد الفتاح: سياسة العراق الخارجية، ص٢٩٠-٢٩٣.

السبعاوي: العلاقات العراقية التركية، ص١٩٠-١٩٩.

(١٠٥) أنظر نص البيان المشترك في : الحسين بن طلال، ص٢٤٤-ص٢٤٧

(١٠٦) يقول السفير البريطاني في عمان أنه وبناء على طلب وزارة الخارجية البريطانية منه «... إنني لم اضيع أية فرصة في تنبيه وحث الملك حسين الى فوائد وحسنات الاقتراب من العراق» أنظر:

F.O. 371/132854, From Johnston, Amman to Lloyd, F.O. 19-2-1958.

الاتحـــاد العـــربي:

عندمـا أعلن في القاهرة ودمـشق عن قـرب اعلان الوحدة المصرية السورية (١ شباط ١٩٥٨) كان المجلس الوزاري لحلف بغداد منعقداً في العاصمة التركية اسطنبول (٢٨ كانون الثاني ١٩٥٨) فاقترح سلوين لويد Selwyn Lloyd وزير خارجية بريطانيا إقامة اتحاد بين العراق والأردن والسعودية، وتشجيع المقاومة السورية وبث الدعاية للرد على الوحدة المصرية السورية المرتقبة(١٠٧). وبعد الاعلان عن قيام الجمهوية العربية المتحدة بين مصر وسوريا أوفد الأردن وزيرالخارجية سمير الرفاعي الى الرياض ووزير البلاط سليمان طوقان الى بغداد، ومعهما رسائل الى عاهلي البلدين تدعوهم الى الدخول في مفاوضات من أجل اقامة اتحاد بين الممالك الثلاثة(١٠٨). واستجابت الحكومة العراقية لدعوة الأردن وحسب ما ذكره سليمان طوقان فقد «... أظهرت تفهما كاملاً خاصة فيما يتعلق بالخطر الناجم عن ترك الأردن لوحده»(١٠٩). أما الرد السعودي فلم يكن مشجعاً بل أن الملك سعود تذمر من عضوية العراق في حلف بغداد (١١٠).

وصل الملك فيصل الثاني عمان في ١١ شباط لاجراء المحادثات الرسمية يرافقه وزراء الخارجية والمالية والعدلية ورئيس أركان الجيش العراقي ورئيس الديوان الملكي. وعقد اجتماع غير رسمي مساء ذلك اليوم بين الملك حسين وسمير الرفاعي من جهة والملك فيصل الثاني وبرهان باش أعيان من جهة أخرى، وفيه ضغط الأردنيون وبشدة على الحكومة العراقية من أجل الانسحاب من حلف بغداد إلا أن العراقيين رفضوا ذلك ،وأشاروا الى أن أقصى ما يمكن الذهاب اليه في هذا المجال هو أن يعلن العراق بأنه سيدرس وضعه في الحلف، مع الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الدولية ومصالح العراق واهتماماته(١١١).

---

(١٠٧) محاكمات المحكمة العسكرية، ج السادس، ص٢٤١-٢٤٢. وأنظر أيضاً:

جعفر حميدي: التطورات والاتجاهات السياسية في العراق (١٩٥٣-١٩٥٨)،(د.ن) بغداد، ١٩٨٠، ص٢٥٧.

ومقابلة مع المؤرخ العراقي عبد الرزاق الحسني، بغداد، تاريخ ٩-١٢-١٩٩٠.

(١٠٨) F.O. 371/132854, From Johnston, Amman to Lloyd, F.O. 19-2-1958.

(١٠٩) F.O. 371/134036, From Wright, Baghdad to F.O. 3-2-1958.

(١١٠) F.O. 371/132854, From Johnston, Amman to Lloyd, F.O. 19-2-1958.

(١١١) Ibid.

وفي الأجتماع الذي عقد في ١٢ شباط تم التوصل الى اتفاق نهائي بشأن موضوع حلف بغداد على أساس «أن تكون المعاهدات والمواثيق والاتفاقات الدولية التي سبق أن ارتبطت بها كل من الدولتين قبل قيام الاتحاد بينهما مرعية بالنسبة الى الدولة التي عقدتها وغير ملزمة للدولة الأخرى» (١١٢).

وظهرت أثناء المحادثات مشكلة رئاسة الاتحاد فالحكومة الأردنية رغبت في العمل بنظام التناوب في الرئاسة حسب مكان إقامة حكومة الاتحاد، إلا أن العراقيين رفضوا ذلك. وكادت هذه المسألة أن تؤدي الى إنهيار المحادثات، إلا أن الملك حسين تدخل في الأمر وأشار بأنه يتنازل عن هذا الدور لصالح الملك فيصل وأنه يقبل بمنصب نائب رئيس الاتحاد (١١٣).

وانتهت المحادثات الى عقد اتفاق بانشاء الاتحاد العربي بين الأردن والعراق(١١٤) اعتباراً من ١٤ شباط ١٩٥٨. ونصت اتفاقية الاتحاد والتي جاءت في اثني عشر مادة على انشاء اتحاد عربي بين المملكتين (الأردن والعراق) ويكون باب الأنضمام مفتوحاً أمام بقية الدول العربية، كذلك نص الاتفاق على احتفاظ كل من المملكتين بشخصيتها الدولية المستقلة وسيادتها على اراضيها، وتنفيذ كافة الأجراءات لتوحيد السياسة الخارجية والعسكرية والثقافية والجمركية، وتشكيل حكومة اتحادية تتولى شؤون الاتحاد (١١٥).

ووجه كل من الملكين حسين وفيصل خطابا الى شعبيهما. فالملك حسين قال «... اليوم يلتقي أبناء الشعبين الأردني والعراقي بعد فرقة حاول المستعمر أن يجعلها طويلة الأمد ... إننا نريد هذا الاتحاد أن يكون أداة استقرار في المنطقة العربية»(١١٦). أما الملك فيصل الثاني فاعتبر الاتحاد «... فاتحة عهد جديد في كيان الأمة العربية»(١١٧). وتلقى

---

(١١٢) (المادة الثالثة من دستور الاتحاد) أنظر: ملحق رقم (٣).

(١١٣) Charles, Johnston, The brink of Jordan, Hamish Hamilton, London, 1972, p. 90.

(١١٤) جريدة الدفاع، تاريخ ١٥-٢-١٩٥٨. جريدة الزمان، تاريخ ١٥-٢-١٩٥٨.

(١١٥) أنظر التفاصيل في: الجريدة الرسمية الأردنية، تاريخ ١٩-٢-١٩٥٨. مديرية التوجيه والاذاعة العامة: الاتحاد العربي، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٨، ص٨-١٢. دروزة: الوحدة العربية، ص٧٠٥-٧٠٧. والحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج العاشر، ص١٩٦-١٩٨.

(١١٦) جريدة الدفاع، تاريخ ١٥-٢-١٩٥٨.

وأنظر أيضاً: د.ك.و. ملفة رقم ٣١١/٤٧٨٩ تقارير السفارة العراقية في عمان، وثيقة رقم ١ صفحة ١.

(١١٧) جريدة الزمان، تاريخ ١٥-٢-١٩٥٨.

الملك فيصل الثاني بصفته رئيس الاتحاد فيضاً من برقيات التهنئة من ملوك ورؤساء الدول العربية والاسلامية مهنئة بقيام الاتحاد العربي. فقد تلقى برقيات من ملوك ورؤساء كل من السعودية والمغرب وليبيا ومصر ولبنان وتونس وغيرهم (١١٨).

ولكن ثمة سؤال. لماذا قام الاتحاد العربي في هذا الوقت بالتحديد؟ على الرغم من أن فكرة قيام اتحاد بين الأردن والعراق ليست بالجديدة، فقد سبق وأن جرت عدة محاولات لكنها باءت بالفشل. تذهب المصادر الأجنبية والعربية الى القول بأن الاتحاد العربي قام كرد فعل على الوحدة المصرية السورية وخشية الجانبين الأردني والعراقي من الوحدة المصرية السورية على نظامهما السياسي(١١٩). فالوثائق البريطانية تذكر «أن تأسيس الاتحاد العربي كان ردة فعل تجاه قيام الجمهورية العربية المتحدة» (١٢٠) ولكن على الرغم مما ذهبت اليه المصادر السالفة الذكر، إلا أن ذلك لا يقلل من شأن الاتحاد العربي الذي لم يكن من الغريب قيامه فهناك محاولات سابقة بين البلدين في سبيل الاتحاد، إلا أنه وبسبب الظروف السائدة في تلك الفترة -منها معارضة بريطانيا والدول الكبرى- لم يكتب لها النجاح. أما الآن وقد زالت هذه الظروف لتحل محلها عوامل تساعد على قيام الاتحاد والتي منها:

أ - اندفاع الملك حسين لتحقيق الوحدة العربية باعتبارها طموحاً عائلياً، ورثه عن أجداده وأن قدره السير في هذه المهمة (١٢١).

ب- عدم معارضة الولايات المتحدة وبريطانيا لقيام الاتحاد العربي (١٢٢).

جـ- تساهل الحكومة الأردنية أثناء المفاوضات واستعدادها للقبول باستمرارية عضوية

---

(١١٨) مديرية التوجيه والاذاعة العامة: الاتحاد العربي، ص٤٤-٥٣.

(١١٩) Lord. Birdwood. Nuri As-Said: Astudy in Arab leadership. Cassel. London. 1959. p. 251.

Khadduri, Independent Iraq, p. 345.

Morris, The Hashemite Kings, p. 194.

وانظر أيضاً: دروزة: الوحدة العربية، ص٧٠٧-٧٠٨.

عبد الفتاح: سياسة العراق الخارجية، ص٤٧٥-٤٧٧.

د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٥٠٤٥ تقارير السفارة العراقية في واشنطن، وثيقة رقم ٩ صفحة ١١.

(١٢٠) F.O. 371/140896, From Trevelyan, Baghdad to F.O. 29-1-1959.

(١٢١) Johnston, The brink of Jordan, p. 88.

(١٢٢) الروسان: العراق وقضايا الشرق العربي القومي، ص١٤٩.

العراق في حلف بغداد ورئاسة العراق للاتحاد (١٢٣).
د- خشية الملك حسين من الخطر الشيوعي على مملكته (١٢٤).
هـ- تشابه نظام الحكم في البلدين وانتمائهما الى عائلة واحدة.
و- الضغط الشعبي الأردني ومطالبته بالوحدة العربية لا سيما مع الجمهورية العربية المتحدة.
ز- الصعوبات المالية، خاصة بعد اعلام الملك سعود الأردنيين بأنه لن يتمكن من دفع القسط المستحق بموجب اتفاقية الضمان العربي(١٢٥) للعام ١٩٥٨-١٩٥٩.
ح- تشكيل الأردن والعراق لوحدة جغرافية طبيعية والحدود المشتركة بين البلدين (١٢٦).

هذه الأسباب مجتمعة ساهمت الى حد كبير في قيام الاتحاد العربي الذي كان من أبرز نتائجه عودة النفوذ البريطاني الى عمان. فبريطانيا التي خرجت من الأردن عادت اليه مرة أخرى عن طريق الاتحاد العربي وبالتحديد عن طريق مطار المفرق الذي أصبح قاعدة طيران الاتحاد بمشورة ومساعدات بريطانية (١٢٧). وبعد اعلان نص الاتفاق تم عرضه على البرلمانين الأردني والعراقي للمصادقة عليه، فصادق البرلمان العراق في ١٧ شباط ونظيره الأردني في ١٨ شباط (١٢٨). واستكمالاً لمراحل مشروع الأتحاد القانونية وصل الى بغداد في ٧ أذار وفد أردني برئاسة سمير الرفاعي نائب رئيس الوزراء للتباحث في وضع دستور الاتحاد، وجرت محادثات مع الوفد العراقي الذي ترأسه توفيق السويدي واستمرت المحادثات عشرة أيام توصل في نهايتها الى الصيغة النهائية للدستور(١٢٩)، وتقرر اعلانه بنصه الكامل في أن واحد في كل من عمان وبغداد في ١٩ أذار ١٩٥٨.

وكان على الحكومة العراقية برئاسة نوري السعيد الذي خلف عبد الوهاب مرجان في

---

(١٢٣) Gallman, Iraq under Nuri, pp. 141-142.

(١٢٤) الحسين بن طلال: مهنتي كملك، ص١٣٤. وأنظر: Morris, The Hashemite Kings, p. 193.

(١٢٥) Johnston, The brink of Jordan, p. 89.

(١٢٦) د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٥٠٤٥ تقارير السفارة العراقية في واشنطن، وثيقة رقم ٩ صفحة ١١.

(١٢٧) Johnston, The brink of Jordan, p. 97.

(١٢٨) مديرية التوجيه والاذاعة العامة: الاتحاد العربي، ص٣٨-٤١. وأنظر: د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٥٨٧٠ تقارير السفارة العراقية في عمان، وثيقة رقم ١٧ صفحة ٣٩.

(١٢٩) عبد الكريم الأزري: تاريخ في ذكريات العراق (١٩٣٠-١٩٥٨)، ج الأول،(د.ن) بيروت، ١٩٨٢، ص٥٦٣.

٢ أذار أن تعدل القانون الأساسي العراقي بحيث يسمح للعراق بأن ينشأ اتحاداً مع دولة عربية واحدة أو أكثر. وقد وافق مجلس الأمة العراقي على هذا التعديل. وفي ٢٦ أذار ١٩٥٨ تمت المصادقة على الدستور بشكله النهائي من قبل مجلسي الأمة العراقي والأردني(١٣٠). وتم نشر الدستور(١٣١) والذي جاءت مواده الثمانون موزعة على ثماني فصول وأهم ما تميز به دستور الاتحاد حرص القائمين على إعداده على ايجاد أكبر قدر من المساواة بين عضوي الاتحاد الأردن والعراق(١٣٢). وبصفته رئيساً للاتحاد كلف الملك فيصل الثاني نوري السعيد في ١٩ أيار برئاسة أول حكومة اتحادية وقد مثل الجانب الأردني فيها ابراهيم هاشم نائباً لرئيس الوزراء وسليمان طوقان وزيراً للدفاع وخلوصي الخيري وزير دولة للشؤون الخارجية (١٣٣).

وأعقب تشكيل وزارة الاتحاد العربي تشكيل مجلس الاتحاد في ٢٢ أيار من أربعين عضو بالتساوي، وافتتح المجلس أولى جلساته في ٢٧ أيار والقى فيه الملك فيصل الثاني خطاب العرش، وبعد ذلك تم انتخاب سعيد المفتي لرئاسة المجلس(١٣٤).

الاتحاد العربي والكويت :-

ترك دستور الاتحاد العربي الباب مفتوحاً أمام الدول العربية للانضمام اليه وجرت محاولات لضم السعودية الى الاتحاد، إلا أن الملك سعود اعتذر عن ذلك مكتفياً بمباركة الاتحاد. وتعزو الوثائق البريطانية موقف الملك سعود بالبقاء على الحياد تخوفه من عبد الناصر(١٣٥). ونهجت الحكومة اللبنانية طريق السعودية فأعلنت في أذار ١٩٥٨ أنها لن

---

(١٣٠) المصدر السابق، ص٥٦٣-٥٦٤.

(١٣١) نشر الدستور في الجريدة الرسمية الأردنية، تاريخ ٣١-٣-١٩٥٨. وأنظر أيضاً الأرزي: تاريخ في ذكريات العراق، ص٥٧١-٥٨٢.

(١٣٢) أنظر الملحق رقم (٣).

(١٣٣) وعن الجانب العراقي فبالأضافة الى نوري السعيد، توفيق السويدي وزير الخارجية، وعبد الكريم الأرزي وزير المالية وسامي فتاح وزير دولة لشؤون الدفاع. أنظر: الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج العاشر، ص٢٦٣.

(١٣٤) د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٤٧٩١ تقارير السفارة العراقية في عمان، وثيقة رقم ٥ صفحة ٤٦.

(١٣٥) F.O. 371/140896, From Trevelyan, Baghdad to F.O. 29-1-1959.

وأنظر: الوثائق البريطانية لعام ١٩٥٨ جريدة الرأي، تاريخ ٢٨-١-١٩٨٩.

تنضم الى أي من الجمهورية العربية المتحدة او الاتحاد العربي أو الى أي رابطة أخرى يمكن أن تحد من استقلالها (١٣٦). والحقيقة أن الأتحاد العربي كان بحاجة الى انضمام دولة ثالثة على الأقل حتى تزول عنه الصبغة العائلية التي وسم بها «الاتحاد الهاشمي». كما كان نوري السعيد يخشى العبء المالي الذي سيتحمله العراق جراء الاتحاد مع الأردن. لذلك إتجه صوب الكويت التي وجد فيها حلاً لمشكلة الأتحاد المالية، وقام بممارسة ضغوط شديدة على الحكومة البريطانية لضمان انضمام الكويت للاتحاد (١٣٧). وزاد من تصميم نوري في سعيه لضم الكويت ظهور عجز مالي في موازنة الاتحاد للسنة المالية ١٩٥٨-١٩٥٩ بسبب عدم قدرة الحكومة الأردنية على دفع النسبة المستحقة عليها لميزانية الاتحاد العربي(١٣٨) والبالغة ٢٠٪ وكانت حصة العراق ٨٠٪ منها.

كثف نوري السعيد جهوده واتصالاته مع المسؤولين البريطانيين فانتهز توقف سلوين لويد وزير الخارجية في بغداد في ٧ أذار ١٩٥٨ وفاتحه بالموضوع وعرض عليه خيارات العراق المتمثلة «بتخلي بريطانيا عن علاقاتها الخاصة مع الكويت وبذلك تجبرها على دخول الاتحاد العربي. وإما أن يمضي العراق في مطالبه الأقليمة في الكويت»(١٣٩). وقد كرر نوري السعيد هذه المقترحات بصيغ مختلفة وفي فترات متكررة حتى قيام انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨. وقد أثارت مواقف نوري السالفة قلق لندن وأبلغ السفيرالبريطاني العراقيين بأنه لا يمكن للحكومة البريطانية أن تقبل مثل هذه الأفكار ولو للحظة واحدة. وأن أقصى ما يمكن أن تقدمه الحكومة البريطانية اقناع حكام الكويت بإيجاد تعاون أوثق مع العراق أو الموافقة على تقديم مساهمة اقتصادية كويتية كبيرة للعراق الذي يشكل منطقة عازلة بالنسبة للكويت ضد

---

(١٣٦) الوثائق البريطانية لعام ١٩٥٨ جريدة الرأي، تاريخ ٥-١-١٩٨٩.

(١٣٧) F.O. 371/140896, From Trevelyan, Baghdad to F.O. 29-1-1959; F.O. 371/134198, From Wright, Baghdad to F.O. 23-6-1958.

(١٣٨) الأرزي: تاريخ في ذكريات العراق، ص٦٠٠-٦٠١.

(١٣٩) F.O. 371/140896, From Trevelyan, Baghdad to F.O. 29-1-1959. Gallman, Iraq under Nuri, pp. 149-150.

وقامت الحكومة العراقية بتقديم مذكرة رسمية الى السفارة البريطانية في بغداد حول ضم الكويت للاتحاد. أنظر: الأرزي: تاريخ في ذكريات العراق، ص٦٢٤-٦٢٥.

الشيوعية والناصرية (١٤٠).

ومهما يكن من أمر فقد بقيت قضية ضم الكويت قائمة في فكر نوري السعيد ولم يتخل عنها لإيمانه القوي بأهميتها لأستمرار الاتحاد. وبعد أن هدد نوري السعيد بالاستقالة من رئاسة حكومة الاتحاد إذا لم تحل مشكلة العجز في الميزانية، قررت الولايات المتحدة وبريطانيا تخصيص ٢٨ مليون دولار من المعونة المالية التي كانت تدفع للجيش الأردني الى حكومة الاتحاد العربي على أن ينظر في تخصيص مبالغ أخرى في وقت لاحق (١٤١).

موقف الشعب الأردني والعراقي :

تذكر الوثائق أن الاتحاد العربي لم يحظ بتأييد الشعب العراقي باعتباره اتحاداً بين عائلتين مالكتين، وعائقاً يعرقل وحدة الشعوب العربية أكثر من خدمتها(١٤٢). كما تذكر معظم المصادر العربية بصيغ مختلفة أن الاتحاد لم يظفر بالتأييد الشعبي في البلدين(١٤٣). ويذكر جعفر حميدي بأن الرأي العام العراقي قابل اعلان الاتحاد العربي بالوجوم وأنه قامت مظاهرات تهتف لقيام الجمهورية العربية المتحدة، وتندد بالاتحاد

---

(١٤٠) الوثائق البريطانية لعام ١٩٥٨ جريدة الرأي، تاريخ ٢٥-١-١٩٨٩.

يذكر ميشال ايونيدس بأن الحكومة البريطانية لم تحاول أقناع حكام الكويت بهذا الاتحاد بسبب مصالح الخزانة البريطانية في استثمارات الكويت المالية في لندن.

أنظر: Michale, Ionides, Divide and lose (The Arab revelt of 1955-1958) Geoffrey Bles, Londlon, 1960, pp. 235-236.

(١٤١) الأرزي: تاريخ في ذكريات العراق، ص٦١١.

(١٤٢) F.O. 371/140896, From Trevelyan, Baghdad to F.O. 29-1-1959.

(١٤٣) الروسان: العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ص١٥٠-١٥٤.

خليل كنه: العراق أمسه وغده، دار الريحاني، بيروت، ١٩٦٦، ص٢٨٧.

صالح: العراق والوحدة العربية، ص٢٥٥-٢٥٦.

حميدي: التطورات والاتجاهات السياسية في العراق، ص٢٦٠-٢٦٣.

جميل الأورفه لي: لمحات من ذكريات وزير عراقي سابق، (د.ن)، بيروت ١٩٦٤، ص١٤٧.

العربي (١٤٤). كذلك أثار الاتحاد العربي مخاوف الاكراد العراقيين، وذلك لتجاهل دستور الاتحاد لحقوقهم الوطنية (١٤٥).

أما في الأردن فلم يكن الوضع مختلفاً. فالأحزاب السياسية المنحلة بعد أحداث ١٩٥٧ أعلنت عن رفضها للاتحاد العربي ووصفته بأنه وسيلة استعمارية جديدة لحلف بغداد مشيرة الى أن قيامه جاء كرد فعل مضاد لوحدة مصر وسوريا، وأن ولادته تمت على يد القابلة القانونية بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية(١٤٦). وقام الشيوعيون بتوزيع منشورات هاجموا فيها الاتحاد العربي وطالبوا بالغاء الأحكام العرفية وعودة الأحزاب المنحلة. وأشارت تقارير القنصلية العراقية في القدس بأن الاتحاد العربي لقي معارضة ونقمة في الضفة الغربية وأن «تلك النقمة ليست مصطبغة بصبغة عملية ظاهرة إلا أنها قائمة في بعض النفوس»(١٤٨). ووجد الاتحاد العربي ترحيباً من الصحافة الموالية للسلطة بسبب عدم صدور بقية الصحف تبعاً لقانون الأحكام العرفيه التي كان معمولاً بها. فمثلا رحبت صحيفة الدفاع بالاتحاد «... إذا كان الفجر هو البشير بالنور فإن اعلان الاتحاد ليس سوى الفجر الذي سيزداد نوره ساعة بعد ساعة» (١٤٩) .

أيا كانت مواقف الشعبين الأردني والعراقي من الاتحاد العربي فإنه لم يكتب لهذا الاتحاد أن يعمر طويلاً فلم يكد يمضي على ولادته خمسة أشهر حتى وقع انقلاب (١٥٠)

---

(١٤٤) حميدي: التطورات والاتجاهات السياسية في العراق، ص٢٦٢-٢٦٣.

وقد وقعت حادثة مدبرة تدل على مقاومة الشعب العراقي للاتحاد حيث وضعت عبوة ناسفة في علبة حلوى ووضعت في السيارة التي ستقل الوفد الأردني العائد لعمان بعد محادثات إعداد دستور الاتحاد العربي، إلا أن العبوة انفجرت قبل موعدها. أنظر التفاصيل:

عبد الحفيظ محمد: العراق الشهيد، مكتبة الملك طلال، عمان، (د.ت)، ص٢٠-٢١.

(١٤٥) الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج العاشر، ص٢٤٢-٢٤٤.

(١٤٦) د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧٣٤ تقارير السفارة العراقية في عمان، وثيقة رقم ٤ صفحة ٦.

(١٤٧) د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧٣٥ تقارير السفارة العراقية في عمان، وثيقة رقم ٥ صفحة ٢٩.

(١٤٨) د.ك.و.ملفة رقم ٣١١/٢٧٣٤ تقارير السفارة العراقية في عمان، وثيقة رقم ٤ صفحة ٥-٩.

(١٤٩) جريدة الدفاع، تاريخ ١٧-١٢-١٩٥٨.

(١٥٠) حذرت الحكومة الأردنية العراق وأعلمته بوجود مؤامرة في الجيش ضد الحكومة، إلا أن العراق لم يكترث للأمر. أنظر التفاصيل في:

الحسين بن طلال: مهنتي كملك، ص١٤٠-١٤٢.

محمد: العراق الشهيد، ص١٩-٢٠.

عسكري في ١٤ تموز ١٩٥٨. أعلن عن قيام الجمهورية العراقية وانسحاب العراق من الاتحاد العربي[١٥١]. وهكذا أسدل الستار على فصل أخر من العلاقات الأردنية العراقية والتي ستحتاج الى عقد من الزمن لتعود الى طبيعتها.

---

(١٥١) أنظر نص القرار في: الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج العاشر، ص٢٧٨.

الخاتمة

تأرجحت العلاقات الأردنية العراقية من مرحلة التعاون والتقارب الوثيقين ،والذي وصل الى درجة الاتحاد عام ١٩٨٥، الى مرحلة التوتر وسوء العلاقات كما هو الحال في سنة ١٩٥٢و١٩٥٦-١٩٥٧ . إلاأنه وبشكل عام كانت العلاقات الأردنية العراقية خلال فترة الدراسة متميزة عن غيرها من العلاقات الأردنية العربية نظراً لصلات القربى التي تربط حكام الاردن والعراق ، وتشابه نظام الحكم ومؤسساته في البلدين .

لقد مرت العلاقات الأردنية العراقية بثلاث فترات من التقارب بين البلدين ، الأولى في ١٩٤٦ - ١٩٤٧ فبعد تتويجه ملكاً على الأردن في أيار ١٩٤٦ حاول الملك عبدالله التقارب مع العراق لفشله في تحقيق مشروع سوريا الكبرى ، والثانية جاءت بعد اربع سنوات وبسبب ظروف كثيرة من اهمها اغتيال الملك عبدالله ، حيث حاول العراق ملء الفراغ الذي تركه غياب الملك عبدالله فعمل من اجل ضم الأردن اليه، لضمان مصالحه ومستقبل العائلة الهاشمية إلا انه لم يوفق في ذلك ،والاخيرة في بداية عام ١٩٥٨ عندما توافقت مصالح القطرين فقام الاتحاد العربي والذي لم يستمر طويلاً لقيام انقلاب ١٤ تموز بانهائه .

وخلصتُ من هذه الدراسة بمجموعة من النتائج حول طبيعة العلاقات الأردنية العراقية:-

١- كان لخضوع الأردن والعراق للانتداب البريطاني ، وارتباطهما مع بريطانيا في معاهدات ثنائية فيما بعد ، أكبر الأثر في تنسيق سياسة البلدين بحيث تتفق مع المصالح البريطانية في المشرق العربي .

٢- فشلت المشاريع الهاشمية الداعية الى قيام وحدة عربية لانها مشاريع جزئية ومعارضة الدول العربية الشديدة لها ، بالإضافة الى معارضة الدول الأجنبية الكبرى وعلى رأسها بريطانيا التي فضلت فكرة الجامعة العربية على المشاريع الهاشمية .

٣- لم يعط ساسة العراق وخاصة نوري السعيد والأمير عبدالآله المحاولات الأردنية للاتحاد مع العراق اهتماماً واضحاً ، لأنه ومن وجهة نظرهما وبعد حساب الارباح والخسائر وجدا أن العراق سوف يخسر كثيراً من جراء اتحاده مع الأردن الذي لم يكن لديه إلا القليل على الصعيد الاقتصادي أو الاستراتيجي .

٤- كانت العلاقات الأردنية إلعراقية أخوية في معظم فتراتها ، ولكنها لم تكن وثيقة

دائماً . فبالرغم من انتماء صانعي القرار في القطرين الى الاسرة الهاشمية وبالرغم من وحدة الهدف " هدف الثورة العربية الكبرى" إلا أن ذلك لم يمنع من التنافس فيما بينهما والذي يظهر في اجلى صورة في مسألة ضم سوريا .

٥- يعود تزمت الأحزاب السياسية العراقية من محاولات الملك عبدالله الاتحاد مع العراق الى الصلات الوثيقة التي تربط الملك عبدالله بالحكومة البريطانية ، والى اعتداله المعروف من الصراع العربي الاسرائيلي والى خشيتهم من طموحه التوسعي .

٦- اتسمت سياسة العراق تجاه الأردن معظم فترة الدراسة بالسلبية ، خاصة فيما يتعلق بالناحية المالية . فالحكومة العراقية نظرت للأردن على أنه يشكل عبئاً مالياً كبيراً ، ولو ان تلك السياسة اتسمت بشيء من الإيجابية لأمكن حماية الأردن من كثير من الاحداث العاصفة والتي كادت أن تودي باستقراره وقد افسحت هذه السلبية المجال امام نجاح الدعاية ضد العراق الذي خسر الكثير من انصاره في الأردن .

٧- طغت سياسة المحاور التي اوجدتها بريطانيا حماية لمصالحها على السلوك السياسي للحكام العرب طيلة فترة الدراسة فناصبوا مشاريع الاتحاد بين الأردن والعراق العداء .

٨- تأثرت العلاقات الأردنية العراقية بضغط المعارضة العراقية والدول العربية على الحكومة العراقية لتتخلى عن دعمها للسياسة الأردنية، مما دفع الحكومة العراقية الى إنتهاج سياسة تقوم على معارضة سياسة الأردن في الظاهر وتأييدها في السر .

٩- حاول الأردن في عهد الملك حسين انتهاج سياسة جديدة مستقلة عن العراق والدول العربية تقوم على التوازن ما بين الأردن والدول العربية جميعها إلا أن الأردن مالبث أن عاد الى التقارب مع العراق بعد ان تبين له خطورة الابتعاد عن العراق الهاشمي لأنه يُمثل دعماً وسنداً لنظام حكمه .

١٠- توجّت الجهود الهاشمية بقيام الاتحاد العربي والذي لم يكن أكثر من اتفاق عائلي لم يعمر طويلاً نظراً لأنه كان اتحاداً من القمة وليس من القاعدة ، فلم يحظ بقاعدة شعبية تدعمه سواء في الأردن أو العراق .

وهكذا اسدلت الستاره على فصل آخر من العلاقات الأردنية العراقية والتي ستحتاج الى فترة من الزمن لتعود الى سابق عهدها .

ثبت المصادر والمراجع

اولاً : الوثائق العربية غير المنشورة

أ- وثائق البلاط الملكي العراقي والمحفوظة لدى دار الكتب والوثائق ببغداد (د.ك.و)

ب- الوثائق العربية المنشورة .

ثانياً : الوثائق الأجنبية غير المنشورة .

أ- وثائق وزارة الخارجية البريطانية(F.O. Decuments)

ب- الوثائق البريطانية المنشورة والمترجمة .

ثالثاً: المصادر والمراجع العربية

أ - الكتب

ب- الكتب الأجنبية المترجمة

رابعـــاً : الدراسات والأبحاث العربية المنشورة

خامسـاً: الرسائل الجامعية

سادسـاً : المقابلات الشخصية

سابعـاً : الصحف

أ- الصحف الأردنية

ب- الصحف العراقية

جـ- الصحف الاخرى

ثامناً : الكتب الأجنبية :Books

تاسعاً :الدراسات والابحاث الاجنبية المنشورة : Articles

اولاً : الوثائق العربية غير المنشورة :

أ- وثائق البلاط الملكي العراقي والمحفوظة لدى دار الكتب والوثائق ببغداد (د.ك.و).

١- ملفة رقم ٣١١/٢٦٥٤ تقارير المفوضية العراقية في دمشق .

٢- ملفة رقم ٢٦٦٨ / ٣١١ تقارير المفوضية العراقية في مصر .

٣- ملفة رقم ٢٧٠٦ / ٣١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان.

٤- ملفة رقم ٢٧٠٧ / ٣١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان .

٥- ملفة رقم ٢٧٠٨ / ٣١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان .

٦- ملفة رقم ٢٧٠٩ / ٣١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان .

٧- ملفة رقم ٢٧١٠ / ٣١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان .

٨- ملفة رقم ٢٧١١ / ٣١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان .

٩- ملفة رقم ٢٧١٣ / ٣١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان .

١٠- ملفة رقم ٢٧١٥ / ٣١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان .

١١- ملفة رقم ٢٧١٨ / ٣١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان .

١٢- ملفة رقم ٢٧١٩ / ٣١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان .

١٣- ملفة رقم ٢٧٢٠ / ٣١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان .

١٤- ملفة رقم ٢٧٢٣ / ٣١١ تقارير السفارة العراقية في عمان .

١٥- ملفة رقم ٢٧٢٥ / ٣١١ تقارير السفارة العراقية في عمان .

١٦- ملفة رقم ٢٧٢٦ / ٣١١ تقارير السفارة العراقية في عمان .

١٧- ملفة رقم ٢٧٢٧ / ٣١١ تقارير السفارة العراقية في عمان .

١٨- ملفة رقم ٢٧٣٤ / ٣١١ تقارير السفارة العراقية في عمان .

١٩- ملفة رقم ٢٧٣٥ / ٣١١ تقارير السفارة العراقية في عمان .

٢٠- ملفة رقم ٣٦٤٩ / ٣١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان .

٢١- ملفة رقم ٣١١/٣٦٩٣ تقرير عن صحة الملك طلال وقضية توليه السلطة .

٢٢- ملفة رقم ٣١١/٤٧٢٦ تقارير المفوضية العراقية في عمان

٢٣- ملفة رقم ٣١١/٤٧٨٦ تقارير المفوضية العراقية في عمان .

٢٤- ملفة رقم ٤٧٨٩ / ٣١١ تقارير السفارة العراقية في عمان .

٢٥- ملفة رقم ٤٧٩١ / ٣١١ تقارير السفارة العراقية في عمان .

٢٦- ملفة رقم ٤٩١٢ / ٣١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان .
٢٧- ملفة رقم ٥٠٤٥ / ٣١١ تقارير السفارة العراقية في واشنطن .
٢٨- ملفة رقم ٥٠٨٩ / ٣١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان .
٢٩- ملفة رقم ٣١١/٥٤٠٣ معاهدة أخوة وتحالف بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية .
٣٠- ملفة رقم ٥٨٧٠ / ٣١١ تقارير السفارة العراقية في عمان .

ب- الوثائق العربية المنشورة .

١- الجريدة الرسمية الاردنية وملحقاتها،
للسنوات : ١٩٣١ /١٩٣٩ /١٩٤٧ /١٩٤٨ /١٩٥٠ /١٩٥١ /١٩٥٢ /١٩٥٣ /١٩٥٤ /١٩٥٧ /١٩٥٨.
٢- الحسين بن طلال " مجموعة وثائق رسمية للفترة ١٩٥٣ – ١٩٥٧ " ، (د.ن) .عمان .١٩٥٧.
٣- الحكومة العراقية : وزارة الخارجية ، كراسة معاهدة أخوة وتحالف بين مملكة العراق والمملكة الأردنية الهاشمية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٧.
٤- خطب العرش (١٩٢٩ – ١٩٧٢) ،(د.ن) عمان،(د.ت).
٥- الكتاب الأبيض الأردني : الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية ، المطبعة الوطنية ، عمان ، ١٩٤٧ .
٦-مجموعة المعاهدات والاتفاقات الأردنية (١٩٣٢ – ١٩٧٣)، اعداد غالب ابو جابر ، منشورات وزارة الثقافة والاعلام ، عمان ، ١٩٧٥.
٧- محاضر جلسات مجلس الأعيان العراقي ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧.
٨- محاضر جلسات مجلس النواب العراقي ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، والاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨-١٩٤٩.
٩- مديرية التوجيه والاذاعة العامة : الاتحاد العربي مطبعة الحكومة ، بغداد ،١٩٥٨.
١٠- مديرية الدعاية العامة : احاديث فخامة رئيس الوزراء نوري السعيد في الاجتماعات الصحفية الاسبوعية المنعقدة بديوان مجلس الوزراء ، مطبعة الحكومة ، بغداد ،١٩٤٧.
١١- مركز دراسات الوحدة العربية : المشاريع الوحدوية العربية (١٩١٣ – ١٩٧٨) وثائق ، اعداد يوسف خوري ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،١٩٨٨.
١٢- نوري السعيد : استقلال العرب ووحدتهم (مذكرة في القضية العربية مع اشارة

خاصة الى فلسطين رامية الى حل نهائي ، مربوط بها نصوص جميع الوثائق المتعلقه بالقضية)، مطبعة الحكومة ، بغداد، ١٩٤٣.

١٣- وحدة ضفتي الاردن وقائع ووثائق ، ادارة الصحافة والنشر ،عمان،، ١٩٥٠.

١٤- وزارة الخارجية العراقية : دعوة العراق للاتحاد العربي، مطبعة الحكومة ، بغداد، ١٩٥٤.

١٥- وزارة الدفاع العراقية : محاكمات المحكمة العسكرية العليا، ج الرابع والسادس ، مطبعة الحكومة ،بغداد ،١٩٥٩.

ثانياً : الوثائق الأجنبية غير المنشورة .

أ- وثائق وزارة الخارجية البريطانية . Foreign Office Decuments

١ - F.O.371, File No, 45237.

٢ - F.O.371, File No, 62202.

٣ - F.O.371, File No, 82779.

٤ - F.O.371, File No, 91789.

٥ - F.O.371, File No, 91797.

٦ - F.O.371, File No, 91838.

٧ - F.O.371, File No, 91839.

٨ - F.O.371, File No, 98857.

٩ - F.O.371, File No, 98865.

١٠- F.O.371, File No, 98866.

١١- F.O.371, File No, 98867.

١٢- F.O.371, File No, 98898

١٣- F.O.371, File No, 98899

١٤- F.O.371, File No, 98900

١٥- F.O.371, File No, 98901

١٦- F.O.371, File No, 98902

١٧- F.O.371, File No, 98903

١٨- F.O.371, File No, 98905

١٩- F.O.371, File No, 98906

٢٠- F.O.371, File No, 98909

٢١- F.O.371, File No, 104963

٢٢- F.O.371, File No, 110846

٢٣- F.O.371, File No, 110884
٢٤- F.O.371, File No, 110952
٢٥- F.O.371, File No, 110953
٢٦- F.O.371, File No, 111057
٢٧- F.O.371, File No, 115635
٢٨- F.O.371, File No, 115638
٢٩- F.O.371, File No, 115639
٣٠- F.O.371, File No, 115640
٣١- F.O.371, File No, 115641
٣٢- F.O.371, File No, 115653
٣٣- F.O.371, File No, 115654
٣٤- F.O.371, File No, 115655
٣٥- F.O.371, File No, 115656
٣٦- F.O.371, File No, 115657
٣٧- F.O.371, File No, 115658
٣٨- F.O.371, File No, 115659
٣٩- F.O.371, File No, 121461
٤٠- F.O.371, File No, 121468
٤١- F.O.371, File No, 121469
٤٢- F.O.371, File No, 121542
٤٣- F.O.371, File No, 127878
٤٤- F.O.371, File No, 132854
٤٥- F.O.371, File No, 134036
٤٦- F.O.371, File No, 134198
٤٧- F.O.371, File No, 140896

ب- الوثائق البريطانية المنشورة والمترجمة.

١- Hurewitze,J, Diplomacy in the Near East and Middle East. (adocumentary record 1914-1956),Van. Nostrand Co,New York,1956

٢- سليمان موسى : أضواء على الوثائق البريطانية (١٩٤٦-١٩٥٢) جريدة الرأي ، نيسان ١٩٨٤.

٣- العراق في الوثائق البريطانية (١٩٠٥-١٩٣٠) ، ترجمة فؤاد قزانجي، دار المأمون للترجمة والنشر ، بغداد،١٩٨٩.

٤- ميثاق بغداد، حقائق يبسطها مجلس العموم البريطاني ، ترجمة حسن الدجيلي ،مطبعة الرابطة ،بغداد،١٩٥٦.

٥- الوثائق البريطانية لعام ١٩٥٥-١٩٥٦، اعداد مركز الخليج للبحوث والدراسات الأستراتيجية ،لندن ، تحليل وتعليق انتوني ناتنج، جريدة الدستور ،شباط١٩٨٦.

٦- الوثائق البريطانية لعام ١٩٥٨، جريدة الرأي ، كانون الثاني ١٩٨٩.

ثالثاً : المصادر والمراجع العربية

أ- الكتب العربية

١- ابراهيم العنزاوي : رئيس الدولة في النظام الديمقراطي ، (د.ن) (د.م) (د.ت).

٢- احمد الشقيري : الجامعة العربية ، كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية؟ دار بو سلامه للطباعة والنشر ، تونس،١٩٧٩.

٣- احمد طربين : الوحدة العربية (بين ١٩١٦ - ١٩٤٥) ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة،١٩٥٩.

٤- اسماعيل ياغي : تطور الحركة الوطنية العراقية (١٩٤١-١٩٥٢) ، مطبعة الارشاد ، بغداد،١٩٧٩.

٥- اسماعيل ياغي : حركة رشيد عالي الكيلاني ، دار الطليعة ، بيروت ،١٩٧٤.

٦- توفيق السويدي : مذكراتي : نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ، دار الكاتب العربي ، بيروت ،١٩٦٩.

٧- تيسير ظبيان : الملك عبدالله كما عرفته المطبعة الوطنية ، عمان ، ١٩٦٧.

٨- جبران ملكون : جلالة الملك عبدالله المعظم واستقلال المملكة الأردنية الهاشمية ، دار الأخبار ، مطبعة الشعب ، بغداد، ١٩٤٧.

٩- جعفر حميدي : التطورات السياسية في العراق (١٩٤١ - ١٩٥٣) ،مطبعة النعمان،النجف ،١٩٧٦.

١٠- جعفر حميدي : التطورات والاتجاهات السياسية في العراق (١٩٥٣ - ١٩٥٨)،(د.ن)، بغداد ،١٩٨٠.

١١- جميل الاورفه لي : لمحات من ذكريات وزير عراقي سابق، (د.ن)، بيروت ،١٩٦٤.

١٢- جهاد محي الدين : العراق والسياسة العربية(١٩٤١-١٩٥٨) ، مركز دراسات

الخليج العربي البصرة،١٩٨٠.

١٣- الحسين بن طلال : مهنتي كملك (احاديث ملكية) ، ترجمة غازي غزيل ، مؤسسة المصري للتوزيع ، طرابس (لبنان) ،١٩٨٧.

١٤- خليل كنه : العراق أمسة وغده، دار الريحاني، بيروت، ١٩٦٦.

١٥- ساطع الحصري : يوم ميسلون ، دار الاتحاد،بيروت(د.ت).

١٦- سامي الحكمي : ميثاق الجامعة والوحدة العربية، مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة،١٩٦٦

١٧- سليمان موسى: ايام لاتنسى ، الأردن في حرب ١٩٤٨، مطابع القوات المسلحة الأردنية ، عمان ١٩٨٢.

١٨- سليمان موسى : الحركة العربية (١٩١٨-١٩٢٤) ، دار النهار للنشر ، بيروت ،١٩٧٠.

١٩- صالح الجبوري : محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية ، مطابع دار الكتب ، بيروت،،١٩٧٠.

٢٠- صلاح الدين الصباغ : فرسان العروبة في العراق ، مطبعة الشباب العربي ، دمشق ،١٩٥٦.

٢١- صلاح العقاد : المشرق العربي المعاصر ، مكتبة الانجلو المصرية ،القاهرة ،(د.ت)

٢٢- طالب وهيم : مملكة الحجاز(١٩١٦-١٩٢٥) ،مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ،١٩٨٢.

٢٣- طه الهاشمي : مذكرات طه الهاشمي (١٩٤٢-١٩٥٥) ج الثاني ، تحقيق خلدون الحصري ، دار الطليعة للطباعة والنشر ،بيروت،١٩٧٨.

٢٤- عادل غفوري خليل : احزاب المعارضة العلنية في العراق (١٩٤٦-١٩٥٤) ، المكتبة العالمية ، بغداد،١٩٨٤.

٢٥- عادل مالك : من رودس الى جنيف ، الصراع العربي الاسرائيلي في ماضية وحاضرة ومستقبله ،دارالنهار للنشر ،بيروت ،١٩٧٤.

٢٦- عارف العارف : النكبة (نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود ١٩٤٧-١٩٥٢) ،أربعة أجزاء،المطبعة العصرية، بيروت،(د.ت)

٢٧- عباس مراد : الدور السياسي للجيش الأردني (١٩٢١-١٩٧٣) ،منظمة التحرير الفلسطينية مركز الابحاث ،بيروت،١٩٧٣.

٢٨- عبدالحفيظ محمد : العراق الشهيد ،مكتبة الملك طلال ، عمان،(د.ت).

٢٩- عبد الرزاق الحسني: الأسرار الخفية في حركة ١٩٤١ التحررية ، مطبعة العرفان،صيدا،١٩٧١.

٣٠- عبدالرزاق الحسني : تأريخ الوزارات العراقية ، عشرة أجزاء دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٨.

٣١- عبدالرزاق الحسني : الثورة العراقية الكبرى، دار الشؤون الثقافية العامة،بغداد ١٩٩٢.

٣٢- عبدالكريم الأرزي : تأريخ في ذكريات العراق(١٩٣٠ - ١٩٥٨) ج الاول ،(د.ن) ، بيروت ،١٩٨٢.

٣٣- عبدالله بن الحسين : الاثار الكاملة للملك عبدالله بن الحسين الدار المتحدة للنشر ، بيروت ،١٩٧٣.

٣٤- عبدالله بن الحسين : مذكراتي ، مطبعة بيت المقدس،القدس،١٩٤٥.

٣٥- عبدالله التل : كارثة فلسطين (مذكرات عبدالله التل) ،ج الاول،دار القلم ، القاهرة،١٩٥٩.

٣٦- عثمان حداد : حركة رشيد عالي الكيلاني لسنة ١٩٤١، المكتبة العصرية ، صيدا،.١٩٥.

٣٧- علي محافظة: العلاقات الاردنية البريطانية(١٩٢١-١٩٥٧)، دار النهار للنشر ،بيروت،١٩٧٣.

٣٨- علي محافظة : موقف فرنسا المانيا وايطاليا من الوحدة العربية (١٩٣٩-١٩٤٥)،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،١٩٨٥.

٣٩- عوني عبدالهادي : اوارق خاصة، اعداد خيرية قاسمية ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث بيروت ،١٩٧٤.

٤٠- عوني السبعاوي : العلاقات العراقيه التركية (١٩٣٢-١٩٥٨) ،مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ١٩٨٦.

٤١- غانم محمد صالح : العراق والوحدة العربية (بين ١٩٣٩-١٩٥٨) الفكر والممارسة، مطابع دار الحكمة ،بغداد ،١٩٩٠.

٤٢- فاضل الجمالي : واقع السياسة العراقية ، دار الكشاف ، بيروت، ١٩٥٦.

٤٣- فاضل حسين : تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي(١٩٤٦-١٩٥٨) ، مطبعة الشعب

،بغداد ،١٩٦٣.

٤٤- فكرت عبدالفتاح : سياسة العراق الخارجية في المنطق العربية (١٩٥٣-١٩٥٨)، دار الرشيد للنشر،بغداد ،١٩٨١.

٤٥- فؤاد دوارة : سقوط حلف بغداد ،دار القاهرة للطباعة ، القاهرة ،١٩٥٨.

٤٦- قدري قلعجي : جيل الفداء ، دار الكاتب العربي ، (د.م) (د.ت) .

٤٧-قيس الياسري ،الصحافه العراقية والحركة الوطنية (من نهاية الحرب العالميه الثانية حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨) ،منشورات وزارة الثقافة والفنون ، بغداد،١٩٧٨.

٤٨- كامل خلة : التطور السيا سي لشرق الأردن ، المنشأة العامه للنشر والتوزيع ،طرابلس ،الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ،١٩٨٣.

٤٩- كامل الجادرجي : تكتل عمان - بغداد ،اسبابه ونتائجه ، منشورات الحزب الديمقراطي الوطني ، مطبعة الاهالي ،بغداد ١٩٧٤.

٥٠- محمد عزه دروزة : الوحدة العربية ، المكتب التجاري للطباعة ،بيروت ، ١٩٥٧.

٥١- مفيد محمد شهاب :جامعة الدول العربية ميثاقها وانجازاتها ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ،١٩٧٨.

٥٢- ممدوح الروسان : العراق وقضايا الشرق العربي القومية (١٩٤١-١٩٥٨) ،المؤسسة العربية للدراسات النشر ،بيروت،١٩٧٩.

٥٣- منيب الماضي وسليمان موسى : تاريخ الأردن في القرن العشرين ،(د.ن)،عمان،١٩٥٩.

٥٤- مهدي عبدالهادي : المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية (١٩٣٤-١٩٧٤) ، المكتبة العصرية ،بيروت ،١٩٧٥.

٥٥- موسى شردان: الأردن بين عهدين،(د.ن) ،عمان ،(د.ت).

٥٦- ناصر الدين النشاشيبي : ماذا جرى في الشرق الأوسط ، منشورات المكتب التجاري،بيروت.١٩٦٢.

٥٧- ناصر الدين النشاشيبي : من قتل الملك عبدالله ؟ دار الكويت للصحافة والنشر ، الكويت ،.١٩٨٠.

٥٨- نجدة صفوة: العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، مطبعة منير، بغداد،١٩٨٤.

٥٩- نجيب الأحمد : فلسطين تأريخاً ونضالاً ، دار الجليل للنشر ، عمان،١٩٨٥.
٦٠- هزاع المجالي: قصة محادثات تمبلر،(د.ن)،عمان١٩٥٦.
٦١- هزاع المجالي: مذكراتي ،(د.ن) عمان،١٩٦٠.
٦٢- وميض نظمي : الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق ، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت(د.ت).
٦٣- وميض نظمي وأخرون : التطور السياسي في العراق المعاصر ، جامعة بغداد،(د.ت).

ب- الكتب الأجنبية المترجمة:

١ - لوكازهيرزوير : المانيا الهتلرية والمشرق العربي، ترجمة احمد عبدالرحيم مصطفى،دار المعارف، القاهرة،١٩٧١.
٢ - انتوني ايدن : مذكرات انتوني ايدن ، ترجمة خيري حماد، ج الثاني ، دار مكتبة الحياة ، بيروت،١٩٦١.

رابعاً : الدراسات والابحاث العربية المنشورة.

١ - اسماعيل ياغي : العلاقات السعودية العراقية (١٩٢٠-١٩٥٨) ،مجلة كلية العلوم الاجتماعية جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، ع الثاني ، ١٩٧٨.
٢ - سليمان موسى : صفحات من تاريخ الأردن الحديث ، توفيق ابو الهدى-جريدة الرأى ، تاريخ ١٥-٧-١٩٩١ و٢١-٧-١٩٩١.
٣ - شبلي العيسمي : لماذا الوحدة العربية وكيف ؟ المعوقات الداخلية للوحدة"٢" ،جريدة الرأي ، تاريخ ٦-١٢-١٩٩٢
٤ - علي محافظة : نظرة جديدة في موقف بريطانيا من مشروع سورية الكبرى ، مجلة كلية الآداب الجامعة الأردنية ،ع الثاني ،١٩٧٢.
٥ - فاروق صالح العمر : حادثة مقتل الملك غازي في ضوء الوثائق البريطانية،مجلة كلية آداب المستنصرية ،ع الثامن ، ١٩٨٤.
٦ - ممدوح الروسان : الوساطة التركية في النزاع العراقي البريطاني ١٩٤١، بحث مقدم الى المؤتمر الثالث للعلاقات العربية التركية،مكتب ارتباط جامعة اليرموك،١٩٨٥.

خامساً : الرسائل الجامعية .

١- غانم محمد صالح : النظام السياسي في العراق بين (١٩٤٨-١٩٥٨) ،رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٧١.

سادساً : المقابلات الشخصية

١- مقابلة مع المؤرخ العراقي عبدالرزاق الحسني في بغداد بتاريخ ٩-١٢-١٩٩٠

سابعاً: الصحف الاردنية

أ- الصحف الأردنية

١- الأردن : ١٩٤٩/ ١٩٥٠/١٩٥١/١٩٥٢/١٩٥٣/

٢- الجزيرة : ١٩٤٧/١٩٥١/١٩٥٢

٣- الحوادث :١٩٥١

٤-الدستور : ١٩٨٦

٥- الدفاع : ١٩٤٦/١٩٥١/١٩٥٣/١٩٥٥/١٩٥٨

٦- الرأي : ١٩٨٤/١٩٨٩/١٩٩١.

٧- النسر : ١٩٤٨

٨- فلسطين : ١٩٤٥/١٩٤٦/١٩٥١/١٩٥٣/١٩٥٤/١٩٥٥/١٩٥٦

ب- الصحف العراقية

١- الزمان : ١٩٥٣/١٩٥٦/١٩٥٧/١٩٥٨

٢- صوت الاهالي : ١٩٤٧/١٩٥١

٣- لواء الاستقلال :١٩٤٨/١٩٤٩/ ١٩٥٠/١٩٥١/١٩٥٢

جـ- الصحف الاخرى

١- الاصلاح (نيويورك) : ١٩٤٦/١٩٤٨/١٩٤٩/١٩٥٠

٢- الاهرام (القاهرة) ١٩٤٨

٣- الف باء (دمشق) : ١٩٥٠/١٩٥١/١٩٥٢/١٩٥٥

٤- الهدى (نيويورك) :١٩٥١/١٩٥٦

ثامنا : الكتب الاجنبية BOOKS

1 - Abidi, Aqil, Jordan, Apolitical study (1948 - 1957), Asia `publishing House ,Bombay, 1965.

2- Antonius. George , The Arab awakening, lebanon Bookshop , Beirut 1969.

3 - Aruri, Naseer, Jordan, Astudy in political development (1921-1965), Martinus Nijhoff, The Hague , 1972.

4 - Birdwood lord,Nuri As-Said Astudy in Arab leadership, Cassel, london, 1959.

5 - Dearden, Ann, Jordan, Robert Hale, London, 1958.

6 - Faddah, Mohammad, The Middle East in transition, Asia Publishing House, London , 1974.

7 - Frye , Richard, The Near East and Great Powers , Kennikat Press , New York, 1969.

8 - Gallman , Waldemar, Iraq under Jeneral Nuri, The Johns Hopkins Press, Baltimore .1964.

9- Glubb, John Asoldier with the Arabs, Hodder and stoughton, London, 1957,

10- Harris, George, Jordan, its people, its society, its culture, Harf press, New Haven.1958.

11- Ionides, Michale, Divide and lose (The Arab revelt of 1955-1958), Geoffrey Bles, London,1960.

12- Johnston ,Charles, The brink of Jordan, Hamish Hamilton, London ,1972.

13- Khadduri, Majid,Independent Iraq (1932 - 1958), Oxford University Press, Lnodon, 1960.

14- Kirkbride , Alec, Acrackle of thorns, John Murray , London, 1956.

15- Kirkbride,Alec, From the wings, Frank Cass, London, 1976.

16- Lenczowski, George The Middle East in world affairs, Cornell University Press, NewYork, 1962.

17- Lunt, James, Hussein of jordan, Apolitical biography, Macmillon, London, 1989

18- Morris, James, The Hashemite King, Faber and Faber, London, 1959.

19- Patai, Raphael, The kingdom of Jordan, Princeton University Press, Princeton, 1958.

20- Seal, Patrick, The struggle for syria, Oxford University Press, London, 1965.

21- Shwadran, Benjamin, Jordan, Astate of tension, Council for Middle East affairs Press, NewYork, 1959.

22- Snow, Peter, Hussein, Abiography, Barrie and Jenkins, London, 1972.

23- Wilson, Mary, King Abdullah, Britain and the making of Jordan Cambridge Middle East Library, london, 1987.

تاسعا : الدارسات والابحاث الاجنبية المنشورة:Articles

1- Simon Reeva The Hashemite "Conspiracy" Hashemite unity attempts (1921-1958) `international Journal Middle East Studies, Volume 5,1974.



الملاحق

ملحق رقم (١)

معاهدة أخوة وتحالف بين مملكة العراق والمملكة الأردنية الهاشمية

ملحق رقم (٢)

المادة (٣٨) من الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢

ملحق رقم (٣)

دستور الإتحاد العربي

ملحق رقم (١)

الحكومة العراقية

وزارة الخارجية

كراسة

معاهدة اخوة وتحالف

بين

مملكة العراق

والمملكة الاردنية الهاشمية

مطبعة الحكومة - بغداد
١٩٤٧

ـق رقم (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

معاهدة اخوة وتحالف

بين مملكة العراق والمملكة الاردنية الهاشمية

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق

وحضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بناء على الروابط الاخوية والوحدة القومية التي تجمعهما ، وبغية المحافظة على سلامة بلادهما ، وبناء على ما تقتضيه الحاجة الماسة للتعاون الوثيق فيما بينهما والتفاهم التام في الشؤون التي تهم مصلحة مملكتيهما ، وتنفيذا لما جاء في المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية ، فقد اتفقا على عقد معاهدة أخوة وتحالف بينهما ، وعينا لهذا الغرض مندوبين مفوضين عنهما :-

عن حضرة صاحب الجلالة ملك العراق

معالي الدكتور السيد محمد فاضل الجمالي وزير الخارجية

وعن حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية

فخامة سمير باشا الرفاعي رئيس الوزراء ووزير الخارجية

اللذين بعد ان تبادلا وثائق تفويضهما ووجداها صحيحة ومطابقة للاصول تحالفا وتعاهدا على المواد الآتي ذكرها :-

المادة الاولى

تسود بين مملكة العراق والمملكة الاردنية الهاشمية علائق اخوة وتحالف دائمين . ويتشاور الفريقان الساميان المتعاقدان فيما بينهما كلما اقتضى الامر لتنفيذ الاغراض التي رمت اليها مقدمة هذه المعاهدة .

المادة الثانية

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين تعهدا متقابلا بأن لا يقوم بأى تفاهم او اتفاق مع فريق ثالث على اى أمر يضر بمصلحة الفريق السامى المتعاقد الآخر أو بمملكته أو مصالحها أو يكون من شأنه تعريض سلامة مملكته أو مصالحها للاخطار والاضرار ٠

المادة الثالثـة

يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يحسما جميع الاختلافات التى تقع بينهما بالمفاوضة الودية ٠

المادة الرابعة

اذا أدى أى نزاع بين احد الفريقين الساميين المتعاقدين ودولة ثالثة الى حالة يترتب عليهـا خطر وقوع الحرب فيوحد الفريقان الساميان المتعاقدان حينئذ مساعيهما لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وفقا للعهود الدوليـة التى يمكن تطبيقها على تلك الحالة ٠

المادة الخامسة

(أ) في حالة وقوع اعتداء على احد الفريقين الساميين المتعاقدين من جانب دولة ثالثة بالرغم من المساعى المبذولة وفق احكام المادة الرابعة السالف ذكرهـا وكذلك فى حالة وقوع اعتداء مفاجىء لا يتسع معـه الوقت لتطبيق احكام المادة الرابعة المذكورة ، فعلى الفريقين الساميين المتعاقدين ان يتشاورا فى ماهية التدابير التى يجب القيام بها لتوحيد مساعيهما لرد ودفع ذلك الاعتداء ٠

(ب) ويعتبر من اعمال الاعتداء :ـ

١ ـ اعلان الحرب ٠

٢ ـ استيلاء دولة ثالثة على اراضى احد الفريقين الساميين المتعاقدين بقوة مسلحة ولو بدون اعلان حرب ٠

٣ ـ هجوم دولة ثالثة بقواتها البرية أو البحرية أو الجوية على بلاد احد الفريقين الساميين المتعاقدين أو على قواته البرية أو البحرية أو الجوية ، ولو بدون اعلان حرب •

٤ ـ عون أو تعضيد المعتدى بصورة مباشرة أو غير مباشرة •

(ج) ولا يعتبر من اعمال الاعتداء :ـ

١ ـ الالتجاء الى حق الدفاع الشرعى • اى مقاومة أى عمل من اعمال الاعتداء حسبما جرى تعريفه اعلاه •

٢ ـ الاعمال المتخذة تطبيقا لاحكام ميثاق الامم المتحدة •

المادة السادسة

في حالة حدوث اضطراب أو فتنة في بلاد احد الفريقين الساميين المتعاقدين يتعهد كل منهما تعهدا متقابلا بما يلي :ـ

(أ) اتخاذ كل ما يمكن من التدابير أو الاجراءآت :ـ

١ ـ لعدم تمكين المتمردين من الاستفادة من أراضيه ضد مصلحة الفريق السامي المتعاقد الآخر •

٢ ـ ولمنع رعاياه من الاشتراك في الاضطراب او الفتنة او من مساعدة المتمردين او تشجيعهم •

٣ ـ ولمنع وصول اي نوع من المساعدات الى المتمردين من بلاده مباشرة او بالواسطة •

(ب) اذا التجأ المتمردون لاراضي احد الفريقين الساميين المتعاقدين فعلى الفريق السامي المتعاقد الآخر ان يجردهم من السلاح ويسلمهم الي الفريق الثاني •

(ج) اذا اقتضى الامر اتخاذ تدابير او اجراءآت مشتركة لقمع الاضطراب او الفتنة فيتشاور الفريقان الساميان المتعاقدان في طريقة التعاون الواجب اتباعها لهذا الغرض •

المـادة السـابعـة

يتعاون الفريقان الساميان المتعاقدان على توحيد الاساليب العسكرية في بلادهمـا بتبادل بعثات عسكرية للاطلاع على الاساليب المتبعة في المملكتين وللاستفادة من المعاهد العسكرية والتدرب فيهـا ٠

المـادة الثـامنـة

يجوز ان يقوم الممثلون الديبلوماسيون والقنصليون لكل من الفريقين الساميين المتعاقدين بتمثيل مصالح الفريق السامي المتعاقد الآخر عندما يطلب ذلك في البلاد الأجنبية التي ليس فيها ممثلون لذلك الفريق ٠

وليس في هذا ما يمس باية صورة كانت بحرية ذلك الفريق في تعيين ممثلين مستقلين له اذا اراد ذلك ٠

المـادة التاسـعة

تعين لجان خاصة دائمية ذات سلطات تنفيذية من ممثلين عن المملكتين يكون من اختصاصاتها تحقيق وتنفيذ التعاون الفعلي بين الفريقين الساميين المتعاقدين في جميع الشوؤن المنصوص عليها في المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية وكذلك تنفيذ مقتضيات احكام المواد الخامسة والسادسة والسابعة من هـذه المعاهـدة ٠

المـادة العـاشـرة

ليس في هـذه المعاهدة ما يخالف الحقوق والواجبات الناشئة عن المعاهدات المرتبط بها كل من الفريقين الساميين المتعاقدين مع اية دولة اخرى ٠

المـادة الحـادية عشرة

تعتبر هذه المعاهدة نافذة المفعول من تاريخ تبادل وثائق ابرامها ٠

المـادة الثانيـة عشرة

تظل هذه المعاهدة نافذة ومرعية لمدة عشر سنوات من تاريخ نفاذها ٠ واذا لم يبلغ احد الفريقين الساميين المتعاقدين الفريق السامي المتعاقد الآخر رغبته في انهائها قبل سنة واحدة من تاريخ انتهاء اجلها فتعتبر إنهـا

جددت من تلقاء ذاتها لمدد اخرى كل منها خمس سنوات ٠ ولكل من الفريقين الساميين المتعاقدين عند انتهاء المدة الاولى او عند انتهاء اية مدة تالية من مدد التجديد ان يطلب اعادة النظر في هـذه المعاهدة وتعديلها بقصد زيادة التعاون وتقوية التحالف اكثر مما نص عليه فيها ٠

وتأييدا لما تقدم فقد وقع المندوبان المفوضان المذكوران اعلاه على هذه المعاهدة وختماها بختميهما ٠

كتب في بغداد بنسختين باللغة العربية في اليوم الثاني والعشرين من شهر جمادي الاولى لسنة ١٣٦٦ الموافق لليوم الرابع عشر من شهر نيسان سنة ١٩٤٧ ٠

التوقيع ـ محمد فاضل الجمالي
التوقيع ـ سمير الرفاعي

ملحق رقم (ا)

الفصل الرابع
السلطة التنفيذية
القسم الأول (الملك وحقوقه)

(٢٨) -عرش المملكة الاردنية الهاشمية وراثي في اسرة الملك عبدالله بن الحسين ، وتكون وراثة العرش في الذكور من اولاد الظهور وفق الاحكام التالية :-

أ- تنتقل ولاية الملك من صاحب العرش الى أكبر أبنائه سناً ثم الى أكبر أبناء ذلك الأبن الأكبر ، وهكذا طبقة بعد طبقة، واذا توفى أكبر الأبناء قبل ان ينتقل اليه الملك كانت الولاية الى أكبر أبنائه ولو كان للمتوفي اخوة .

ب- اذا لم يكن لمن له ولاية الملك عقب تنتقل الى أكبر أخوته، واذا لم يكن له أخوة فالى أكبر أبناء إكبر أخوته فان لم يكن لأكبر أخوته ابن فالى أكبر أبناء أخوته الآخرين بحسب ترتيب سن الأخوة .

جـ- في حالة فقدان الأخوة وأبناء الأخوة تنتقل ولاية الملك الى الاعمام وذريتهم على الترتيب المعين في الفقرة(ب).

د- واذا توفى آخر ملك بدون وارث على نحو ما ذكر يرجع الملك الى من يختاره مجلس الامه من سلالة مؤسس النهضة العربية المغفور له الملك حسين بن علي .

هـ- يشترط فيمن يتولى الملك ان يكون مسلماً عاقلاً مولوداً من زوجة شرعية ومن ابوين مسلمين .

و- لايعتلي العرش احد ممن استثنوا بارادة ملكية من الوراثه بسبب عدم لياقتهم ، ولايشمل هذا الاستثناء اعقاب ذلك الشخص .

ويشترط في هذه الارادة ان تكون موقعاً عليها من رئيس الوزراء واربعة وزراء على الاقل بينهم وزيرا الداخلية والعدلية .

ز- يبلغ الملك سن الرشد من اتم ثماني عشرة سنة قمرية من عمره ، فإذا انتقل العرش الى من هو دون هذه السن يمارس صلاحيات الملك الوصي او مجلس الوصاية الذي

ملحق رقم (٣)

المصدر : الجريدة الرسمية الأردنية ،تاريخ ١٩٥٢/١/٨.

يكون قد عين بارادة ملكية سامية صادرة من الجالس على العرش ، واذا توفى دون ان يوصي يقوم مجلس الوزراء بتعيين الوصي او مجلس الوصاية .

ح- اذا اصبح الملك غير قادر على تولي سلطته بسبب مرضه فيمارس صلاحياته نائب او هيئة نيابية ، ويعين النائب اوهيئة النيابة بارادة ملكية وعندما يكون الملك غير قادر على اجراء هذا التعين يقوم به مجلس الوزراء.

ط- اذا عتزم الملك مغادرة البلاد فيعين قبل مغادرته بارادة ملكيه نائباً او هيئة نيابية لمارسة صلاحياته مدة غيابه وعلى النائب او هيئةالنيابة ان ترعى اية شروط قد تشتمل عليها تلك الارادة واذا امتد غياب الملك اكثر من اربعة اشعر ولم يكن مجلس الامة مجتمعاً يدعى حالاً الى الاجتماع لينظر في الامر .

ي- قبل ان يتولى الوصي او النائب او عضو مجلس الوصاية او هيئة النيابة عمله يقسم اليمين المنصوص عليها في المادة(٢٩) من هذا الدستور امام مجلس الوزراء.

ك- اذا توفى الوصي او النائب او احد اعضاء مجلس الوصاية او هيئة النيابة او اصبح غير قادر على القيام بمهمام وظيفته فيعين مجلس الوزراء شخصاً لائقاً ليقوم مقامه .

ل- يشترط ان لاتكون سن الوصي او نائب الملك او احد اعضاء مجلس الوصاية او هيئة النيابة اقل من (٣٠) سنة قمرية غير انه لايجوز تعيين احد الذكور من اقرباء الملك اذا كان قد اكمل ثماني عشرة سنة قمرية من عمره.

م- اذا تعذر الحكم على من له ولاية الملك بسبب مرض عقلي فعلى مجلس الوزراء بعد التثبت من ذلك ان يدعو مجلس الامه في الحال الى الاجتماع فاذا ثبت قيام ذلك المرض بصورة قاطعة قرر مجلس الامةُ انتهاء ولاية ملكه فتنتقل الى صاحب الحق فيها من بعده وفق احكام الدستور واذا كان عندئذ مجلس النواب منحلاً او انتهت مدته ولم يتم انتخاب المجلس الجديد فيدعى الى الاجتماع لهذا الغرض مجلس النواب السابق .

ملحق رقم (٣)

المصدر : الجريدة الرسمية الاردنية ،تاريخ ١٩٥٢/١/٨.



عمان : الاثنـــين ١١ رمضان سنة ١٣٧٧ هـ. الموافق ٣١ آذار سنة ١٩٥٨ م. العدد ١٣٧٧

عدد ممتاز

دستور

الاتحاد العــــربي

مطبعة
الجيش العربي الأردني

ملحق رقم (٣)

ملحق رقم (٣)

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الامة بتاريخ ٢٦ آذار سنة ١٩٥٨ .

نصادق على دستور الاتحاد العربي التالي ونأمر باصداره .

دستور الاتحاد العربي

الفصل الأول

الاسس العامة

المادة ١ — يتكون الاتحاد العربي من المملكة العراقية والمملكة الاردنية الهاشمية وعضويته مفتوحة لكل دولة عربية ترغب في الانضمام اليه بالاتفاق مع حكومة الاتحاد .

المادة ٢ — مع مراعاة احكام هذا الدستور تحتفظ كل دولة من أعضاء الاتحاد بشخصيتها الدولية المستقلة وبنظام الحكم القائم فيها .

المادة ٣ — المعاهدات والمواثيق والاتفاقات الدولية التي سبق ان ارتبطت بها اية دولة من اعضاء الاتحاد قبل قيام الاتحاد أو قبل انضمامها اليه تبقى مرعية بالنسبة الى الدولة التي عقدتها وغير ملزمة للاعضاء الاخرين . اما المعاهدات والمواثيق والاتفاقات الدولية التي تعقد بعد ذلك فتكون من اختصاص وسلطة حكومة الاتحاد .

المادة ٤ — تتألف حكومة الاتحاد من رئيس الاتحاد وسلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وسلطة قضائية .

المادة ٥ — أ — يكون ملك العراق رئيساً للاتحاد وفي حالة غيابه يكون ملك الاردن رئيساً للاتحاد ، واذا غاب كلا الملكين يعين رئيس الاتحاد بموافقة مجلس وزراء الاتحاد نائباً أو هيئة نيابة عنه لممارسة صلاحياته مدة غيابه وله ان يحدد الاختصاصات التي يمارسها النائب أو هيئة النيابة .

ب — عند انضمام دول اخرى الى الاتحاد يعاد النظر في وضع رئاسة الاتحاد حسب مقتضيات الاحوال .

المادة ٦ — يكون مقر حكومة الاتحاد بصورة دورية في بغداد لمدة ستة اشهر من السنة وفي عمان لستة اشهر اخرى ويجوز بالاتفاق بين حكومات الدول الاعضاء تغيير هذا الترتيب أو تعيين مقر دائم لحكومة الاتحاد حسب مقتضيات الاحوال .

المادة ٧ — أ ـ يكون علم الاتحاد على الشكل والمقاييس التالية : ـ

طوله ضعفا عرضه ومقسم افقيا الى ثلاثة الوان متساوية ومتوازية اعلاها الاسود فالابيض فالاخضر يوضع عليها من ناحية السارية مثلث احمر متساوي الاضلاع تكون قاعدته مساوية لعرض العلم .

ب ـ يعين شعار الاتحاد وشاراته واوسمته ونشيده الوطني بقوانين خاصة .

ج ـ تحتفظ كل دولة من الدول الاعضاء بعلمها الخاص .

المادة ٨ — يتمتع المواطنون في بلاد الاتحاد العربي على اختلاف اجناسهم وأديانهم وفق القوانين المرعية بالحريات والحقوق التي كفلها الاعلان العالمي لحقوق الانسان . ويكون لكل فرد منهم حرية التملك والتنقل في جميع انحاء الاتحاد وحرية السكن والاقامة في اي جهة من جهاته واختيار المهنة وممارسة أية حرفة أو تجارة أو عمل والالتحاق بالمعاهد التعليمية .

الفصل الثاني

السلطة التشريعية

المادة ٩ — السلطة التشريعية للاتحاد منوطة بمجلس الاتحاد ورئيس الاتحاد .

المادة ١٠ — أ ـ يتألف مجلس الاتحاد من اربعين عضوا عشرون منهم من العراق وعشرون من الاردن

ب ـ يمثل كل لواء من الوية المملكتين بعضو واحد على الاقل ويجري انتخاب هؤلاء وفق القانون .

ج ـ يعين كل من ملكي الاردن والعراق العدد الباقي من المجموع المقرر بموجب الفقرة (أ) السابقة على ان لا يقل هؤلاء عن خمسة ولا يزيد على سبعة لكل من الدولتين .

د ـ مع مراعاة النسبة العددية المبينة في الفقرة (أ) السابقة يجوز اعادة النظر في تحديد مجموع اعضاء المجلس وطريقة اختيارهم بقانون .

هـ ـ يؤلف مجلس الاتحاد الاول بانتخاب الاعضاء المنصوص عليهم في الفقرة (ب) من قبل مجلس النواب في كل من الدولتين من بين اعضائه ويجري تعيين العدد الباقي وفق الفقرة (ج) السابقة .

و ـ لا يجوز للنواب المنتخبين لعضوية مجلس الاتحاد بموجب الفقرة (هـ) السابقة ان يحتفظوا بمقاعدهم في مجلس النواب الذي انتخبهم .

ز ـ لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الاتحاد وعضوية مجلس الامة في اي من الدولتين وعلى العضو الذي ينتخب أو يعين لمجلس الاتحاد ان يختار احدى العضويتين خلال ثمانية ايام من تاريخ انتخابه أو تعيينه .

المادة ١١ — أ ـ لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الاتحاد ووظيفة عامة أو خدمة لدى شخص متعاقد مع احدى السلطات العامة في أي من دول الاتحاد ويستثنى من ذلك مستأجرو اراضي الحكومة وسائر املاكها ويقصد بالوظيفة العامة كل وظيفة يتناول صاحبها راتبه من خزانة أية دولة من الدول الاعضاء .

ب ـ على كل عضو من أعضاء مجلس الاتحاد قبل مباشرة اعماله ان يقسم أمام المجلس يمينا هذا نصها :

« اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصا للاتحاد العربي وان أحافظ على دستور الاتحاد وان اقوم بالواجبات الموكولة الي بامانة » .

المادة ١٢— يدعو رئيس الاتحـاد مجلس الاتحاد للاجتماع ويفضه وفـق احكام هذا الدستور.

المادة ١٣— أ – مدة مجلس الاتحاد اربع سنوات ميلادية ولكل سنة دورة عادية تبدأ في يوم أول سبت من شهر كانون الثاني واذا كان اليوم المذكور عطلة رسمية ففي أول يوم يليها واذا لم يدع المجلس للاجتماع في الموعد المذكور فيجتمـع بحكم الدستور.

ب – لرئيس الاتحاد بأمر اتحادي ينشر في الجريدة الرسميـة ان يؤجل جلسات مجلس الاتحاد مرتين فقط على ان لا يزيد مجموع مدد هذه التأجيلات في غضون اية دورة عادية واحدة على شهرين ولا تدخل مدد هذه التأجيلات في حساب مدة الدورة.

المادة ١٤— أ – مدة الدورة العادية اربعـة اشهر ويجوز لرئيس الاتحـاد تمديدها عند الحاجة.

ب – لرئيس الاتحاد ان يدعو المجلس للاجتماع في دورات غير عادية عند الحاجة او بناء على طلب بذلك موقع عليه من اغلبية مجموع اعضاء المجلس للنظر في امور معينة ثم يعلن رئيس الاتحاد فض الدورة غير العادية ولا يجوز للمجلس ان يبحث في اية دورة غير عادية الا في الامور المعينة التي انعقدت من أجلها تلك الدورة.

المادة ١٥— يفتتح رئيس الاتحاد الدورة العادية لمجلس الاتحاد بالقاء خطـاب افتتاح يتضمن سياسة الاتحاد العامة وله ان ينيـب رئيس مجلس الوزراء او احد الوزراء ليقوم بمراسم الافتتاح والقـاء الخطاب، ويقدم مجلس الاتحاد رده على خطاب الافتتاح خلال مدة لا تتجاوز الاسبوعين

المادة ١٦— أ – ينتخب مجلس الاتحاد من بين اعضائه في بدء كل دورة عادية رئيسا له ونائبين للرئيس ويجوز اعادة انتخـابهم.

ب – اذا اجتمع المجلس في دورة غير عادية ولم يكن له رئيس فينتخب المجلس رئيسا له لمدة تنتهي في اول الدورة العادية.

المادة ١٧— تكـون جلسات المجلس علنية على انه يجوز عقد جلسات سرية بناء على طلب الوزير المختص او رئيس مجلس الاتحاد او عشرة من الاعضاء على الاقل.

المادة ١٨— يتقاضى رئيس واعضاء مجلس الاتحاد مخصصات تحدد بقانون

المادة ١٩— يضع المجلس نظامه الداخلي.

المادة ٢٠— يجوز لاي عضو من اعضاء المجلس ان يستقيل بكتاب يقدمه الى رئيس المجلس وعلى الرئيس ان يعرض الاستقالة على المجلس الذي له ان يقرر قبولها او رفضها.

المادة ٢١— لا تعتبر جلسة المجلس قانونية إلا بحضور ثلثي اعضاء المجلس وتصدر قرارات المجلس بالاغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين إلا في الحالات التي تشترط فيها أغلبية خاصة ولا يشترك رئيس المجلس في التصويت إلا باعطائه صوت الترجيح عند تساوي الاصوات.

المادة ٢٢— أ – لا يوقف أحـد اعضاء مجلس الاتحاد ولا يحاكم خلال مدة اجتماع المجلس ما لم يوافق المجلس على ذلك بأغلبية مطلقة إلا اذا قبض عليه في حالة التلبس بجريمة جنائية، وفي مثل هذه الحالة يجب إعلام المجلس بذلك عند اجتماعه.

ب - لا يؤاخذ عضو المجلس بسبب اية افكار او آراء يبديها اثناء تأدية اعماله في المجلس .

المادة ٢٣ — أ - اذا فقد أي عضو من اعضاء مجلس الاتحاد الأهلية بموجب قوانين الدولة التي ينتسب اليها تسقط عضويته من مجلس الاتحاد ويصبح محله شاغراً .

ب - اذا خلا مكان أحد اعضاء المجلس قبل انتهاء مدته لاي سبب من الاسباب يملأ مكانه وفق أحكام المادة العاشرة من هذا الدستور .

المادة ٢٤ — يجري انتخاب مجلس الاتحاد الجديد خلال ثلاثة اشهر قبل انتهاء مدة المجلس القائم واذا تعذر اجراء الانتخاب في الميعاد المذكور تمتد مدة المجلس القائم الى حين انتخاب المجلس الجديد .

المادة ٢٥ — يتولى المجلس مراقبة اعمال السلطة التنفيذية على الوجه المبين في هذا الدستور .

المادة ٢٦ — لرئيس مجلس وزراء الاتحاد او للوزير الذي يكون عضوا في مجلس الاتحاد حق الكلام وحق التصويت فيه اما الوزراء الذين ليسوا من اعضاء المجلس فلهم ان يتكلموا فيه دون ان يكون لهم حق التصويت وللوزراء او من ينوب عنهم حق التقدم على سائر الاعضاء في مخاطبة المجلس ولا يجوز لغير هؤلاء دخول قاعة الاجتماع او التكلم فيها إلا بدعوة من رئيس المجلس .

المادة ٢٧ — أ - لرئيس الاتحاد ان يحل مجلس الاتحاد .

ب - اذا حل المجلس وجب اجراء انتخاب المجلس الجديد فورا واذا تعذر ذلك يجري الانتخاب في اول اجتماع لمجلسي الامة .

جـ - يدعى المجلس الجديد الى دورة غير عادية خلال عشرين يوما من تاريخ تمام انتخابه ولا يجوز ان تتجاوز هذه الدورة غير العادية في اي حال اليوم الواحد والثلاثين من كانون الاول وتفض في التاريخ المذكور ليتمكن المجلس من عقد دورته العادية الاولى وفق احكام هذا الدستور ، واذا حدث ان عقدت الدورة غير العادية في شهر كانون الثاني أو شباط فانها تعتبر اول دورة عادية للمجلس .

د - اذا حل المجلس لسبب ما فلا يجوز حل المجلس الجديد للسبب نفسه .

المادة ٢٨ — للمجلس ان يجري تحقيقا في الامور التي تدخل ضمن اختصاصه وفقاً لنظامه الداخلي .

المادة ٢٩ — يعرض مجلس وزراء الاتحاد مشروع كل قانون على المجلس وفيما عدا الامور المالية يجوز لعشرة من اعضاء مجلس الاتحاد ان يقترحوا القوانين .

المادة ٣٠ — أ - يحال مشروع كل قانون يقترحه مجلس الوزراء على احدى لجان مجلس الاتحاد المختصة لتقديم تقرير عنه ثم يعرض على المجلس لمناقشته والتصويت عليه .

ب - يحال كل اقتراح بمشروع قانون يقدمه اعضاء مجلس الاتحاد على احدى لجانه المختصة لابداء الرأي فيه ثم يعرض على المجلس فاذا قبله احاله على مجلس الوزراء لوضعه في صيغة مشروع قانون لتقديمه اليه اما في الدورة نفسها أو في الدورة التي تليها واذا رفض مجلس الاتحاد الاقتراح فلا يجوز تقديمه الا في دورة اخرى .

المادة ٣١ — يصوت مجلس الاتحاد على مشروع القانون مادة مادة ثم يصوت عليه بمجموعه ويجوز بموافقة المجلس الاقتصار على التصويت عليه بمجموعه .

المادة ٣٢— أ ـ كل مشروع قانون اقره مجلس الاتحاد يرفع الى رئيس الاتحاد للتصديق عليه .

ب ـ اذا لم ير رئيس الاتحاد التصديق على القانون فله ان يرده الى المجلس خلال ثلاثين يوما من تاريخ رفعه اليه مع بيان اسباب عدم التصديق فاذا لم يرده خلال هذه المدة اعتبر بحكم المصدق واصدر .

جـ ـ اذا رد القانون الى المجلس على الوجه المبين آنفا واقره المجلس مرة ثانية بموافقة ثلثي اعضائه يرفع عندئذ للتصديق وفي حالة عدم اعادة القانون مصدقا في المدة المعينة في الفقرة (ب) اعتبر بحكم المصدق واصدر .

المادة ٣٣— ينشر كل قانون في الجريدة الرسمية للاتحاد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تصديقه ويصبح نافذ المفعول في بلاد الاتحاد بعد انقضاء ثلاثين يوما على نشره الا اذا ورد نص خاص في القانون على نفاذه من تاريخ اخر .

المادة ٣٤— لكل عضو من اعضاء المجلس ان يوجه الاسئلة والاستجوابات الى اي وزير من الوزراء وفق النظام الداخلي .

الفصل الثالث

السلطة التنفيذية

المادة ٣٥— تناط السلطة التنفيذية برئيس الاتحاد ويمارسها بواسطة مجلس وزراء الاتحاد وفق احكام هذا الدستور.

المادة ٣٦— رئيس الاتحاد مصون من كل تبعة ومسؤولية .

المادة ٣٧— يمارس رئيس الاتحاد صلاحياته باوامر اتحادية تصدر بناء على اقتراح الوزير المختص ويجب لنفاذها ان يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون ويستثنى من ذلك الاوامر الاتحادية المتضمنة تعيين رئيس مجلس الوزراء او اقالته او قبول استقالته اما الاوامر الاتحادية المتضمنة تعيين الوزراء او اقالتهم او قبول استقالتهم فيوقعها رئيس الاتحاد ورئيس مجلس الوزراء .

المادة ٣٨— يتألف مجلس وزراء الاتحاد من رئيس وعدد من الوزراء حسبما تقضي به مصالح الاتحاد ويجوز تعيين نائب لرئيس الوزراء ووزراء دولة على ان يراعى في اختيار الوزراء ما يكفل اشتراك الدول اعضاء الاتحاد في مجلس الوزراء ويشترط في هؤلاء ان يكونوا حائزين على جنسية احدى الدول الاعضاء وان تتوافر فيهم المؤهلات التي يشترط توافرها في اعضاء مجلس النواب في الدول الاعضاء .

المادة ٣٩— على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ان يقسموا امام رئيس الاتحاد اليمين التالية :
« أقسم بالله العظيم ان اكون مخلصا للاتحاد العربي وان أحافظ على دستور الاتحاد وان اقوم بالواجبات الموكولة الي بامانة » .

المادة ٤٠— أ ـ يتولى مجلس الوزراء مسؤولية ادارة جميع شؤون الاتحاد في حدود الاختصاصات المبينة في هذا الدستور او بموجب اي قانون او نظام وضع بمقتضاه .

ب ـ تعرض قرارات مجلس الوزراء على رئيس الاتحاد للاطلاع وله ان يطلب اعادة النظر في اي منها وينفذ هذه القرارات رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل في حدود اختصاصه .

المادة ٤١ — أ ـ كل وزير من الوزراء مسؤول عن شؤون وزارته ويقوم بتنفيذ السياسة العامة للاتحاد .

ب ـ يتولى وزير الدولة الشؤون التي يعهد بها اليه رئيس مجلس الوزراء .

المادة ٤٢ — آ ـ يجوز الجمع بين الوزارة وعضوية مجلس الاتحاد ولكن لا يجوز الجمع بين الوزارة في مجلس وزراء الاتحاد والوزارة او عضوية مجلس الامة في اية دولة من الدول الاعضاء .

ب ـ لا يجوز الجمع بين الوزارة ووظيفة عامة او خدمة لدى شخص متعاقد مع حكومة الاتحاد او مع احدى السلطات العامة في أي من دول الاتحاد ولا يجوز الوزير ان يشتري او يستأجر شيئا من املاك حكومة الاتحاد او املاك حكومة أي من دول الاتحاد ولو كان ذلك في المزاد العلني كما لا يجوز له أثناء وزارته ان يكون عضواً في مجلس ادارة اية شركة او ان يمارس أي عمل تجاري او مالي او ان يتقاضى راتبا من اية مؤسسة رسمية او غير رسمية او ان يتعاطى اية مهنة حرة .

المادة ٤٣ — آ ـ رئيس الاتحاد يعين رئيس مجلس وزراء الاتحاد ويقيله ويقبل استقالته وبتنسيب منه يعين الوزراء ويقيلهم ويقبل استقالتهم .

ب ـ عند استقالة رئيس مجلس الوزراء او اقالته او وفاته يعتبر جميع الوزراء مستقيلين او مقالين بطبيعة الحال .

المادة ٤٤ — تعين رواتب رئيس مجلس الوزراء والوزراء بقانون .

المادة ٤٥ — رئيس مجلس الوزراء والوزراء مسؤولون امام مجلس الاتحاد مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للاتحاد كما ان كل وزير مسؤول عن اعمال وزارته .

المادة ٤٦ — اذا قرر مجلس الاتحاد بالاغلبية المطلقة من مجموع عدد اعضائه عدم الثقة بالوزارة وجب عليها ان تستقيل فوراً واذا كان قرار عدم الثقة خاصا باحد الوزراء فعليه ان يستقيل كذلك .

المادة ٤٧ — أ ـ تعقد جلسة الثقة بالوزارة او باي وزير منها اما بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء وإما بناء على طلب موقع من عدد لا يقل عن عشرة من اعضاء مجلس الاتحاد .

ب ـ يؤجل الاقتراع على الثقة لمرة واحدة لا تتجاوز مدتها سبعة أيام اذا طلب ذلك رئيس مجلس الوزراء او الوزير المختص ولا يحل المجلس خلال هذه المدة .

المادة ٤٨ — يترتب على كل وزارة تؤلف ان تتقدم ببيانها الوزاري الى مجلس الاتحاد خلال شهر واحد من تاريخ تأليفها اذا كان المجلس مجتمعاً وان تطلب الثقة على ذلك البيان واذا كان المجلس غير مجتمع أو منحلا فيعتبر خطاب الافتتاح بياناً وزارياً لاغراض هذه المادة .

المادة ٤٩ — الوزراء مسؤولون عما يرتكبونه من جرائم في تأدية اعمالهم .

المادة ٥٠ — أ ـ لمجلس الاتحاد حق اتهام الوزراء ويحاكمون أمام المحكمة العليا الاتحادية ويصدر قرار الاتهام بالاقتراع السري بأغلبية ثلثي مجموع اعضاء المجلس .

ب ـ الوزير الذي يصدر قرار باتهامه على الوجه السالف ذكره يوقف عن العمل الى ان تفصل المحكمة العليا في قضيته .

المادة ٥١ ـ يعين رئيس الاتحاد الممثلين السياسيين لحكومة الاتحاد ويقيلهم ويقبل استقالتهم على الوجه المبين في القانون ويقبل اعتماد الممثلين السياسيين للدول الاجنبية .

المادة ٥٢ ـ رئيس الاتحاد يعقد المعاهدات والمواثيق والاتفاقات المتعلقة باختصاصات حكومة الاتحاد ويصدقها بعد موافقة مجلس الاتحاد عليها .

المادة ٥٣ ـ أ ـ رئيس الاتحاد هو القائد الاعلى للجيش العربي وهو الذي يعلن الحرب بعد موافقة مجلس الاتحاد واذا كان المجلس منحلا يدعى ذلك المجلس نفسه للاجتماع لهذا الغرض فوراً .

ب ـ يعتبر ملك الاردن القائد الأعلى للقوات المرابطة في الاردن من الجيش العربي .

جـ ـ تكون الممارسة الفعلية للقيادة منوطة برئاسة اركان الجيش العربي .

د ـ يعين رئيس الاتحاد بناء على تنسيب وزير الدفاع ورئيس مجلس وزراء الاتحاد رئيس اركان الجيش العربي ومعاونيه وقادة الجبهات وقادة الفرق ومن يعادلهم بالمناصب حسب القوانين .

هـ ـ تمنح الرتب العسكرية وتسترد وفقاً لاحكام دستور كل من الدولتين بناء على تنسيب وزير الدفاع ورئيس مجلس وزراء الاتحاد حسب احكام قانون خدمة الضباط الاتحادي وتعلن بأمر اتحادي.

المادة ٥٤ ـ رئيس الاتحاد يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ القوانين .

المادة ٥٥ ـ يحدد القانون شروط التعيين والرواتب والترقية والانضباط والتقاعد وغير ذلك من احكام الخدمة المدنية والعسكرية لموظفي حكومة الاتحاد كافة .

المادة ٥٦ ـ اذا حدث فيما بين اجتماعات مجلس الاتحاد او في فترة حله ما يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير ضرورية لا تحتمل التاخير جاز لرئيس الاتحاد اصدار مراسيم اتحادية لها قوة القانون وتعرض هذه المراسيم التي يجب ان لا تخالف احكام هذا الدستور على مجلس الاتحاد للمناقشة فيها في اول اجتماع له بعد صدورها فاذا رفضها اعلن بطلانها من تاريخ الرفض على ان لا يؤثر ذلك على العقود والحقوق المكتسبة بموجبها .

المادة ٥٧ ـ تصدر جميع الانظمة والمراسيم بموافقة مجلس الوزراء ويجب ان تكون موقعا عليها من رئيس مجلس الوزراء والوزراء .

الفصل الرابع

السلطة القضائية

المادة ٥٨ ـ أ ـ تتالف محكمة عليا من رئيس وستة قضاة : ثلاثة منهم من محكمة التمييز في كل من دولتي الاتحاد او من كان في مستواهم من كبار رجال القانون .

ب ـ يتالف النصاب القانوني للمحكمة العليا من خمسة قضاة بما فيهم الرئيس ؛

جـ ـ تصدر المحكمة العليا قراراتها بالاكثرية المطلقة .

د ـ تنعقد المحكمة العليا في مقر حكومة الاتحاد .

هـ ـ تكون قرارات المحكمة العليا قطعية وملزمة وينص على كيفية تنفيذها بقانون .

المادة ــ٥٩ تكون من اختصاصات المحكمة العليا وحدها الامور التالية :ــ

أ ـ محاكمة اعضاء مجلس الاتحاد ووزراء الاتحاد .

ب ـ الفصل في الخلافات التي قد تقع بين حكومة الاتحاد وواحد او اكثر من اعضائه او التي قد تقع بين الاعضاء انفسهم .

جـ ـ اعطاء المشورة القانونية في المسائل التي يحيلها عليها رئيس مجلس وزراء الاتحاد .

د ـ تفسير دستور الاتحاد والقوانين الاتحادية بناء على طلب من رئيس مجلس وزراء الاتحاد وتكون لقراراتها الصادرة في هذا الشأن قوة النص المفسر .

هـ ـ دستورية القوانين والمراسيم الاتحادية بناء على طلب من رئيس مجلس وزراء الاتحاد اورئيس مجلس وزراء احدى الدول الاعضاء ويعتبر القرار الصادر بعدم دستورية القانون او المرسوم ملغيا له من تاريخ صدور القرار .

و ـ استئناف الاحكام القطعية الصادرة من محاكم الدول الاعضاء اذا تضمنت هذه الاحكام الفصل في نزاع ذي مساس باحكام هذا الدستور او اي قانون اتحادي .

ز ـ استئناف الاحكام الصادرة من المحاكم الاتحادية وفقاً للقوانين .

المادة ٦٠ــ أ ـ يعين رئيس الاتحاد بموافقة مجلس الوزراء رئيس المحكمة العليا وسائر اعضاء المحكمة ولا يعزلون.

ب ـ يعين بقانون مؤهلات اعضاء المحكمة العليا وشروط تعيينهم وسائر ما يتعلق بخدمتهم .

المادة ٦١ ــ لمجلس الاتحاد ان يؤلف محاكم اتحادية اخرى حسب الحاجة .

الفصل الخامس

اختصاصات الاتحاد

المادة ٦٢ــ أ ـ تنحصر الامور الاتية بحكومة الاتحاد :

١ ـ الشؤون الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي .

٢ ـ عقد المعاهدات والمواثيق والاتفاقات الدولية .

٣ ـ حماية دول الاتحاد والمحافظة على سلامتها وامنها الداخلي والخارجي .

٤ ـ انشاء وادارة القوات المسلحة تحت اسم الجيش العربي ولا يجوز لاي عضو من اعضاء الاتحاد الاحتفاظ بتشكيلات مسلحة عدا قوات الشرطة والامن الداخلي .

٥ ـ تنظيم مجلس الدفاع الاعلى والخدمة العسكرية والنفير بقوانين خاصة .

٦ ـ شؤون الجمارك وتشريعاتها .

٧ ـ تنسيق السياسة المالية والاقتصادية .

٨ ـ شؤون العملة وتنظيم شؤون الصيرفة .

٩ - توحيد سياسة التعليم ونظمه ومناهجه .
١٠- شؤون الطرق والمواصلات المشتركة .
١١- اي امر يقرر مجلس الاتحاد باغلبية ثلثي اعضائه اعتباره من الامور الاتحادية بعد موافقة حكومات الدول الاعضاء .

ب - تبقى من اختصاص الدول الاعضاء في الاتحاد جميع الامور والصلاحيات الاخرى .

المادة ٦٣— تنفذ مباشرة جميع القوانين والانظمة والاوامر والمراسيم الاتحادية والقرارات الصادرة من سلطات الاتحاد وفق احكام هذا الدستور على جميع السلطات والافراد في بلاد الدول الاعضاء .

الفصل السادس

مالية الاتحاد

المادة ٦٤— أ - تخصص لحكومة الاتحاد مصادر ايراد ثابتة تتصرف بها عن طريق فرض ضرائب ورسوم على تلك المصادر ، وعلى الدول الاعضاء ان تتنازل لحكومة الاتحاد عن هذه المصادر بقدر يمكنها من القيام بواجباتها ومسؤولياتها وفق احكام هذا الدستور .
ب - تلتزم المملكة العراقية بتأدية (٨٠٪) ثمانين بالمائة من واردات ميزانية السنة الاولى لحكومة الاتحاد وتلتزم المملكة الاردنية الهاشمية بتأدية (٢٠٪) عشرين بالمائة من هذه الواردات .
جـ - بعد انتهاء السنة المالية الاولى تطبق احكام الفقرة (أ) السالف ذكرها ، وإذا لم يتحقق التنازل المنصوص عليه فيها يكون لحكومة الاتحاد الحق في ان تفرض على مصادر ايراد الدول الاعضاء النسب التي تراها ضرورية لتسديد نفقات الاتحاد .

المادة ٦٥— تنظم تخمينات واردات الاتحاد ونفقاته بميزانية سنوية تصدق بقانون قبل دخول السنة المالية التي تبدأ في اول نيسان من كل سنة .

المادة ٦٦— لا يجوز تخصيص راتب او اعطاء مكافأة أو صرف شيء من اموال خزينة الاتحاد إلا إذا كان له اعتماد في ميزانيته وكانت له جهة صرف معينة بالقانون .

المادة ٦٧— يناقش مجلس الاتحاد الميزانية فصلا فصلا وإذا لم يتيسر إقرار الميزانية قبل دخول السنة المالية يستمر الصرف باعتمادات شهرية بنسبة $\frac{1}{12}$ لكل شهر من ميزانية السنة السابقة .

المادة ٦٨— لا ينقل مبلغ من فصل الى فصل آخر في الميزانية ولا يضاف مبلغ الى الميزانية المعمول بها أو يخفض أو يلغى إلا بقانون .

المادة ٦٩— أ - يشكل بقانون ديوان محاسبة لمراقبة ايراد حكومة الاتحاد ونفقاتها وطرق صرفها وتدقيق حساباتها .
ب - يقدم ديوان المحاسبة الى مجلس الاتحاد تقريراً عاماً يتضمن آراءه وملحوظاته وبيان المخالفات المرتكبة والمسؤولية المترتبة عليها وذلك في بدء كل دورة عادية او كلما طلب مجلس الاتحاد منه ذلك .
جـ - ينص القانون على حصانة رئيس ديوان المحاسبة .

المادة ٧٠— لحكومة الاتحاد ان تمتلك الاموال المنقولة وغير المنقولة وان تديرها وان تتصرف بها وفق القانون .

المادة ٧١— تعفى من الضرائب والرسوم التي تفرضهـا القوانين في كل من بلاد الاتحاد جميع اموال الاتحاد وعقاراته وممتلكاته وكل ما يخصص للاتحاد أو يرصد باسمه أو يؤول اليه بأية طريقة كانت .

الفصل السابع

تعديل الدستور

المادة ٧٢— يجوز تعديل هذا الدستور على الوجه الاتي : ـ

أ ـ لرئيس الاتحاد بموافقة مجلس الوزراء ولمجلس الاتحاد بطلب موقع من واحد وعشرين عضواً من مجموع أعضائه طلب اجراء أي تعديل في هذا الدستور ويجب ان يعين في الطلب المواد المراد تعديلها او الغاؤها أو اضافتها .

ب ـ يناقش مجلس الاتحاد طلب التعديل ويصدر قراره بشأنه بأغلبية ثلثي مجموع اعضائه .

جـ ـ اذا وافق مجلس الاتحـاد على التعديل احاله على السلطات التشريعية في الدول الاعضاء ، فاذا وافقت تلك السلطات على التعديل بالاغلبية المطلقة لمجلس الأمة مجتمعاً اصبح نافذا بعد تصديقه من رئيس الاتحاد على الوجه المبين في المادة (٣٢) .

الفصل الثامن

احكام متفرقة

المادة ٧٣ — أ ـ عند حدوث طوارىء من شأنها الاخلال بالامن العام في أية جهة من بلاد الاتحاد لرئيس الاتحاد بناء على قرار من مجلس وزراء الاتحاد ان يعلن بأمر اتحادي حالة الطوارىء في جميع انحاء بلاد الاتحاد أو في اية منطقة معينة منهـا . وتنظم ادارة المنـاطق التي تشملها حالة الطوارىء وفقاً لقانون خاص تعطى بموجبه الصلاحيـة الى الشخص او الاشخاص الذين يعينهم القانون لاتخاذ التدابير والاجراءات الضرورية لاقرار الامن العام بما في ذلك صلاحيـة وقف القوانين العادية ، كما ينص القانون على محاكمة الاشخاص عن جرائم معينة امام محـاكم خاصة .

ب ـ في حالة حدوث اضطرابات او طوارىء خطيرة في اية جهة من بلاد الاتحاد او في حالة وقوع خطر اعتداء على اية منطقة من مناطق بلاد الاتحـاد فلرئيس الاتحاد بناء على قرار من مجلس وزراء الاتحاد ان يعلن بامر اتحادي الاحكام العرفية في الجهة او المنطقة التي يقع فيها الاضطراب او الطوارىء الخطيرة او يتنـاولها خطر الاعتداء .

جـ ـ يجوز ان تتضمن الاوامر الاتحادية صلاحية وقف القوانين العادية او الانظمة المعمول بها وذلك في المنـاطق والى المدى الذي يعين في تلك الاوامر ويظل جميع الاشخاص القائمين بتنفيذ الاوامر المذكورة عرضة للمسؤولية القانونية التي تترتب على اعمـالهم ازاء احكام القوانين والانظمة الى ان يعفوا من تلك المسؤولية بقانون خاص يوضع لهذه الغاية .

د ـ اذا اعلنت احدى حكومات الدول الاعضاء في الاتحاد بموجب قوانينها المرعية حالة الطوارىء أو الاحكام العرفية في بلادها او في اي جزء منها فلها ان تتخذ التدابير والاجراءات اللازمة لتنفيذ حالة الطوارىء او الاحكام العرفية حسبما هو منصوص عليه في قوانينها دون الرجوع الى حكومة الاتحاد وتكون القوات العسكرية الموجودة في تلك البلاد مسؤولة عن تنفيذ تلك التدابير والاجراءات على ان تخبر حكومة الاتحاد بذلك .

هـ ـ اذا اعلنت جميع حكومات الدول الاعضاء في الاتحاد حالة الطوارىء او الاحكام العرفية في بلادها بحيث يكون ذلك شاملا جميع بلاد الاتحاد فيعتبر ذلك بمثابة اعلان صادر عن حكومة الاتحاد وتطبق عندئذ أحكام الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة .

المادة ٧٤ــ تعين حكومة الاتحاد مواعيد واجراءات تسلمها كل ما يدخل في اختصاصها من حكومات الدول الاعضاء .

المادة ٧٥ــ يعتبر مجلس الاتحاد الذي يتألف بعد صدور هذا الدستور اول مجلس اتحادي . ويعتبر اول اجتماع له دورة غير عادية وتفض هذه الدورة غير العادية قبل شهر كانون الثاني لسنة ١٩٥٩ لتبدأ اول دورة عادية له من مدته المقررة بموجب المادة (١٣) من هذا الدستور .

المادة ٧٦ــ تعرض اول ميزانية لحكومة الاتحاد على مجلس الاتحاد خلال دورته غير العادية المنصوص عليها في المادة (٧٥) السابقة .

المادة ٧٧ــ يصبح هذا الدستور نافذ المفعول بعد موافقة مجلس الامة في كل من الدول الاعضاء وتصديقه وفق الاصول الدستورية .

المادة ٧٨ــ جميع القوانين والانظمة والتشريعات التي لها مساس باختصاصات حكومة الاتحاد والمعمول بها في الدول الاعضاء عند نفاذ هذا الدستور تبقى نافذة ومعمولا بها في كل دولة من الدول الاعضاء الى ان تلغى او تعدل او تستبدل بتشريعات اخرى تصدر بمقتضى احكام هذا الدستور .

المادة ٧٩ــ تقوم كل دولة من الدول الاعضاء بتعديل دستورها بحيث تتوافق احكامه مع احكام هذا الدستور وعليها ان تلتزم باحكامه .

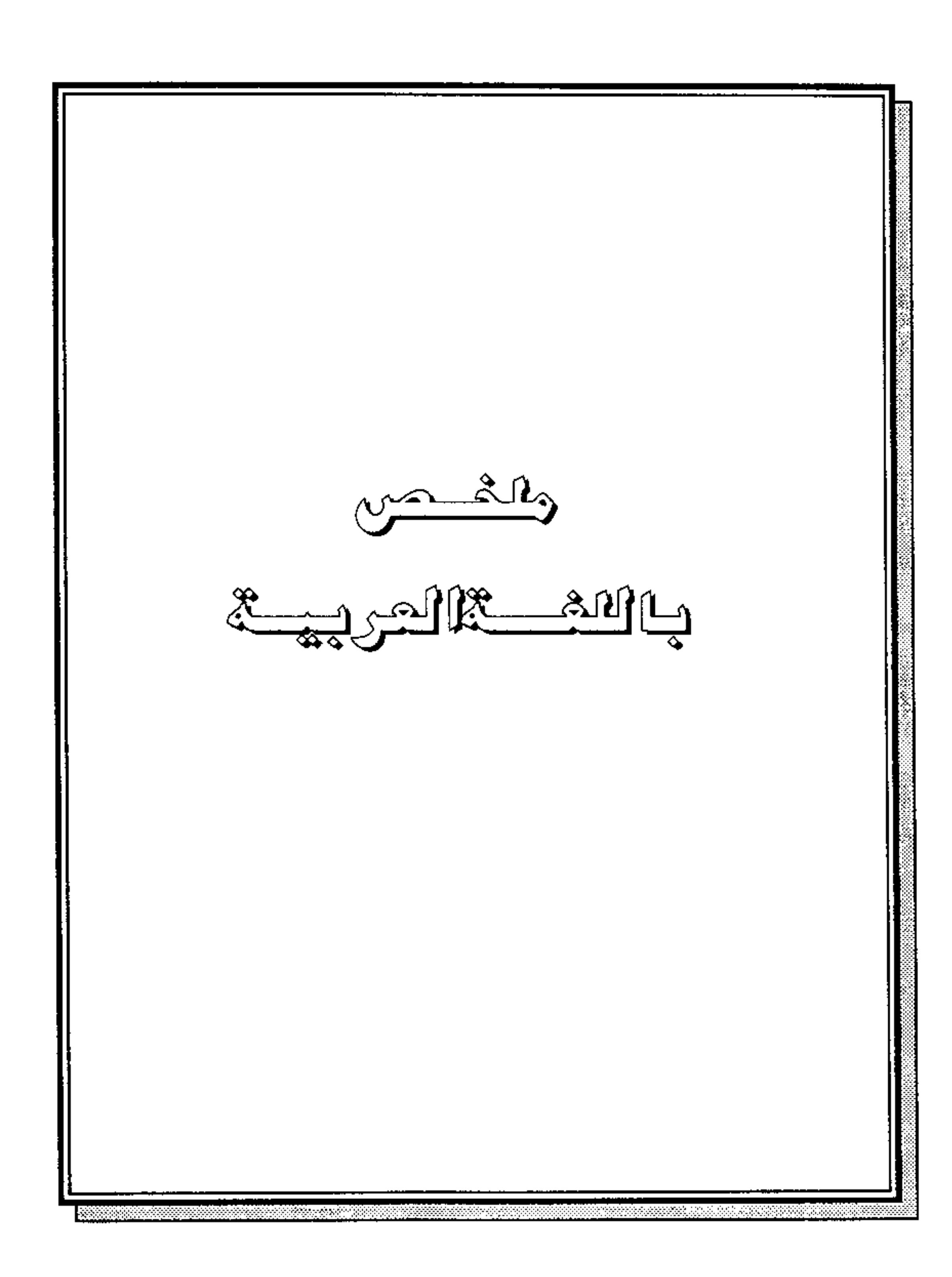
المادة ٨٠ــ مجلس وزراء حكومة الاتحاد وحكومات الدول الاعضاء مكلفون بتنفيذ احكام هذا الدستور .

١٩٥٨/٣/٢٩

الحسين بن طلال

وزير الاقتصاد الوطني	وزير الداخلية	نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية	رئيس الوزراء
خلوصي الخيري	فلاح المدادحه	سمير الرفاعي	ابراهيم هاشم
وزير الصحة والشؤون الاجتماعية	وزير التربية والتعليم ووزير العدلية بالوكالة	وزير المواصلات	وزير المالية ووزير الانشاء والتعمير بالوكالة
جميل التوتنجي	احمد الطراونه	هاشم الجيوسي	انسطاس حنانيا
		وزير الاشغال العامة	وزير الزراعة والدفاع
		سليم البخيت	ماكف الفايز

ملحق رقم (٣)


ملخص
باللغة العربية

ملخص الدراسة

العلاقات الأردنية - العراقية ١٩٤٦ - ١٩٥٨

اعـــداد

أرشيد فالح عيسى العبداللات

إشـــــــراف

أ.د. عبدالعزيز عوض

تناقش هذه الدراسة العلاقات الأردنية العراقية خلال الفترة (١٩٤٦ - ١٩٥٨) والتي تميزت عن غيرها من العلاقات الأردنية العربية نظراً لصلة القرابة التي تربط حكام الأردن بالعراق « العائلة الهاشمية » ولتشابه انظمة الحكم ومؤسساته في البلدين ولوحدة الهدف هدف الثورة العربية الكبرى .

جاءت هذه الدارسة في اربعة فصول وخاتمة ، فالفصل الأول والذي هو عبارة عن مدخل للعلاقات الأردنية العراقية ، ويبحث في واقع هذه العلاقات في تلك الفترة (١٩٢٠ - ١٩٤٥) وأهم الأحداث التي حصلت في تلك الفترة وموقف الأردن والعراق منها مثل موقف الأردن والعراق من الحرب العالمية الثانية ومشاريع الوحدة العربية وغيرها. أما الفصل الثاني (١٩٤٦ - ١٩٥٠) فيبحث في تطور العلاقات بين البلدين بعد حصول الأردن على الاستقلال ومحاولات الملك عبدالله للاتحاد مع العراق سنة ١٩٤٦ وأسباب فشلها ، كذلك يوضح أثر حرب ١٩٤٨ على العلاقات الأردنية العراقية .

كذلك تبحث الدراسة وفي الفصل الثالث منها محاولات العراق ملء الفراغ الذي حدث بالأردن بسبب اغتيال الملك عبدالله في ٢٠ تموز ١٩٥١ وذلك عن طريق العمل على ضم الاردن اليه . كما توضّح موقف العراق من التطورات الداخلية في الأردن في اعقاب مرض الملك طلال وتنازله عن العرش لإبنه الملك حسين . وأخيراً ناقشنا في الفصل الرابع (١٩٥٣ - ١٩٥٨) العلاقات الأردنية العراقية في عهد الملك حسين حتى قيام الاتحاد العربي.

وأخيراً نخلص الى القول بأن العلاقات الأردنية العراقية بالرغم أنها تأرجحت مابين مرحلة التقارب والتعاون الوثيقيين والذي وصل الى حد الاتحاد فيما بينهما عام ١٩٥٨ وبين مرحلة التوتر وسوء العلاقات كما حدث في عام ١٩٥٢ و ١٩٥٦ - ١٩٥٧ ، إلا أنه وبالرغم من ذلك فأن العلاقات الأردنية العراقية - خلال هذه الدارسه (١٩٤٦ - ١٩٥٨) كانت من أميز العلاقات الأردنية العربية إن لم تكن من أحسنها ، ولكنها لم تستمر طويلاً فقد جاء انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨ ليسدل الستارة على هذه العلاقات والتي سوف تحتاج الى فترة طويلة حتى تعود الى سابق عهدها .

ملخص باللغة الأنجليزية

ABSTRACT

Yarmouk University
Faculty of Arts
Department of History.

Jordanian - Iraqi Relations
"1946-1958"

By

Irshead Faleh Al- Abdullat

Supervisor

Prof.Dr.Abd Al-Aziz Awad

Thesis Submitted in Partial Fulfilment of Requirement

for the Degree of Master of Arts in History / Modern &Contemporary

JUNE /1993

Abstract

Jordanian - Iraqi Relations

" 1946 - 1958"

By

Irshead Faleh Al- Abdullat

Supervisor

Prof.Dr.Abd Al-Aziz Awad

This Thesis discusses the Jordanian - Iraqi relations during the period (1946-1958) which was more distinguished than other Jordanian Arab relationships, due to the relative contacts betwen Jordan and Iraq rulers(The Hashemite Family) and due to the similarity between their regimes.

Besides ,both countries worked for a unified goal of the great Arab revolt.

This thesis comes in four chapters and a conclusion . The first chapter is an introduction to the Jordanian - Iraqi relationships and discusses the nature of the period (1921-1945) and the important events that happened in that period with the stand of Jordan and Iraq, like the stand of Jordan and Iraq took regarding the second world war and the Arab unification project , The second chapter (1946 - 1950) studies the development of the mutual relation after Jordan got its independence , and the trials of king Abdullah to unify with Iraq in 1946 and the reasons of its failure.It also explains the effects of 1948 war on the Jordanian-Iraqi relationship.

The thesis also discusses in the third chapter the Iraq attempts to fill the perceived vacuum lift by Abdullah's assassination(20-7-1951) , by working on joining Jordan to it . It also clearifies Iraq's position towards the interior developments in Jordan after king Talal illness. Lastly, I have discussed in the fourth chapter ,(1953-1958)the Jordanian - Iraqi relationships in king Hussein era till the birth of the Arab Union.

Lastly,it is possible to say that Jordanian - Iraqi relationships inspite of its instability as reaching a stage of close and mutual cooporation to the extent of making a union in 1958 ,to the stage of bad relations as in 1952, 1956-57 but inspite of that the Jordanian - Iraqi relationships during that period of study (1946 - 1958) was the most distinguished of all Jordanian - Arab relations if not the best, but it never stayed long as there was a military coup in July 1958 which put these relation into hault which needs along time to come back to its previous state .